

# حول الرأسمالية الطفولية

دراسة نقدية

صلاح العمروسي

دار الفكر المعاصر  
للنشر والتوزيع



صلاح العمروسي

# حول الراشدية الطائفية

دراسة نقدية

الطبعة الاولى

١٩٨٥

دار الفكر المعاصر  
للنشر والتوزيع  
٤ ميدان الجمهورية بالقاهرة



## مقدمة :

أصبحت فكرة « البورجوازية الطفيلية » تلقى اجتمعا  
كاسحا ، ليس فقط بين صفوف مدرسة معينة من مدارس اليسار  
المصرى ، ولكن أيضا بين فصائل المعارضة البورجوازية ، بل  
امتدت أيضا إلى كتاب الحكومة ومنظريها وصحفييها ورسمييها ،  
حتى أن السادات نفسه لم يشأ أن يترك القضية دون أن يدلى  
بدلوذ فيها ، رغم أنه فارس الطفيلية ورمزها عند معظم هؤلاء .

وقد يرى كتاب ومنظرو تلك المدرسة اليسارية ، في هذا  
الاجماع دليلا على صحة « الحلف الطبقي » ضد الطفيلية ،  
وبالتالى صحة تركيز النضال سدها ، ودليلا على وجود نقيض  
بورجوازي وطنى يصلح للتحالف من أجل النضال في اطار مرحلة  
الثورة الوطنية الديمقراطية .

وهنا نحن أولاء نجد أحدهم في بحثه عن تعريف « النشاط  
الطفيلي » يجمع بين آراء الدكتور جمال العطينى ، والأستاذ  
مكرم محمد أحمد ، وأخذ الردود الرسمية لمجلس الشعب ( في  
ديسمبر ١٩٧٢ ) ، كما يستعين بتقارير المدعى العام الاشتراكي ،  
ثم يجمع كل هذه الآراء مع آراء آدم سميث وكارل ماركس ، على  
الرغم من المسافة الهائلة بين آراء المعاصرين وآراء المفسكرين  
الكلاسيكيين ، ومن المسافة الهائلة بين آراء آدم سميث وكارل  
ماركس ، وهما من أشهر الكلاسيكيين .



ولكن هذا الاجماع الكاسح هو في حد ذاته من اهم نقاط  
الضعف في هذا المفهوم ، وذلك عندما يتعلق الأمر بيسار يكرس  
نفسه بالتحديد لتوجيه سهام النقد الطبقي ، لاسهام النقد  
الأخلاقي أو القانوني الخالي من المضامين الطبقية ، فالنقد  
الأخلاقي هو في حقيقة الأمر جوهر فكرة « البورجوازية الطفيلية »  
أو الطبقة أو الفئة الطفيلية ، ولا يعنى استخدام كل تلك الألفاظ ،  
الحصول بالضرورة ، على مضامينها الحقيقية ، فما أكثر المضامين  
الزائفة التي توضع لها .

وسوف نرى بعد قليل ، كيف يؤدي هذا الاجماع ، مع ذلك ،  
الى بعض الارباك لتلك المدرسة اليسارية ، حينما تحاول تحديد  
مفهوم يتميز خاص بها لتستخدمه في مواجهة الحكومة نفسها التي  
لم تبخل ببعض الاهتمام الموجه لهذا المفهوم .

وبشكل هذا المفهوم لتلك المدرسة اليسارية ، حجر الزاوية  
في كل شيء تطرحه حتى الآن ، فهو سلاحها النظري في تحليل  
التحولات الطبقية التي تبلورت في ظل « الانفتاح » ، وفي تحليل  
اسباب هذا التحول نحو هذه السياسة . وهو أيضا سلاحها  
ومرشدتها في « النضال » ضد سياسة الانفتاح والتبعية ، حيث أن  
« البورجوازية الطفيلية » هي في نظر تلك المدرسة الأساس  
الاجتماعي لكل هذه السياسات والظواهر . وهو أيضا مرشدتها  
في النضال من أجل برجوازي نظيف اغتسل من هذه « الطفيلية » ،  
ذلك أنه رغم الضجيج واسع النطاق حول الفساد والصومالية  
والاحتياال الخ . . فإتينا أراء أمراض لحقت بفئة واحدة من فئات  
البورجوازية المسماة بالطفيلية ، على حين يجري الترويج لنظافة  
واستقامة الفئة الأخرى المسماة منتجة ودورها البناء والضروري  
في المرحلة المقبلة من الاستراتيجية « الثورية » .



أي أن الجوهر الحقيقي لنظرية الطفيلية هو ربط مستقبل بلادنا بالتحالف مع البورجوازية المسماة « منقحة » ، البورجوازية البريئة من كل تلك الأمراض ، وتعلق الآمال عليها في تجديد الوطنية البورجوازية ، تلك الوطنية التي يرونها في الماضي مطلقة وليست نسبية أو مشروطة أو محدودة الآفاق والتي يرون لها الآن مستقبلا مشرقا سوف يؤدي عبر التحالف مع الطبقة العاملة وبقيادتها إلى الانتقال إلى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ، الطبقة الثانية المنقحة من مرحلة السفينات .

وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين :

الأول : مخصص لمناقشة الأسس والمعايير النظرية لمفهوم « البورجوازية الطفيلية » ، ومدى موضوعية تلك الأسس والمعايير ، وسوف تعود إلى الأصول لنخرج منها بالمفاهيم الصحيحة .

أول معاييرهم يتمثل في الفساد والمضاربة والخصوصية والاختيال ، بوصفه خطأ فاصلا بين الفئة الطفيلية المفترضة وبين الفئة غير الطفيلية المقابلة لها . وسوف يتبين لنا العديد من التناقضات الداخلية سواء بين مختلف الكتاب ، أو لدى الكاتب الواحد . وسوف نجد في النهاية أننا ازاء معيار أخلاقي يطمس المضامين الطبقية لعلاقات الإنتاج ، يجري أحلاله محل المعايير الموضوعية المستمدة من ضميم هذه العلاقات والقادرة على كشفها وتعريفها . وبرغم ذلك ، وبالأحرى بسببه ، يفشل هؤلاء الكتاب جميعا في البرهنة على وجود فئة طبقية محددة المعالم يمكن جمعها تحت عنوان الطفيلية ، بل أن أحدهم توصل في النهاية إلى عدم وجود مثل تلك الفئة الطفيلية .



وثاني، هذه المعايير، يمثل في وضع العمل المنتج والعمل غير المنتج خطا قاطعا بين برجوازية منتجة وأخرى غير منتجة، في سياق خط قاطع بالخطا بين طبقة العمل وطبقة الطبقة التي تسيطر عليه، وفي هذا المجال سوف نتوقف طويلا عند مفهوم العمل المنتج والعمل غير المنتج، وسوف نعود إلى الأصول لنرى كيف تختلف حولهما وجهتا نظر البورجوازية والطبقة العاملة اختلافًا جذريًا، وكيف أن كلا منهما يستخدم هذين المفهومين كأداة للنقد الاجتماعي من مواقعهما الطبقة المناهضة، وفي النهاية سوف نعرض للفهم الماركسي الدقيق للطابع الطفيلي الذي يسم البورجوازية، أية بورجوازية كانت، في مرحلة تدهورها وانهارها.

وبعد كل هذا ستقوم بمحاولة لتحديد الأسس العامة لتطبيق مفهوم الطابع الطفيلي على واقع بلادنا في خصوصيته، حيث يتضح لنا أن ظواهر الفساد والاحتيال والمضاربة والجريمة الاقتصادية الخ ليست سوى الوجه الصارخ للطابع الطفيلي للحطب الطبقي المسيطر على طريق التطور الرأسمالي في مرحلة تدهور البورجوازية وتعميق علاقات التبعية للإمبريالية. أما الظواهر الأعرق للطابع الطفيلي للقيم الموجهة في البورجوازية، فهي تتعلق بمختلف أشكال تدهور العمل الاجتماعي والرجعية السياسية والفكرية إلى آخر الظواهر التي تعبر عن انتهاء الدور التقدمي للبورجوازية كطبقة قائدة للمجتمع وتحول المنطق المهيمن للعلاقات البورجوازية إلى معوق لتطور القوى المنتجة وقاعدة أوسع للتبعية الإمبريالية.

**القسم الثاني:** ويخص بدراسة التحولات الطبقة التي مرت بها البورجوازية القومية، وأسباب هذه التحولات، ولهذه



المسألة خصوصيتها في مصر كما هو معروف ، بالنظر الى الشكل  
الاستثنائي لرأسمالية الدولة البيروقراطية الذي تباد في الستينات ،  
وارتبط بتجربة الاستقلال السياسى والاقتصادى النسبى .  
وما يجرى الآن في عصر « **الانفتاح** » من تحولات عميقة على هذه  
الصيغة .

وتمتد خلافتنا الى مرحلة هيمنة البورجوازية البيروقراطية ،  
حيث أن أصحاب نظرية الطفيلية ينطلقون من فهم خاطئ لتلك  
المرحلة ، والتي وصلت في أسوأ الأحوال الى نفى طبيعتها  
الرأسمالية وفق مقولة « **التطور اللا رأسمالى** » ، وفي أحسن  
الأحوال الحديث عن سلطة « **الطبقة الوسطى** » التى تحمل الكثير من  
سابقتها . وهذا الفهم الخاطئ يفسر في ذات الوقت ظهور نظرية  
الطفيلية ، فإذا كان نظام البورجوازية البيروقراطية في نظرهم نظاما  
« **لا رأسماليا** » ، فلا بد أن تكون عودة البورجوازية « **التقليدية** »  
بمثابة عودة مقطوعة الجذور عن هذا النظام الذى قوض في  
زعمهم أسس الرأسمالية نفسها ، ولا بد أن تكون تلك العودة  
مبعثها رأسماليو القطاع الخاص ، الذين لا بد أن تكون ثرواتهم  
ناشئة عن أعمال الفساد والاحتياال والمضاربة في مجالات التداول  
التى ظل فيها القطاع الخاص أقوى مما هو عليه في مجالات  
الانتاج . وهم بالطبع يشركون مع القطاع الخاص قلة منحرفة من  
رجال القطاع العام والدولة . وأصبحت هذه الفئة « **الطفيلية** »  
هى القاعدة الاجتماعية للتبعية .

ونلاحظ أن الواقع الطبقي عند أصحاب تلك النظرية يتسم  
بالثبات الميتافيزيقى ، فهناك دوما فئات برجوازية تابعة وأخرى  
وطنية بالفطرة ، وكل ما يحدث هو مجرد انتزاع السلطة من فئة



وطنية لتملكها فئة خائنة ، أما الطبقات أو الفئات نفسها فتظل على حالها من الوطنية أو التبعية دون تبدل . وهكذا فقد تمكنت الفئة الطفيلية من انتزاع السلطة بانقلاب ١٩٧١ ، لتظل هناك امكانية لانتزاع السلطة من جديد لصالح الفئة الوطنية بالتحالف مع الطبقة العاملة أو بقيادتها ، وعلى البورجوازية « الوطنية » هذه المرة أن تقبل هذا التحالف وتلك القيادة ، حتى تكون قد وعت الدرس التاريخي الذي يتلخص في أن انفراد تلك الفئة الوطنية من البورجوازية بالسلطة واستبعادها الطبقة العاملة وحزبها من حنف الثورة الوطنية الديمقراطية وتوجيه آلة القمع اليها ، كان يقف وراءها هزيمتها في معركة السلطة .. وهكذا وهكذا .

ويزعم أنصار نظرية الطفيلية أن الاستقلال الناصري كان استقلالا مطلقا وليس نسبيا ومشروطا بالأفق البورجوازي . وعليه لم تكن التبعية تحولا جدليا من واقع تناقضات التجربة الاستقلالية نفسها وأفقها البورجوازي ، وإنما كانت ردة من خارجها من فعل فئة تابعة بالفطرة هي الفئة الطفيلية .

ومن ناحيتنا سوف نحاول البرهنة على أن التحولات الطبقيّة الجديدة في حلف الطبقات المالكة الحاكمة ، قد تمت كلها بقيادة البورجوازية البيروقراطية التي كان دورها التاريخي مرهونا بتعبئة الفائض وتحقيق دفعة من النمو البورجوازي واستكمال التحويل البورجوازي للريف ، وهو ما كان يجعل من صيغة رأسمالية الدولة بلامحها التي كانت عليها في الستينات ، صيغة مؤقتة لا بد أن تتجه البورجوازية البيروقراطية الى تعديلها بنفسها ، من خلال التزاوج الذي يجرى على قدم وساق بين القطاع العام والقطاع الخاص والعربي والأجنبي .



وسوف يتبين لنا أن التبعية ليست معزولة عن تناقضات التجربة الاستقلالية الماضية ، تلك التجربة التي وان وجهت ضربات قاصمة الى عناصر التبعية الاقتصادية المباشرة ، الا انها استمرت خاضعة لتقسيم العمل الدولي الامبريالى ، من خلال اعتماد الهيكل الصناعى القديم والجديد ( الذى مول قسم عظيم منه بالقروض الغربية ) على آلات ومستلزمات انتاج بلدان الغرب الامبريالى . وقد احدثت تشوهات الهيكل الاقتصادى البورجوازى وازماته ميلا موضوعيا نحو الغرب الامبريالى . وهكذا تحول هذا الهيكل الذى كان قائما على استراتيجية احلال الواردات الاستهلاكية من موضوع للصراع والتناقض مع الامبريالية ، ليكون اساسا للمصالحة وقاعدة للتبعية . وبعد أن تشكل القطاع العام كركيزة في وجه التبعية لم يعد بعيدا عن هذه التبعية . أى أن التحول من الاستقلال النسبى الى التبعية كان مبعثه تناقضات القاعدة الانتاجية نفسها والميول الموضوعية للبورجوازية البروقراطية المسيطرة عليها ، ولم يكن مبعثه بأى حال مقتصر على مجال التداول أو مقتصر على ميول ما يسمى بالفئة الطفيلية العاملة في هذا المجال .

وبطبيعة الحال نحن نتحدث هنا عن اصالة التوجه نحو الغرب الامبريالى وعن الجذور الاقتصادية الاجتماعية للميول الموضوعية لتعميق التبعية ، ولكن كأي انعطاف تاريخى فان العنف يعمل كقابلة تسهل ولادة ما يعتل في أحشاء القاعدة الاقتصادية الاجتماعية . وهكذا كان العنف الاستعماري الغادر في ١٩٦٧ عاملا أسرع بتحقيق هذا الميل الموضوعى ، كما حققه بأسوأ الشروط ولصالح الامبريالية .



وعند هذا الحد نكون قد وضعنا الخطوط العريضة لمرحلة  
التدهور التي تمر بها القمم القائدة للبورجوازية القومية ، وبالتالي  
لا يبقى سوى كشف مختلف أشكال تبديد الفائض الاقتصادي ،  
ذلك التبديد الذي يسم قمم البورجوازية القومية في هذه المرحلة  
بطابع طفيلي شديد الخطر .



## الجزء الأول

### مناقشة نظرية عامة

« .. يقسم ( أحد الاصلاحيين ) رؤوس أموال البنوك الى « منتجة » موظفة ( في التجارة والصناعة ) و « مضاربة » موظفة ( في البورصة والعمليات المالية ) حاسبا بما فطر عليه هذا البورجوازي الصغير من تفكير اصلاحي بورجوازي صغير أن بالامكان ، مع بقاء الرأسمالية ، فصل التوظيف الأول عن الثاني ، وازالة الثاني » .

( لينين : الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية )



## الفصل الأول

### البورجوازية الطفيلية والجريمة الاقتصادية

#### ( ١ ) البورجوازية الطفيلية بين التعريف البوليسى والتعريف الطبقي :

سوف نقوم في البداية بعرض بعض المحاولات النموذجية في تحديد هذا المفهوم عند المدرسة اليسارية المذكورة . حيث نوجه اهتماما خاصا الى عدد من الكتاب على رأسهم : الدكتور محمود عبد الفضيل والدكتور ابراهيم العيسوى .

ولكن قبلهما سنتوقف عند محاولة أقدم بعض الشيء وردت في مجلة كتابات مصرية ، في مقال للأستاذ « خليل أبو راشد » تحت عنوان « التعجيل بخطوات الردة بعد التعديلات الأخيرة في تشكيلات السلطة » .

حول مفهوم البورجوازية الطفيلية ، لنشهد أحد محاولات التمايز ، كما نشهد في ذات الوقت الارتباك عند مزاحمة السلطة في استخدام هذا المفهوم .

يقول الكاتب « للرئيس السادات » يعرفه ( أى النشاط الطفيلي ) بأنه « أعمال سمرة طفيلية والمضاربة والمغامرة في هذا المقال نجد الكاتب يناقش الرئيس السابق السادات



والتهريب في السوق السوداء والتلاعب بقوت الشعب .. الخ »  
ثم يعلق الكاتب على تعريف السادات المذكور قائلا انه « تعريف  
قانوني » — أو سوليسى — لا ينطبق على الواقع والتحديد العلمى ،  
اذ يقتصر الأمر على التصرفات « **المخالفة للقانون** » كالرشوة  
والاستغلال والنفوذ . ونحن نتوقع اجراءات قانونية واجراء  
محاكمات « **مثيرة** » لبعض « **الأفراد** » .

ثم يضيف الكاتب « **لكن هذا شيء والنشاط الطفيلي شيء**  
**آخر ، الأول جريمة والثانى يتعلق بصميم العلاقات الاجتماعية .**  
**النشاط الطفيلي هو نشاط اقتصادى يحقق دخلا عن طريق غير**  
**منتج ، تقوم به فئات اجتماعية معينة في ظل القوانين والشرعية**  
**السائدة ، تضم ممولين وتجار ربويين ومقاولين ووكلاء في مجال**  
**التصدير والاستيراد وتجار الجملة ونصف الجملة في الصفقات**  
**العقارية وعمليات التوريدات .. الخ والدولة نفسها « تقنن »**  
**لمختلف الأنشطة الطفيلية ، وجميع التشريعات الأخيرة تضيف**  
**الشرعية على المعاملات الطفيلية » (١) .**

والملاحظ أن الخلاف بين التعريفين المذكورين ليس كبيرا ،  
فبينما يتحدث الرئيس السادات عن أشكال النشاط « **الطفيلي** »  
( سمرة ، مضاربة ، تهريب ، سوق سوداء ، تلاعب الخ )  
فإن الأستاذ راشد يتحدث عن المجالات أو الفروع الاقتصادية التى  
يرى أنه تجرى فيها مختلف تلك الأنشطة ( نشاط اقتصادى  
يحقق دخلا عن طريق غير منتج ، مجالات التجارة : التصدير  
والاستيراد وتجارة الجملة ونصف الجملة الخ ) .

وبين شرعية وتقنين تلك المجالات أو الفروع الاقتصادية التى  
ذكرها الأستاذ راشد ، وتجريم أشكال النشاط « **الطفيلي** » التى



وعلى أية حال فإن الاختيارين اللذين يطرحهما الأستاذ راشد كلاهما شديد الأرباك للمناضلين الذين يريد ارشادهم . فالدائرة البوليسية تضيق « **نضالهم** » وتلحقه بالمهام الرسمية للدولة في مطاردة وكشف مرتكبي الجرائم الاقتصادية ، ولهذا يحرص البعض ، ومنهم الأستاذ راشد ، على الخروج من تلك الدوائر الضيقة .

ولكن عند ما ينتقلون الى الدائرة الأوسع ، من أجل اصفاء الطابع الطبقي على فكرة غير طبقية ، فإنهم يقعون إما في الطوباوية ، أو في الواقعية الاصلاحية البورجوازية . وهم يقعون في الطوباوية حينما يتصورون نظاما بورجوازيا وقد بترت من جسده أهم أعضائه ، أى مجال التداول . أو يسقطون في الواقعية الاصلاحية ، حينما يقرون باستحالة هذا البتر ، ومن ثم يصبح الأمر مقتصرًا على بعض الاصلاحات التى تحاصر النشاط المنحرف أو المجرم المنتشر فى هذه المجالات ، بالدعوة الى سد ثغرات بعض القوانين الانفتاحية التى وسعت من تلك « **الأنشطة** » . ولكن الأمر فى الحالة الأخيرة لن يخلو من عودة مرة أخرى للدائرة البوليسية .

دعونا نعود مرة أخرى الى مفهوم الطفيلية ، لنتساءل هل يقدم لنا أصحابه فئة طبقية محددة المعالم ، أيا كانت خلافاتنا حول الأسس التى تبنى عليها ، والمضامين التى تنطوى عليها ؟ لنحاول استخلاص الاجابة فى الدائرتين المذكورتين : دائرة الجريمة الاقتصادية والانحراف والفساد السياسى من ناحية ، ودائرة التداول من ناحية أخرى .

فاذا فهمنا من الأستاذ « **أبو راشد** » انه يعنى بالطفيلية ، تلك الفئات الطبقية التى تعمل فى مجالات التداول ، لأصبحنا ازاء



اسم جديد من شأنه أن يحل محل المفهوم الدقيق للفئات التجارية والمصرفية الخ . . . تلك التي تعمل في مجال التداول . وبالتالي نكون فعلا أمام فئات محددة المعالم ، ولكن مفهوم الطفيلية يصبح في هذه الحالة مفهوما متهافتا ، حتى إذا أغفلنا ما يحدثه من تشويه للمفهوم الأصلي ، بما ينطوي عليه من أسس محددة للدور الوظيفي للبورجوازية التجارية والمصرفية وغيرها والتي تعطى للعلاقات الرأسمالية خصائصها المميزة . بل سوف لا يكون في ذلك « ما يشفى غليل » أصحاب مفهوم الطفيلية أنفسهم ، ذلك أن مجالات التداول لا ترد على أذهانهم في علاقتها بالدور الوظيفي المحدد لها في النظام الرأسمالي ، ولكنها ترد مقصورة على الجريمة الاقتصادية والانحراف والفساد السياسي ، ومن أجل ذلك فقط ، يحاولون اختلاق مفهوم خاص عن فئة طبقية متميزة .

ولكن في هذه الدائرة الأخرى ، أي ربط المفهوم بالجريمة الاقتصادية ، لن يكون من الصحيح قصر الجرائم الاقتصادية على مجالات التداول ، فهي تمارس أيضا في مجالات الانتاج ، في أشكال الرشوة ، والغش التجاري للمنتجات الصناعية أو الزراعية ، بل أن المضاربة نفسها لا تمارسها البورجوازية التجارية وحدها ، بل تمارسها أيضا البورجوازية التي تعمل بالصناعة والزراعة ، وبالتالي ، فمن أجل الاحاطة بكل أبعاد ظاهرة الجريمة الاقتصادية والفساد والانحراف ، لا بد من الخروج من دائرة فئة طبقية بعينها الى منطق طريق النمو الرأسمالي بأكمله في مصر ، وفي المقابل ليس من الصحيح اعتبار الفئات التجارية والمصرفية وأمثالها متورطة بكاملها في الجرائم الاقتصادية .

وهكذا لن نكون في هذه الحالة أمام فئة طبقية خاصة محددة المعالم ، وإنما ازاء فساد وانحراف ينتشر ( ضاق أم اتسع ) في



صفوف مختلف الفئات الطبقيّة للبورجوازية السائدة ، فلا نجد نشاطا قائما بذاته يسمى طفيليا ، انما نجد سلوكا منحرفا يسمّى مختلف الأنشطة البورجوازية الأصلية ، بل أصحاب نظرية « **الطفيلية** » أنفسهم حينما يستغرقهم البحث حول امتدادات الجريمة الاقتصادية ، يخرجون بنا الى ما هو أوسع من الطبقة السائدة ، الى مختلف طبقات المجتمع ، بل أن بعضهم ، كما سوف نرى — لا يستثنى من وصمة النشاط الطفيلي سوى أقلية قليلة من الشعب المصرى بأسره .

واذا صح القول أن الجرائم الاقتصادية لا تشكل مهنة خاصة لمجموعة بعينها من الناس مستقلة عن نشاط أفرادها الأصلي الذى يشكل المعيار الموضوعى لتحديد انتمائهم الطبقي ، وبالتالي يستحيل جمعها فى إطار فئة طبقية واحدة تسمى طفيلية . لكن هناك بعض الجماعات التى ينصب نشاطها الرئيسى على أعمال التهريب ( تجار الشنطة ) أو تجار العملة أو تجارة المخدرات ، وكذلك القوادين وتجار الأعراض الخ . . . ولكننا لا نكون فى هذه الحالة أمام فئة طبقية خاصة ، لها دورها المحدد فى صميم العلاقات الاجتماعية ، على حد قول الأستاذ « **أبو راشد** » وانما نكون ازاء جماعات إجرامية يستحيل حتى جمعها فى مصلحة واحدة ، حتى لو كان بعض الأشخاص يمارسون جميع هذه الأنشطة مجتمعة . . . بل أن أصحاب نظرية « **الفئة الطفيلية** » لن يقنعوا بذلك ، فهم لا يريدون بالطبع لمفهوم « **البورجوازية الطفيلية** » أن يضيق الى هذا الحد ، ولكنهم اذ يحاولون التوسع وجمع كل أوجه النشاط الإجرامى والفساد من رشوة وسمرة وسوق سوداء فى إطار واحد ، يضطرون الى فصل الوجه الفاسد والمنحرف عن النشاط البورجوازى الأصلى ، ذلك أن التاجر الذى يضارب فى السوق السوداء لا يقوم بذلك الا بوصفه تاجرا ، ورجل الصناعة الذى



يجب سلعه عن السوق من أجل أسعار أعلى أو الذى يضارب  
بأسهم شركته الصناعية لا يتسنى له ذلك الا بوصفه رجل صناعة ،  
وكذلك الرأسمالى الذى يعمل فى الزراعة ويقوم بتخزين المحصول  
واخفائه ، لا يتسنى له ذلك الا اذا كان فى الأساس مستثمرا فى  
الزراعة . الخ . ان تنحية تلك الأنشطة الأصلية جانبا ، وفصلها  
عن ما يقترن بها من مظاهر منحرفة ، ثم اعتماد هذه المظاهر كمعيار  
لتحديد الانتماء الطبقي لا بد أن يؤدى الى طمس المفهوم الطبقي  
الصحيح عن العلاقات الاجتماعية ، والامساك بالمظاهر الصارخة  
وحددها .

وما قيل عن الرابطة بين جميع الفئات العاملة فى مجال التداول  
وبين الجريمة الاقتصادية ، يقال أيضا ، بل يصبح أشد ضرورة ،  
عند ما يتعلق الأمر بفرز بعض مجالات التداول دون بعضها الآخر ،  
مثل تجارة السلع المستوردة دون السلع المحلية ، ومثل تجارة  
الجملة ونصف الجملة دون تجارة التجزئة ، ومقاولى الباطن دون  
مقاولى « **غير الباطن** » ( وان يكن من المستحيل الفصل بينهما ) .

ولنلاحظ هنا أن قطاع التشييد والمباني الذى يسمى فى مصر  
قطاع المقاولات ( نظريا لا كما هو فى مصر ) هو أحد الفروع التى  
تنتج سلعا مادية محددة هى المباني أو التجهيزات والتشييدات  
الصناعية ( وهى عنصر من عناصر رأس المال الثابت ) . الخ .  
وهو فى مصر لا ينطبق عليه هذا التوصيف الا جزئيا فقط أى بقدر  
ما تملك المنشآت العاملة فيه الآلات وتقوم بتشغيل عمالة دائمة ،  
وعدا ذلك فدوره يقتصر على تجميع أنشطة الحرفيين بأدوات  
انتاجهم الحرفية أساسا ، ويستند على متعهدى الأنفار دون أن  
يكون للعاملين حقوق نقابية بل وتفرض عليهم أوضاع  
« **الظهورات** » والعمالة المؤقتة غير المنتظمة . كما لا يمكن  
القول أن مقاولى الباطن بالنسبة الى مقاولى التعاقدات



الأصلية ، هم مجرد وسطاء أو سماسرة ، ففي الغالب الأعم يتم في كل حلقة من حلقات سلسلة المقاولين جانب من عملية البناء ، على حين يسند الجزء الآخر الى مقاول أصغر من الباطن ليحصل الأول على السمسة وهكذا دواليك . بل أن السلسلة تبدأ من شركات القطاع العام نفسها ، التي لا يعنى اسنادها جزءا من عملياتها ( كبر أم صغر ) الى مقاولي الباطن ، سوى أنها تمارس قبل غيرها أعمال السمسة ، بينما تقوم سلسلة من مقاولي الباطن بالنشاط « **الانتاجي** » خروجاً على المواصفات المتعاقد عليها ، وهو ما يعتمد أصحاب نظرية الطفيلية اغفاله نظراً لأنهم اختلقوا مفهوم الطفيلية من أجل القطاع الخاص وحده . وبينما يدخل عائد السمسة شركات القطاع العام في القنوات « **المشروعة** » للمال « **العام** » ، ولهذا لا يثير انتباههم أو ادانتهم ، فان عائد الاحتيال والتلاعب والصوصية ، وان كان يخرج من القنوات « **المشروعة** » الا أنه لا يذهب بعيداً عن القطاع العام ، ذلك أنه يقتسم بين المنحرفين من رجاله وبين مقاولي الباطن من القطاع الخاص . وكان لقطاع المقاولات في مصر أيام التأميمات طابع خاص (٢) .

واذا جاز لنا أن نلخص ما سبق ، فيمكننا القول أن أصحاب نظرية الطفيلية يفشلون دائماً في تحديد فئة طبقية متجانسة محددة المعالم ، يمكن ادخالها في اطارهم المقترح ، وكل ما نراه هو تأرجح وخطب بين الجريمة الاقتصادية من ناحية ونطاق التداول كله أو بعضه من ناحية أخرى . ولا يخلو الأمر مع ذلك من اضطرابات أخرى لدى البعض وشكوك لدى البعض الآخر . وسوف يرى القارئ أن معظم المحاولات في هذا الشأن لا تخرج عن ذلك .

ففي بض المحاولات الأخرى نجد من يقوم بتقسيم البورجوازية الى قطاعين :



**القطاع الأول : البورجوازية المنتجة وهى :**

« تسهم فى إعادة انتاج رأس المال وتمارس نشاطات إنتاجية » أما هذه النشاطات فهى منحصرة فى الزراعة والصناعة فقط .

**أما القطاع الثانى : البورجوازية غير المنتجة وهى :**

« لا تسهم فى تكوين أو إعادة انتاج رأس المال وتمارس نشاطات غير إنتاجية » أما هذه النشاطات غير الانتاجية فهى « الخدمات ، المقاولات ، الكومبرادور ، والنشاطات الطفيلية المختلفة » وهذه الأنشطة تذكر أيضا باعتبارها أنشطة طفيلية ، وبالتالى يفهم أن البورجوازية المسماة « غير منتجة » مرادفة ومساوية للبورجوازية المسماة « طفيلية » .

ومما يؤكد هذا الترادف المختلط دائما بظواهر الفساد والجريمة الحديث عن أنه : « بينما تعتبر البورجوازية غير المنتجة المستفيد الأول من سياسات الردة ، فان القطاعات المنتجة أخذ يستفزها الفساد المستشرى على يد القطاعات الطفيلية داخل أجهزة الدولة العليا ، وأخذت تضيق ذرعا بالنشاطات الطفيلية التى تعرقل النشاط الاقتصادى العام فى المجتمع وأخذت تعاني من وطأة المنافسة الأجنبية » . وكذلك أيضا القول أن : « البورجوازية الطفيلية لا صلة لها بالعمل الانتاجى ، ولا تحقق أرباحها الأساسية من خلال النشاط الانتاجى فى المجتمع . وهذه الشريحة تتشكل فى الأساس من عناصر تسويق لا صلة لها بالانتاج السلعى » .



ولكن لنلاحظ ما يلي :

١ — انه تم وضع أكثر من معيار لتصنيف البورجوازية ، بل لقد استخدمت معايير متناقضة فحينما قسمت الى قطاعات أصبح أمامنا قطاعين « **البورجوازية المنتجة** » و « **البورجوازية غير المنتجة** » والأخيرة ترادف الطفيلية كما سبق أن رأينا . وحينما قسمت الى شرائح أصبح أمامنا خمس شرائح : صناعية ، تجارية ، زراعية ، طفيلية ، بيروقراطية وتكنوقراطية . وكما هو واضح فان الطفيلية تمثل شريحة الى جوار التجارية . ويؤدي هذا الى تضيق مفهوم الطفيلية وحصره في أنشطة لا يتسع لها كل مجال التداول . وهذا ينقلنا الى الطرف الآخر : الجريمة الاقتصادية .

٢ — ومن ناحية أخرى نجد المطابقة بين الطفيلية وبين الجريمة الاقتصادية ، أو على الأقل اقتران احدهما بالآخرى ، مثل القول : « **تحقق هذه الشريحة أرباحا هائلة بالملايين دون أن تقوم بعمل انتاجي يذكر ، وتضاعف من أرباحها الخيالية بأساليب التهرب من الضرائب والتحايل على القوانين واستغلال الثغرات في التشريعات** » .

وفي هذا السياق تحددت مجالات النشاط الطفيلي فيما يلي :

١ — النشاطات الكومبرادورية ٢ — أعمال المقاولات ومقاولات الباطن والاتجار في عمارات التمليك الفاخر والشقق المفروشة والمضاربات العقارية وسمرة العقارات في الريف والمدينة ٣ — السمرة والوساطة التي يقوم بها كبار الفنيين والاداريين في الدولة والقطاع العام للتعاقد مع الاحتكارات العالمية



مثل العمولات والرشاوى السخية ٤ — الخدمات السياحية المختلفة  
٥ — الاتجار في قوة العمل ( مقاولى التراحيل والأنفار — مكاتب  
توريد العمال للخارج ) ٦ — المراهين في الريف ٧ — تجار الشنطة  
وأصحاب البوتيكات وتجار العملات الأجنبية في السوق السوداء  
الذين انتشروا انتشارا سرطانيا منذ ١٩٧١ ٨ — مشروعات  
التاكسيات ووسائل النقل الصغيرة من ميكروباصات وسيارات  
ليموزين ، وهو نمط استثمار يشجعه بنك ناصر ٩ — ملكية أسهم  
شركات القطاع العام التي تطرح في الأسواق .

نحن هنا أمام بعض نماذج للجرائم الاقتصادية من ناحية ،  
وأمام بعض مجالات التداول والخدمات من ناحية ثانية . ولكن  
الأخيرة تنتشر فيها الجرائم الاقتصادية .

٣ — وتتسلط أحيانا ظاهرة الجرائم الاقتصادية والفساد  
السياسي الى حد مغادرة نطاق البورجوازية الى مختلف الطبقات  
الأخرى لنشهد صورة أشبه ما تكون بمجتمع طفيلي كامل مواز  
داخل المجتمع المصري ، وهو ما يجرى تصويره على النحو التالي :

« اذا كانت حفنة محدودة من كبار المسؤولين في الدولة والقطاع  
العام وأقربائهم وأنسبائهم يقفون على قمة هذه الشريحة  
( الطفيلية ) ، فان للبورجوازية الطفيلية قاعدة اجتماعية واسعة  
تمتد على عرض المجتمع بأسره في الريف والمدينة ، اذ تسعى هذه  
الشريحة لاستقطاب عناصر من مختلف الطبقات ، وتجند لها لقيمها  
وسلوكياتها وأساليبها في الاستغلال ، وهي تفرز بشكل مستمر  
أشكالا أدنى وأدنى من النشاط الطفيلي حتى تصل الى شبكات  
المنادين « الطفيليين » عند مواقف تاكسيات الأقاليم ، والمتاجرين  
في السوق السوداء وتذاكر السينما والمسرح » !!



« وتضم البورجوازية الطفيلية الى صفوفها عناصر فلول  
الاقطاعيين وأقساماً من الرأسمالية الصناعية المنتجة التي يستهويها  
النشاط الطفيلي وما يحققه من ربح سريع بغير جهد أو مخاطر فتعجز  
نشاطها الانتاجي ، وتلجأ الى بيع خدماتها ومستلزمات الانتاج  
والحصص التموينية المتعلقة بها في السوق السوداء بدلاً من  
استخدامها في الانتاج . وتركز البورجوازية الطفيلية بوجه خاص  
على عناصر البورجوازية الصغيرة وأشباه البروليتاريا في المدن  
وحثالة البروليتاريا وصبية الشوارع وذوى السوابق الاجرامية  
والعناصر المفامرة والمتمردة على كل القيم الاجتماعية . وتغرى  
البورجوازية الطفيلية بعض عناصر الطبقة العاملة للعمل لحسابها  
والارتباط بها في أعمال التهريب وتجارة الشنطة ، مستثيرة فيها  
نوازع الأنانية الفردية ، كما تستخدم عدداً كبيراً من المهنيين من  
محامين ومحاسبين وغيرهم لتوفير الحماية القانونية لها وتهيئة  
السبيل أمامها لتحايل على القانون والتهرب من الضرائب . »

« وراحت البورجوازية الطفيلية تمد أذرعها الأخطبوطية الى  
داخل القوات المسلحة ، واستغلت شعار تنويع مصادر السلاح  
لتخلق مجموعة من الوكلاء التجاريين العسكريين تعقد الصفقات  
المشبوهة وتروج لانتاج احتكارات السلاح العالمية وتحصل في مقابل  
ذلك على عمولات ضخمة ، كما تشجع هذه الشريحة ضباط الجيش  
على الانغماس في أنشطة طفيلية مختلفة ( بوتيكاك ، سيارات  
تاكسي ، السمسة في الشقق ، الاتجار في قطع غيار السيارات )  
.. الخ . »

« وتجنّد الطفيلية أعداداً متزايدة من القيادات البيروقراطية  
والتكنوقراطية مغدقة عليهم الرشاوى والعمولات . وهكذا أصبحت  
هذه الشريحة تضم آلاف الموردين والمصدرين والوكلاء التجاريين



**والسماسة والوسطاء ومقاوى الباطن وباعة المشروعات الوهمية والمهرين وتجار المخدرات وتجار الشنطة وأصحاب مكاتب توريد العمال للدول العربية ومصدرى الرقيق الأبيض وغيرهم .**

وعلى هذا النحو السابق أصبح لدينا أشبه ما يكون مجمع كامل من الطفيليين المجرمين أو منظمة إجرامية كاملة تمتد شبكاتها وتجنّد كبار المسؤولين فى الدولة وحتى منادى السيارات عند مواقف الأقاليم وباعة تذاكر السينما والمسرح ، وأقسام من البورجوازية الصناعية وعناصر من البورجوازية الصغيرة ، وأشباه البروليتاريا وحتالة البروليتاريا وصبية الشوارع وذوى السوابق **الإجرامية** وعناصر من الطبقة **العامة** ومن المهنيين : المحامين والمحاسبين والوكلاء العسكريين وضباط الجيش والقيادات البيروقراطية والتكنوقراطية الخ .

أما مصادر دخل هذه المنظمة الإجرامية فتتجمع من أرباح السوق السوداء والسماسة والتهرب من الضرائب والرشاوى ومن الصفقات المشبوهة والمشروعات الوهمية وتجارة المخدرات والشنطة والرقيق الأبيض الخ . . أى فى الغالب مصادر غير مشروعة ومخالفة للقوانين البورجوازية السارية التى تجرمها قبل أن يجرمها أصحاب نظرية الطفيلية والذين يزعمون سيطرة البورجوازية الطفيلية ولكن التى لم تستطع فرض مشروعية نشاطها بالذات ! .

وهكذا نجد أمامنا لوحة تتأرجح فيها وجهة النظر السابقة بين وضع علامة التساوى بين « **الفئة الطفيلية** » وبين الشرائح البورجوازية العاملة فى نطاق التداول والخدمات ( أى الرأسمالية المسماة غير منتجة ) من ناحية ، وبين مطابقتها بالجريمة الاقتصادية من ناحية أخرى ، وفى هذه الأخيرة تخرج الجريمة من نطاق التداول



لتمتد الى قسم من الرأسمالية فى الصناعة ، كما تخرج من نطاق الطبقة السائدة لتمد الى عناصر ومجموعات من طبقات المجتمع كافة فيما أشبه ما يكون بالمنظمات الاجرامية ، ومن المستحيل جمعها كلها فى اطار فئة طبقية محددة المعالم ، الا اذا طمست معايير الموضوعية الأصلية التى تنقسم على أساسها الطبقات المختلفة والشرائح الطبقيّة السائدة ، تلك المعايير التى تتعلق بصميم العلاقات الاجتماعية ، ليحل محلها معايير أخلاقية وقانونية .

وبالضرورة يؤدى احلال المعايير الأخلاقية والقانونية على هذا النحو محل المعايير الموضوعية ، الى طمس علاقات الانتاج ، ومن ثم حرف مجرى الصراع الطبقي وتزييفه . ان المعايير الموضوعية الماركسية فى التحليل الطبقي تتمثل فى تشريح نظام الانتاج البورجوازي الذى تتواجه فيه قوة العمل الاجتماعية فى طرف ورأس المال فى الطرف الآخر من علاقات الانتاج ، وهذا النظام الاقتصادي لا يمكن اختزاله الى مجال الانتاج المادى وحده ، ذلك أنه يتكون من وحدة مجالى الانتاج والتداول ، وبدون الأخير يكف عن أن يكون نظاما رأسماليا ، أما الفئات المختلفة : صناعية ، تجارية ، مصرفية الخ . فكل منها يقوم بدور وظيفى محدد فى آلية النظام . ومن هنا فلايكفى جمع طوائف من الناس تربطهم خصائص مشتركة فى اطار واحد ليكون فى الامكان الحديث عن طبقة أو فئة طبقية . ذلك أن الحديث عن طبقة أو فئة يعنى الحديث أساسا عن علاقة اقتصادية بوسائل الانتاج وعن ممارسات سياسية وأيديولوجية ، ويعنى أيضا الحديث عن نقيضها الطبقي المحدد ، ومن ثم ارشاد الصراع الطبقي وتوجيهه الى مجراه الصحيح .

وعلى النقيض من ذلك تماما ، فان المعايير الأخلاقية من جرائم ومضاربات ولصوصية وفساد ، لا تدلنا على شىء من ذلك ،



بل هي تلمس جوهر العلاقات الطبقيّة ، ومن ثم لا بد أن تقود أصحابها بعيدا عن مجرى الصراع الطبقي الحقيقي . وهو ما يتضح من تصويرهم الصراع ضد الطفيلية على النحو التالي :

« والصراع الطبقي ضد هذه الشريحة ( الطفيلية ) بالغ التعقيد والصعوبة . ذلك أنها عدو طبقى خفى للطبقة العاملة لا يرى ولا يلمس بشكل مباشر ، على عكس الرأسمالية الصناعية مثلا ، ذلك أن الطبقة العاملة تواجه استغلال الرأسمالى الصناعى تحت سقف مصنعه مواجهة مباشرة . أما الرأسمالى الطفيلى فهو يستغل الطبقة العاملة بوصفها جزء من جمهور المستهلكين » .

وهكذا يجرى احلال عدو طبقى خفى أشبه ما يكون بالشبح « لا يرى ولا يلمس بشكل مباشر » محل العدو الحقيقى ، واحلال نقيض « طبقى » يتكون من « جمهور المستهلكين » محل الطبقة العاملة التى يجرى اذابتها فى هذا الجمهور ، وهو بالطبع لا يتكون حتى من الطبقات الشعبية فقط وانما يشمل كل الطبقات الاجتماعية بما فيها البورجوازية السائدة . أما البورجوازية الصناعية التى يجرى الحديث عن استغلاليتها المباشرة ، فقد سبق لأصحاب نظرية الطفيلية أن صنفوها بين الفئة المنتجة من البورجوازية المدعوة الى التحالف ضد الفئة الطفيلية .

على أية حال ، فلو نحينا المعايير الطبقيّة الصحيحة جانبا ، لوجدنا أيضا أن أصحاب نظرية « البورجوازية الطفيلية » يفشلون تماما فى تحديد فئة طفيلية متجانسة محددة المعالم ، فالجريمة الاقتصادية أو الفساد هو القاسم المشترك لا أكثر ، مما يؤدى الى الخروج من نطاق فئات طبقية محددة الى المنحرفين ورؤوس الفساد والجماعات الاجرامية من مختلف الطبقات الاجتماعية . أى فى



النهاية الارتداد الى مواقع التعريف الساداتى الذى سماه الأستاذ  
« أبو راشد » تعريفا بوليسيا .

أما مصدر التشويش فيكمن فى أن القائلين بالفئة الطفيلية  
حينما يريدون اصفاء طابع طبقى على فكرتهم يضطرون دائما الى  
المطابقة بينها وبين الفئات البورجوازية فى نطاق التداول ، والتي  
يعطونها اسما جديدا « **البورجوازية غير المنتجة** » فى محاولة لوضع  
قاعدة نظرية لمزاعمهم ، يظنون أنها مستمدة من النظرية الماركسية  
فى القيمة والتي تذهب الى أن القيمة تنتج فقط فى مجال الانتاج  
المادى ، أما مجال التداول فلا تخلق فيه قيمة وإنما يقتصر على  
التحويلات فى شكل القيمة . وسوف نؤجل توضيح قصور هذه  
المحاولة ، بعد التوقف مع الدكتور ابراهيم العيسوى ، الذى  
يضيف اسهاما متميزا فى هذا المجال .

### ( ب ) الطفيليون لا يشكلون طبقة أو فئة طبقية :

يتمتع الدكتور العيسوى بقدر كبير من الوضوح ، فرغم أنه  
ينطلق من المقدمات التقليدية لنظرية الطفيلية ، ورغم أنه يحاول  
تعميق هذه المقدمات ، إلا أن وضوحه يذهب به الى حصر الطفيلية  
فى الجريمة الاقتصادية بالمعنى الواسع ، أى الذى يشمل مختلف  
أشكال الانحراف والفساد دون أن تقع جميعها تحت طائلة القانون ،  
ويصل الدكتور فى النهاية الى أن يؤكد بحسم قاطع أن « **الطفيليين**  
**لا يشكلون طبقة أو فئة اجتماعية قائمة بذاتها** » وذلك حسب نص  
كلامه .

وللدكتور العيسوى ميزة أخرى ، وهى « **واقعيته** » فى تحديد  
مفهوم الطفيلية ، اذ يستبعد منها كل ما يعتبر أساسا ضروريا  
لوجود النظام الرأسمالى ، ومن ثم يبتعد عن المطابقة بين مفهوم



الطفيلية وبين مجال التداول ، وذلك على خلاف الآخرين . وهذه الطريقة في تناول تجعله صريحا في استخدام هذا المفهوم كسلاح للنقد من وجهة نظر العلاقات الرأسمالية وليس سلاحا للنقد موجهها الى صميم هذه العلاقات كما يزعم الآخرون . ومن ثم يصل الى نتيجة حاسمة لا يقصدها ، وهى الابتعاد عن محاولة اختفاء طابع طبقي على نقده ، الأمر الذى يوضح لنا أن نظرية الطفيلية لا تتجاوز حدود النقد البورجوازي . بل أن واقعيته ووضوحه تقوده الى الحديث عن استحالة استئصال الفساد والانحراف في ظل العلاقات الرأسمالية ، لينتهى الى أن النضال ضدها لا يمكن أن يتجاوز حدود « **المحاصرة** » لا أكثر . وهذه الواقعية الاصلاحية تختلف بالتأكيد عن الواقعية الثورية كما نرى . ولما كانت كتابات الدكتور العيسوى الأخرى لا تخلو من النقد الثورى ، لهذا يتضح لنا كيف يمكن أن تجر النظرية الطفيلية المرء الى مواقع اصلاحية . . ولكن لنبدأ مع الدكتور من البداية .

يبدأ الدكتور ابراهيم العيسوى مقاله بتعريف النشاط الطبقي كما يلي :

( أ ) أنه « **نشاط يقوم على استغلال الغير ويتمثل في الحصول على أشياء ( دخل ، ثروة ، قيمة ) بدون وجه حق** » .

( ب ) وهو أيضا « **نشاط ناقل للثروة ، ومجاله الأساسى التبادل ، بعبارة أخرى النشاط الطفيلى هو نشاط غير منتج للثروة أو القيمة ، وممارسته تتم في المقام الأول خارج نطاق الانتاج** » .

( ج ) كذلك يضيف أن « **اعادة توزيع القيمة أو الثروة بمقتضى النشاط الطفيلى قد يتم اغتصابا ، أو بالتراعى القانونى** » ( ٢ ) .



وواضح مما سبق أن الدكتور العيسوى يعيد تأكيد الأسس العامة الشائعة لأصحاب فكرة « **البورجوازية الطفيلية** » . ولكنه يناقش العلاقة بينها وبين كل من العمل المنتج والعمل غير المنتج كما يلى :

١ - قام الدكتور العيسوى أولا بتعريف العمل غير المنتج وحدد أشكاله ، ولأنه يدرك جيدا أن الرأسمالية ( وكذلك أى نظام آخر ) تتطلب بالضرورة هذا العمل غير المنتج أو ذاك ، لهذا فقد استبعد سمة الطفيلية عن العمل غير المنتج كقاعدة عامة وهذا هو نص ما كتبه :

« **والرأى عندى أن الطفيلية يجب أن تعرف على نحو أضيق كثيرا من تعريف العمل غير المنتج . . أى أنه لا يجب اعتبار كل الأعمال غير المنتجة بالمعنى الاصطلاحي أعمالا طفيلية .** تحديدا يجب عدم ادراج كل ما هو ضرورى ومفيد اجتماعيا - فى اطار النظام الاجتماعى القائم - من الأعمال غير المنتجة ضمن الأنشطة الطفيلية . وعلى ذلك نحن لا نعتبر عمل الأطباء والمحامين والضباط والتجار ( لاحظ التجار ) وما الى ذلك من الأعمال الطفيلية كقاعدة عامة . . غير أنه اذا كان لبعض الوسطاء فائدة أو ضرورة اجتماعية ، فان بعضهم قد لا يؤدى أى عمل مفيد أو ضرورى ، ان لم يكن ضارا . مثال ذلك المشتغلين فى التجارة والتوزيع بدافع المضاربة ، والوسطاء الزائدين عن الحاجة والمهربين للسلع والعملات وتجار السوق السوداء » (٤) .

وهكذا حصر الدكتور المسألة فى الجريمة الاقتصادية وحدها ، وجعل **القاعدة العامة** اعتبار أنشطة التداول بالذات أعمالا مفيدة وضرورية اجتماعيا - فى ظل الرأسمالية ، أما الاستثناء ، وهو ما يرتبط بالجريمة الاقتصادية فهو الذى يعتبر فقط من قبيل الأعمال الطفيلية ( المضاربة ، المهربين ، تجار السوق السوداء ) .



ولكن يلاحظ أن ثمة اضطرابا معينا ، وهو أن القاعدة

ولكن يلاحظ أن ثمة اضطرابا معينا ، وهو أن القاعدة لا تتضمن إلا : أنشطة التداول الضرورية ، أما الاستثناء فهو الأنشطة الزائدة عن الحاجة . ولكن على أي أساس تتحدد الأنشطة الضرورية والأنشطة الزائدة عن الحاجة ؟ إن هذا الأساس يختلف بالتأكيد لو أخذناه من زاوية مقتضيات العملية الانتاجية المجردة ، أي باستقلال عن شكلها الاجتماعي ، وسيكون مقياسا مغايرا من زاوية متطلبات العملية الانتاجية في ظل نظام اشتراكي ، أو لو أخذناه من زاوية مقتضيات العملية الانتاجية الرأسمالية . وفي ظل الأخيرة تتحدد القاعدة والاستثناء بشكل تلقائي أساسا ، وتتحكم في العلاقة الكمية بين مختلف القطاعات قوانين موضوعية وليست الصفات الأخلاقية والنفسية لأفراد البورجوازية عموما أو لهذه الفئة أو تلك من فئاتها المختلفة . وعلى وجه العموم فإن العلاقات الرأسمالية تفرض نشاطا في التداول زائدا عن حاجات العملية الانتاجية بصفاتها المجردة ، ولكنها لا تعتبر زائدة من وجهة نظر العلاقات الرأسمالية .

ان هذا الاضطراب في تحديد المعيار رغم أنه لا يقاس  
باضطراب الآخرين ، ناشيء عن انطلاق الدكتور من نفس المقدمات  
الشائعة حول نظرية الطفيلية .

ولكن بغض النظر عن ذلك الاضطراب ، فبقدر ما يقترب الدكتور العيسوي من المفهوم الحقيقي لفكرة الطفيلية ، نجده يبتعد عن نقد الطابع الطفيلي الحقيقي والأشمل الكامن في أسس طريق النمو الرأسمالي في بلادنا في ظل ظروف العصر ، ذلك الطابع الذي لا يقتصر على مجال التداول بل يشمل مختلف جوانب هذا المسار ، وليست الفئات العاملة في نطاق التداول وحدها هي المسؤولة عنه ، فهذا الطابع يستفحل كلما دخلت الرأسمالية مرحلة التدهور



والانحدار والرجعية . وسوف نعود الى ذلك فيما بعد ، ولكن ما نود التأكيد عليه أن الدكتور العيسوى ، فى محاولته تحرى الدقة فى تمييز المقصود بالطفليين ، أى رؤوس الفساد والانحراف والجريمة الاقتصادية ، يضطر الى الحديث عن كل موبقات الرأسمالية وتبديدها اللا عقلانى للعمل الاجتماعى والانتاج الاجتماعى ، بوصفها أشياء أو « أعمالا نافعة » من وجهة نظر الرأسمالية . وهو بهذا يحدد المضمون الحقيقى للنقد الذى تنطوى عليه نظرية الطفيلية ، بوصفه نقدا لا يتعرض لأسس الرأسمالية ولا أمراضها الأشد عمقا وان تكن أبعد عن الاثارة بالقياس الى الرشاوى والمضاربات والمهربين والعمولات والسوق السوداء الخ .

ولنواصل عرض آراء الدكتور العيسوى ..

٢ — لقد رأينا سابقا كيف تناول الدكتور العمل غير المنتج ، وكيف أنه لم يضع النشاطات غير المنتجة كقاعدة عامة ( بما فيها التداول ) فى عداد النشاط الطفيلى ، وفى المقابل فهو لا يرى أن « كل عمل منتج هو بالضرورة عمل غير طفيلى » . ولكن لما كان الدكتور يحصر مفهوم الطفيلية كسلاح للنقد فيما لا يدين الرأسمالية ، لهذا لا يجد ما يطبق عليه قوله هذا سوى « انتاج المخدرات وتداولها » ويضيف وهكذا فان « مثل هذه الأعمال المنتجة : يجب أن تضاف الى قائمة النشاط الطفيلى » ثم يتساءل الدكتور هل « كل انتاج غير ضرورى أو غير مفيد اجتماعيا يعتبر نشاطا طفيليا ؟ » ويجيب الدكتور « ليس بالضرورة » وذلك لأنه « باستثناء السلع الضارة اجتماعيا ، فان ما ينتج من سلع ، حتى وان كان كماليا أو ترفيا ، هو فى الغالب استجابة لطلب قائم . وبرغم أنه قد لا يمثل حاجة أساسية ، وبرغم أنه قد يعتبر تبديدا للموارد من وجهة نظر تنموية ( اشتراكية ) ، الا أنه يتمشى مع نمط توزيع الدخل القائم فى ظل المجتمع الرأسمالى .. وقل مثل ذلك بشأن



والانحدار والرجعية . وسوف نعود الى ذلك فيما بعد ، ولكن ما نود التأكيد عليه أن الدكتور العيسوى ، فى محاولته تحرى الدقة فى تمييز المقصود بالطفليين ، أى رؤوس الفساد والانحراف والجريمة الاقتصادية ، يضطر الى الحديث عن كل موبقات الرأسمالية وتبديدها اللا عقلانى للعمل الاجتماعى والانتاج الاجتماعى ، بوصفها أشياء أو « أعمالا نافعة » من وجهة نظر الرأسمالية . وهو بهذا يحدد المضمون الحقيقى للنقد الذى تنطوى عليه نظرية الطفيلية ، بوصفه نقدا لا يتعرض لأسس الرأسمالية ولا أمراضها الأشد عمقا وان تكن أبعد عن الاثارة بالقياس الى الرشاوى والمضاربات والمهربين والعمولات والسوق السوداء الخ .

ولنواصل عرض آراء الدكتور العيسوى ..

٢ — لقد رأينا سابقا كيف تناول الدكتور العمل غير المنتج ، وكيف أنه لم يضع النشاطات غير المنتجة كقاعدة عامة ( بما فيها التداول ) فى عداد النشاط الطفيلى ، وفى المقابل فهو لا يرى أن « كل عمل منتج هو بالضرورة عمل غير طفيلى » . ولكن لما كان الدكتور يحصر مفهوم الطفيلية كسلاح للنقد فيما لا يدين الرأسمالية ، لهذا لا يجد ما يطبق عليه قوله هذا سوى « انتاج المخدرات وتداولها » ويضيف وهكذا فان « مثل هذه الأعمال المنتجة : يجب أن تضاف الى قائمة النشاط الطفيلى » ثم يتساءل الدكتور هل « كل انتاج غير ضرورى أو غير مفيد اجتماعيا يعتبر نشاطا طفيليا ؟ » ويجيب الدكتور « ليس بالضرورة » وذلك لأنه « باستثناء السلع الضرورية اجتماعيا ، فان ما ينتج من سلع ، حتى وان كان كماليا أو ترفيا ، هو فى الغالب استجابة لطلب قائم . وبرغم أنه قد لا يمثل حاجة أساسية ، وبرغم أنه قد يعتبر تبديدا للموارد من وجهة نظر تنموية ( اشتراكية ) ، الا أنه يتمشى مع نمط توزيع الدخل القائم فى ظل المجتمع الرأسمالى .. وقل مثل ذلك بشأن



انتاج سلع يقوم المنتجون أنفسهم بخلق الطلب عليها عن طريق الاعلان . فمثل هذا الانتاج والتداول المرتبط به ( لاحظ التداول ) لا ينطوى على نشاط طفيلي ، حيث أنه ضروري اجتماعيا في اطار النظام الرأسمالى » (°) .

هكذا نضجت المسألة تماما وأمسك الدكتور بلب الموضوع ، وأصبحنا ازاء طرح شديد الاستقامة والوضوح والصفاء . وهذه مأثرة يجب أن تسجل له ، حيث أكمل قلب المسألة على رأسها وما علينا سوى ايقافها على قدميها . فلقد وضع الدكتور العيسوى بنفسه الخط الفاصل بين النقد الماركسى ( الاشتراكى ) للرأسمالية ، وبين النقد من وجهة نظر أصحاب نظرية الطفيلية الذى لا يتجاوز بأى حال اطار الرأسمالية . فالأول ينفذ الى ما هو أبعد من مجال التداول الى مجال الانتاج ، وما هو أبعد من الفساد والجريمة الاقتصادية الى صميم أسس طريق النمو الرأسمالى فى العصر الراهن ، لتعزى طابعه الطفيلي الذى يستفحل ويتخذ أبعادا جديدة فى مرحلة الانحدار والتدهور . فهو عاجز عن تطوير القوى المنتجة ، كما يعمل على تبديد الفائض الاقتصادى ، سواء فى النشاط الانتاجى أو غير الانتاجى .

أما النقد من وجهة نظر الطفيلية ، فيحصر نفسه فى اطار العلاقات الرأسمالية ، فيتجاهل كل ذلك ، بل يديره ويعتبره عملا نافعا اجتماعيا طالما هو « استجابة لطلب قائم » حتى ولو كان يبدد ثروة المجتمع من وجهة نظر تنموية ( اشتراكية ) . وكل ما يركز الادانة عليه لا أكثر من الفساد والجريمة الاقتصادية .

حقا أن الدكتور العيسوى يتحدث بواقعية صارمة ، فيستبعد التداول من طائفة الادانة ، ذلك أن نظرية الواقعية الرأسمالية لا يمكنها فصل هذا القطاع من جسد الجهاز الانتاجى للرأسمالية



بالمعنى الواسع . واعترف في ذات الوقت بأن قطاع الانتاج قد يتضمن انتاجا يمثل تبديدا للموارد من وجهة نظر تموية (اشتراكية) ، ولكنه في نفس الوقت استبعده من طائفة النقد ، حيث أن النظرة الواقعية لا بد أن تسلم بضرورته في ظل النظام الرأسمالي . فكشف بذلك الحدود التطبيقية للنقد والطابع الاصلاحى لهذه الواقعية ، التى تختلف كيفيا عن الواقعية الثورية ، التى لا تنطلق من نفس المقدمات ، بل من مقدمات مستمدة من صميم العلاقات الرأسمالية ، لتكشف تناقضات تلك العلاقات واعاققتها لتطور القوى المنتجة وتبديدها للموارد ( أو الفائض الاقتصادى ) ، فى المرحلة المحددة من نمو الرأسمالية .

٣ — وعلى أية حال ان الدكتور العيسوى ينتهى من مناقشة العمل المنتج والعمل غير المنتج الى القاعدة التالية :

« القاعدة العامة التى يمكن أن ننتهى اليها فى ضوء ما تقدم هى أن كل عمل منتج ، لا يعتبر عملا طفيليا والاستثناء هو حالة بين السلع الضارة التى غالبا ما تحرم القوانين السارية انتاجها وتداولها واستهلاكها . كما أن كل عمل غير منتج ليس بالضرورة عملا طفيليا » (٦) .

ويلاحظ أن الدكتور تراجع بعض الشيء عن موقفه السابق ، فبعد أن استبعد العمل « غير المنتج » كقاعدة عامة من قائمة الأنشطة الطفيلية ، عاد فجعل القاعدة ادراجه فى هذه القائمة ، على الرغم من وجود استثناءات ، أى العكس . ولكن هذا التناقض لا يغير من المنهجية العامة لفكرة الدكتور ، ألا وهى حصر الطفيلية فى الفساد والجريمة والانحراف .

٤ — ويؤكد الدكتور ما سبق بطريقة أخرى ، حينما بين الاستغلال الرأسمالى وما يسميه « الاستغلال الطفيلى » . فهو



يرى أن « الاستغلال الذي يمارسه الرأسمالي هو استغلال في نطاق الانتاج ويترتب عليه نمو الانتاج » خالطاً بذلك بين مجال انتاج القيمة وفائض القيمة الذي ينحصر في نطاق الانتاج المادي ، وبين نطاق الاستغلال الرأسمالي الذي يشمل مجالي الانتاج والتداول ، حيث يتم اقتسام فائض القيمة الناشئ في نطاق الانتاج بين مختلف فئات الرأسماليين العاملين في جميع فروع الاقتصاد . وفي المقابل يرى الدكتور أن « الاستغلال » **الطفيلي** « مجاله الأساسي التداول ، لا الانتاج ، وهو لا يستغل العامل فقط كما هو حال الرأسمالي ، ولكنه قد يستغل الجميع أو المجتمع كله » (٧) . ولكن أليس التداول هو المجال الأساسي لرأس المال التجاري ؟ فهل تنتفي منه الطبيعة الاستغلالية الرأسمالية ، أم أن الربح التجاري هو استغلال رأسمالي في المحل الأول ؟ هل هو استغلال رأسمالي للعاملين في المحل الأول أم أنه استغلال للمستهلكين ، أي المجتمع كله على قدم المساواة ؟ وهل يكون ذلك مستغلاً لرأس المال في الصناعة بنفس الدرجة أم أن كليهما يستغل الطبقة العاملة المنتجة في نطاق الانتاج المادي ، ويحصل كلاهما على نصيبه نظراً لأن كليهما يقوم بوظيفة ضرورية في الجهاز الانتاجي للرأسمالية ؟ ولا يغير من ذلك في شيء حقيقة أن رأس المال التجاري في مصر لا يحصل على المعدل الوسطى للربح بل يتجاوز ذلك كثيراً ، ذلك أن هذا المعدل الوسطى لا يتحقق الا في اكتمال التطور الرأسمالي .

ولكن ماذا نقول عن ربح المضاربة الذي قد يقترن بافلاس بعض الرأسماليين لصالح بعضهم الآخر ، هل يعتبر هذا الربح استغلالاً واقعاً على المفلسين من الرأسماليين أم أنه في نهاية الأمر نوع من إعادة توزيع فائض القيمة المتراكم في صورة رأسمال بين مجموعات الرأسماليين ؟ . ان الحديث عن استغلال المجتمع أو استغلال المستهلكين أو استغلال الرأسماليين لبعضهم البعض ، لا يمكن أن يستقيم الا اذا هبطنا مفهوم الاستغلال الى التداول



المبتذل بعيدا عن العلاقات التطبيقية . كل ذلك دون اغفال لحقيقة أن الأرباح التجارية العالية عائق أمام تطور القوى المنتجة في بلادنا ، وهى ظاهرة لا تعود الى امتيازات ما لرأس المال التجارى وانما تعود الى كامل خصائص التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المتخلفة وطريق النمو الرأسمالى فى ظل ظروف العصر الراهن .

عنى أية حال ، يحصر الدكتور العيسوى ما يسميه « الاستغلال الطفيلى » فى الجرائم التى تحدث فى نطاق التداول ، وليس كل أرباح الفئات العاملة فى التداول . وذلك من خلال التوضيح التالى « انه ( أى الطفيلى ) قد يستغل الجميع بوصفهم مستهلكين كما فى حالة الاتجار فى أغذية فاسدة ، أو سرقة السلع المدعمة أو فى عمليات السوق السوداء . بل أنه قد يستغل الرأسمالى المنتج من خلال تدبير العملة الأجنبية اللازمة لشراء سلع للإنتاج عن طريق السوق السوداء للعملة . والطفيلى قد يستغل المال العام كما فى حالة الاستيلاء على أراضى الدولة أو استغلال القطاع العام فى سياق عمليات التوريد والمقاولات ، أو استغلال الدعم الحكومى فى إقامة جمعيات وهمية للأسكان ( قروض الأسكان ) وما الى ذلك » (٨) .

وبناء على ما تقدم يصل الدكتور الى النتيجة الحاسمة التالية فى المقارنة بين « الاستغلال » الطفيلى وبين الاستغلال الرأسمالى :

« اذن معنى الاستغلال المقترن بالنشاط الطفيلى أوسع كثيرا من معناه المقترن بالنشاط الرأسمالى . الأول ليس له دور ضرورى أو مقيد اجتماعيا فى اطار النظام الرأسمالى ، بعكس الثانى . ان كل رأسمالى يعتبر مستغلا ، ومع ذلك فهو ليس طفيليا كقاعدة عامة . والطفيلى ، من جهة أخرى ، ليس رأسماليا بالمعنى الدقيق للكلمة . ولذا فان تعبير « رأسمالية طفيلية » قد لا يكون تعبيراً



**حقيقا تماما . بينما يكون من الأفضل أن نتحدث عن « أنشطة  
طفيلية » لا أكثر » (٩) .**

هكذا ، وبحسم قاطع أخرج الدكتور العيسوى « **الرأسمالية  
والاستغلال الرأسمالى** » من نطاق النقد من منظور الطفيلية ،  
ووصل الى النتيجة المنطقية المترتبة على حصر الطفيلية فى الفساد  
والانحراف والجريمة الاقتصادية ، فأخذ يتردد فى الحديث عن  
مضمونها « **الرأسمالى** » .

هـ — ولكن بعد استبعاد المضمون الرأسمالى عن الطفيلية ،  
هل يعتبرها مع ذلك فئة طبقية قائمة بذاتها ، حتى وان لم تتصف  
بذلك المضمون الرأسمالى ؟

يجيب الدكتور بحسم قاطع : « **الطفيليون لا يشكلون طبقة  
أو فئة اجتماعية قائمة بذاتها** » ومعطياته فى ذلك : انتشار  
« **الممارسات الطفيلية انتشارا واسعا فى مصر ، بحيث لم يعد  
بمنأى عن دائرة الطفيلية سوى قلة قليلة من أفراد المجتمع  
المصرى** » (١٠) . ( لاحظ أنه قال فيما سبق أن الطفيلية تستغل  
المجتمع بأسره ، وهو هنا يجعل المجتمع كله طفيليا ، أى أنه  
استغلال الجميع للجميع ! )

ولكنه يميز بين محترفى النشاط الطفيلى من أمثال رشاد عثمان  
وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى ، وبين « **معظم أفراد المجتمع  
( الذين ) صاروا يمارسون الطفيلية بدرجة أو أخرى لفترات  
تطول أو تقصر** » (١١) ولكن « **دون أن تمثل بالنسبة لمعظم من  
يمارسونها نشاطا دائما أو رئيسيا ، بل وكثيرا ما يمارس النشاط  
الطفيلى ( اضطرارا لا اختيارا ) ويفرض نفسه على البعض دون**



أن يسعوا اليه » . وهؤلاء هم « الطفيليون رغم أنفهم » كما  
يسميهـم (١٢) .

ومن معطياته كذلك « أن الأنشطة الطفيلية لم تعد وقفا على  
القطاع الخاص ، حيث يمارسها القطاع العام ، كما تقوم الدولة  
بتشجيع ممارستها — عن قصد أو تقصير — في حالات كثيرة » .

ومن معطياته بعد ذلك : « أن أغلب من يقومون بأنشطة  
انتاجية يمارسون أنشطة طفيلية ، سواء عن قصد وتدير ،  
أو اضطرارا من أجل تيسير أمور الانتاج . ومن أمثلة النوع الأول  
محاولة تحقيق أوضاع احتكارية بمطالبة الدولة بمنع استيراد سلع  
منافسة مثلا ( لاحظ الحماية الجمركية ! ) أو المضاربة وافتعال  
الأزمات بحجب الانتاج عن السوق بعض الوقت ، أو توسيع  
النشاط بالتجارة في مستلزمات انتاج مستورد . بل ربما يتحول  
المنتج بعد فترة الى تاجر ليس غير » (١٣) .

الا ما أبعد هذا عن المنطلقات الأولى للدكتور التي أكدت أن  
الطفيلية « مجالها الأساسي التداول » ، بعد أن أصبح النشاط  
الطفيلي يشمل « أغلب الأنشطة الانتاجية » ، وأصبحت المضاربة  
وافتعال الأزمات الخ . . سلوكا شاملا لمختلف فئات الرأسمالية .

وفي المقابل يذكر الدكتور سببا اضافيا :

« لا يجوز الحديث مثلا عن نشاط امبراطورية « عثمان أحمد  
عثمان » ( وهي نموذج ورمز الطفيلية عند منظريها ) في اجماله كما  
او كان نشاطا طفيليا . فبعض أعمال « المقاولون العرب »  
والشركات المتفرعة عنها تعتبر أعمالا انتاجية أو على الأقل مفيدة  
اجتماعيا في اطار النظام الاجتماعي القائم . كما أننا لا نستطيع



**ادانة النشاط المصرفي برمته ( بما في ذلك نشاط البنوك الأجنبية والمشاركة ) بالطفيلية ، حيث أن نشاطها مركب : فيه الطفيلي وفيه المنتج » (١٤) .**

ولعلنا لا بد أن نذكر هنا أن النشاطات الانتاجية لامبراطورية عثمان وأمثاله والتي يخرجها الدكتور من مجال الادانة بالطفيلية ، هي بدورها ناشئة عن اعادة التراكمات النقدية الناتجة من أعمال السمسرة والعمولات والمضاربة الى دورة الانتاج ، وهي تراكمات ادينت من قبل عند الدكتور . وحالة عثمان ليست حالة فردية وانما تتخذ أبعادا ظاهرة قابلة للتكرار وتتكرر فعلا في أبعاد متفاوتة .

وهكذا تخدع الطفيلية منظريها حينما تخلع عن نفسها ثياب الفساد والجريمة وتلبس ثياب الانتاج ، فيما يشبه لعبة « الاستخفاء » ، وهي نتيجة لازمة عن اغفال أن الرأسمالية في مرحلة نموها الصناعي المكتمل لا تقف عند طور واحد ، فهي توجد دائما في أشكال ثلاثة متجاورة : انتاجية ، وسلعية ، ونقدية ، تلك التي توازي رأس المال الصناعي ، والتجاري ، والمصرفي على الترتيب . ولكن هذه الأشكال الثلاثة المتجاورة ليست في ذات الوقت سوى مراحل مؤقتة في دورة تجديد الانتاج الرأسمالي . ومن الممكن أن ينقل الرأسمالي نشاطه من مجال الى آخر وفق معدل الربح . وبطبيعة الحال ، فان الصورة في مصر أكثر تعقيدا لتواجد فئات تنتمي الى مراحل دنيا من التطور الاقتصادي .

واذا كان الدكتور لا يستطيع ادانة البنوى الأجنبية والمشاركة من خلال منظور الطفيلية النقدي ، باعتبار أن نشاطها مركب « فيه الطفيلي وفيه المنتج » . فهو بالأحرى لن يستطيع بنفس المنظور أن يدين الشركات الصناعية الأجنبية والمشاركة ، أو أى قاعدة من قواعد ترسانة التبعية على نفس الطراز . وهكذا يصل



الى نتيجة لعله لا يرغبها هو نفسه . فالأمر يحتاج اذن الى منظور  
نقدى أكثر شمولاً .

على أية حال فان الدكتور ينتهى بناءاً على المعطيات السابقة  
الى أن « الأدق أن نتحدث عن أنشطة طفيلية أو ممارسات طفيلية ،  
لا عن فئة أو طبقة أو رأسمالية طفيلية » (١٠) .

والآن لقد رأينا كيف فشل السابقون الأولون من أصحاب  
نظرية الطفيلية في البرهنة على وجود فئة أو طبقة طفيلية ، وكيف  
نجح الدكتور العيسوى في البرهنة على وجود فساد وانحراف في  
مختلف فئات الطبقة السائدة ، وأنها ممارسات منحرفة تقترب ، في  
الغالب الأعم ، بالأنشطة الرأسمالية العادية البعيدة عن نطاق  
الادانة من خلال منظور الطفيلية ، فهي ليست أنشطة قائمة بذاتها  
كما اتضح .

ويعود كل ما عناه الدكتور من تناقضات في آرائه ، الى أنه  
انطلق من نفس المقدمات التى انطلق منها الآخرون . أو بعبارة  
أخرى ، ان نقطة الضعف الأساسية عنده ، تعود الى أنه يحاول  
تعميق فكرة تتناقض تمام التناقض مع كل ما يقدمه من اضافات .  
ولو أنه تخلص تماماً من هذه المقدمات ، لما اقتصر على هذا الجانب  
الجزئى من خصائص البورجوازية في بلادنا ، ولتوسع الى نقد  
أهم خصائص هذه الطبقة في مرحلة انحدارها وتدهورها ، ولتحظى  
في ذات الوقت من الموقع الاصلاحى الذى تدفع اليه هذه الفكرة  
دفعاً .

وعند هذه النقطة لا بد أن نتوقف عند واحدة من أهم أسس  
نظرية الطفيلية . تلك التى تطابق بين البورجوازية وبين العمل  
الذى تسيطر عليه ، لنتحدث عن بورجوازية منتجة وأخرى غير  
منتجة .



## الفصل الثاني

### البورجوازية « المنتجة » والعمل المنتج ( عودة الى الأصول )

لقد رأينا من كل ما سبق أنه عند ما يراد ايضاح فكرة « **البورجوازية الطفيلية** » يقفز أصحابها الى الحديث عن **العمل** غير المنتج . وأيا كانت الفوارق التي شهدناها بين الجميع ، فعلى الصعيد النظرى ، وعند الانتقال الى مستوى المفاهيم ، تتم هذه القفزة . وبغض النظر عن الأخطاء فى تحديد الفاصل بين العمل المنتج والعمل غير المنتج من الناحية النظرية المجردة ، تلك الأخطاء التى ارتكبها الجميع فيما عدا الدكتور العيسوى ، فان السؤال المطروح الآن : هل تسوغ لنا واقعة وجود العمل المنتج والعمل غير المنتج ، الحديث بنفس المعنى عن بورجوازية منتجة وأخرى غير منتجة .

ان خطأ هذا القول ، فى رأينا ، يقوم فى الأساس على الخلط بين ما يزعم أنه طبيعة انتاجية أو غير انتاجية للرأسمالية وبين الطبيعة الانتاجية أو غير الانتاجية للعمل الذى تخضعه الرأسمالية لسيطرتها ، وعلى دراسة **موقف الرأسمالية** من طبيعة العمل باستقلال عن الشكل الاجتماعى الذى يخضع له . كما يقوم على الخلط اللفظ بين موقف ماركس فى قضية العمل المنتج والعمل غير المنتج ، وبين موقف مؤسس الاقتصاد السياسى الكلاسيكى ( البورجوازي ) أمثال آدم سميث .

وفى الحقيقة لقد تحدث آدم سميث وماركس عن العمل المنتج والعمل غير المنتج ، ولكن كل منهما قصد به شيئاً مختلفاً ، اختلاف المواقف بين البورجوازية والبروليتاريا .



ولننظر مليا الى بعض المحاولات في هذا السباق :

يقول الدكتور محمود عبد الفضيل « . . . تبني الاقتصاديون الكلاسيك مفهوما ضيقا » للعمل المنتج « ، باعتباره ذلك العمل الذى يتمخض عنه انتاج قيمة أو ثروة عينية . لقد عرف آدم سميث — مؤسس الاقتصاد الكلاسيكى — العمل « غير المنتج » على أنه ذلك العمل « الذى لا يتجسد فى أى سلعة محددة » (١٦) .

والدكتور محمود عبد الفضيل يريد أن يصل من ذلك الى أن تعريف آدم سميث هذا للعمل المنتج وغير المنتج يؤدى الى تصنيف البورجوازية الى منتجة وغير منتجة بالتوازي . والحقيقة أن هذا التعريف لا يعكس بدقة آراء آدم سميث ، كما أن النتيجة التى يريد أن يصل اليها الدكتور مناقضة تماما له . وقبل أن نواصل سنتوقف عند أحد الاجتهادات المعارضة والتى أثارت حوارا فى مجلة الطليعة .

فيبدو — رغم المعارضة — أن هذه الطريقة فى فهم آدم سميث تلقى قبولا من الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى ( فى رده على الدكتور عبد الفضيل ) والذى يناهض فكرة البورجوازية الطفيلية . ولكنه فى نفس الوقت يؤمن على المقدمات السابقة ونتائجها قائلًا :

« . . ان اعلام هذا الاقتصاد ( الكلاسيكى ) وخاصة آدم سميث وريكاردو ، يتعبرون أن عملية الانتاج تقوم على عدة عوامل هى رأس المال والعمل والأرض ، وأن كلا من هذه العوامل يحصل على عائد من العملية الانتاجية يتوافق مع دوره المحدد فيها . ولأن « ثروة الأمم » تقاس لدى آدم سميث بمدى الاضافة على الرصيد السلعى للمجتمعات أى الانتاج المادى أساسا ، فان



ذلك يصبح معياراً لتحديد مدى إنتاجية رأس المال و « إنتاجية العمل » . ويصبح من الطبيعي أن توجد « رأسمالية منتجة » وأخرى « غير منتجة » وأن يوجد عمل منتج وعمل غير منتج على الأساس المذكور — المجرد عن السياق الطبقي . . من هذا الأصل الذى يرتد الى الفكر الاقتصادى الرأسمالى ( فى ثقه الكلاسيكى ) يستمد اليسار المصرى مسوغات شعار « الرأسمالية الطفيلية » . « (١٧) » .

ولكن يجب أن نذكر أيضاً أن للدكتور عبد الشفيع اعتراضاً صحيحاً ، ضد المدرسة الكلاسيكية بعد فهم آراء مؤسسيها البورجوازيين على النحو السابق وضد المدرسة اليسارية المصرية صاحبة نظرية الطفيلية . وفى مواجهتها يبرز الدكتور عبد الشفيع — استناداً على ماركس — أن العمل المنتج الحقيقى هو عمل الطبقة العاملة وليس ملكية الرأسماليين . وهو ما دعاه الى أن يقول :

« والحقيقة اذا أردنا الدقة العلمية فليست هناك رأسمالية منتجة ورأسمالية طفيلية ، ذلك أن إنتاجية رأس المال — كما أكد كارل ماركس — ليست سوى الشكل أو المظهر الذى يعبر عن اخضاع العمال وارغامهم على تأدية « فائض العمل » . وهذا الأخير هو مصدر « فائض القيمة » أى ذلك الجزء من القيمة الذى يستولى عليه ويصادره الرأسماليون بدون دفع أجره مقابلته » (١٨) .

ورغم صحة كل ذلك ، إلا أن الدكتور عبد الشفيع قد ارتكب خطأ فادحاً وهو تأكيد صحة فهم هذه المدرسة من مدارس اليسار المصرى ، لموقف آدم سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك ، حول العمل المنتج والعمل غير المنتج ، ومن ثم تأكيده على أن



نظرياتهم تصل الى التمييز بين رأسمالية منتجة وأخرى غير منتجة  
على هذا الأساس .

كما أن حسم القضية لا ينحصر فقط في بسط وجهة النظر  
الماركسية باعتبارها نظرية تقدم نقدا شاملا للرأسمالية ، ولكن  
ينبغي لحسم القضية بسط وجهة النظر البورجوازية نفسها .  
وهل هي تقدم نقدا لأحد فئات الرأسمالية أم أنها على العكس  
تقدس الرأسمالية ككل بجميع فئاتها ؟ كما أن تلك المدرسة اليسارية  
تدرك ولا شك بديهية الاستغلال الرأسمالي وفائض القيمة ،  
ولكنها مع ذلك تسقط في مثل تلك الأخطاء ، واهمة بذلك أنها تطبق  
وجهة نظر ماركس ، بعد أن أخذت منها ما يتعلق بمجال انتاج  
القيمة فقط ، معتقدة أنه يحدد طبيعة الطبقة التي تعمل فيه .  
وواهمة أن في الفكر البورجوازي الكلاسيكي ما ينم عن تحيزه  
للرأسمالية المسماة « منتجة » ضد الرأسمالية التجارية .

وجذر الخطأ لا يكمن في عدم ادراكهم بديهية الاستغلال  
الرأسمالي ، وانما يكمن في أوهام عن آفاق مستقبلية لبورجوازية  
وطنية تبني المصانع وهي لذلك منتجة ويرونها قادرة على احداث  
التنمية الصناعية المستقلة . ثم بعد ذلك يسقطون هذه الأوهام  
على الفكر البورجوازي الكلاسيكي والفكر الماركسي ، في محاولة  
لاستخراج ما يؤيد أوهامهم هذه ، غير مدركين أن التبعية الجديدة  
ليست من صنع البورجوازية التجارية وحدها ، وانما هي بالأساس  
ناشئة من الميول الموضوعية للفئات والشرائح البورجوازية على  
اختلاف مجالات نشاطها . هذه الميول الموضوعية أفرزتها تناقضات  
طريق النمو الرأسمالي بهيكلة الصناعات المشوه وغير المتوازن  
القائم على الصناعات الاستهلاكية أساسا وفق استراتيجية احلال  
الواردات ( الاستهلاكية ) . وفي المقابل لم تكن الميول الوطنية في  
فترة سابقة ، على شرطيتها وحدودها ونسبيتها ، مقصورة على



فئات من تلك التي تعمل في المجال الصناعي والزراعي وحدهما ،  
بل شملت أيضا الدوائر الأخرى للبورجوازية .

ان هذه الأوهام المعلقة على بورجوازية تعمل في دوائر  
الانتاج ، وعلى وطنيتها في سياق تجديد مرحلة أخرى من الاستقلال  
البورجوازي ، الذي يرى البعض أن آفاقه لم تنته بعد ، تدفع  
الى محاولة استخلاص أساس نظري لقيام تعارض ميتافيزيقي بين  
فئات من الرأسمالية يقوم على نوعية المجال الذي تعمل فيه ،  
وهي مجالات توجد طالما وجد نظام بورجوازي ( ولا انكار لوجود  
تناقضات بين فئات الرأسمالية ولكنها لا تقوم بالضرورة على  
نوعية المجال الذي تعمل فيه هذه الفئة أو تلك ، فضلا عن أنه  
من الضروري عدم اغفال نوعية هذه التناقضات وحدودها ) لنكون  
دائما أمام بورجوازية وطنية وأخرى غير وطنية بالطبيعة والفطرة .  
وبناء على هذا التعارض الميتافيزيقي يصلون الى صحة التحالف  
الأبدى مع البورجوازية « الوطنية » ، ويقدمون الفئة الأخرى  
كبش فداء بعد تحميلها وحدها شرور التبعية والارتداد والرجعية ،  
خاصة أنهم يعتبرون المرحلة الحاضرة لا تتعدى النطاق  
البورجوازي (١٩) .

ولو صح هذا الذي يحاولون استخلاصه من مفكرى المدرسة  
الكلاسيكية ، لكنا بالفعل ازاء تحيز فكري ضد البورجوازية  
التجارية أو التي تعمل في التداول عموما ، وهو تحيز لا يمكن أن  
يقف بالطبع عند حدود الفكر ، وانما يمتد الى ميول أصيلة في  
السلوك العملي لقطاع من الطبقة البورجوازية ازاء الانتاج  
والتداول ( تكون المدرسة الكلاسيكية قد قامت لتعبر عنه فكريا )  
لنجد فئة تميل بشكل ذاتي الى تنمية الانتاج — بغض النظر عن  
الأرباح — وتنأى بنفسها عن مجال التداول حتى وان كان يحقق لها  
أرباحا أعظم . وبالتالي نكون ازاء فئة لا ينطبق عليها قانون



الرأسمالية الأساسية في السعى لانتزاع أقصى معدل للربح ،  
والذى ينظم انتقال رأس المال من مجال الى آخر . وهكذا نصل  
الى نتائج خاطئة كلياً . وعلى أية حال هل سمع أحد أن آدم  
سميث قد أدان البورجوازية التجارية والمصرفية ؟ أم أنه على  
العكس ، كما نعلم جميعاً ، كان الداعية الأول لحرية التجارة .  
وهذا يعود بنا الى آدم سميث .

### ( أ ) العمل المنتج من وجهة نظر الرأسمالية :

في الحقيقة أن ما أورده الدكتور عبـد الفضيل عن تعريف  
آدم سميث للعمل المنتج ، هو اجتزاء شديد الاخلال بوجهة نظر  
ذلك المفكر الكبير . وكان أجدر بالدكتور أن يعرض وجهة نظره  
كاملة . وليس مجرد عبارة مجتزأة ، فلا يعقل أن « ثروة الأمم »  
كان بكل هذا الفقر في ثروته الفكرية . بل لقد كان أجدر بالدكتور  
أن يعود أيضاً الى تناول ماركس النقدي لآراء آدم سميث ، ما دام  
يتعرض للثنتين بصدد قضية واحدة .

وسوف يتبين لنا أن مفهوم آدم سميث عن العمل المنتج  
( وبالتالي غير المنتج ) كان سلاحاً نقدياً في مواجهة بقايا العلاقات  
الانتاجية في فترة انتقالية ، هي فترة الصناعة اليدوية ابان فجر  
أو عشية الثورة الصناعية ، وكان أكبر تقدم في الاستثمار  
الرأسمالى والوسائل الانتاجية الحديثة يتحقق في الزراعة أكثر من  
الصناعة ، وكان مذهبه يستهدف تطهير الأرض للصناعة وكنس  
عوائق الحماية والاحتكار الحرفى والتجارى ( القديم ) أمام المنافسة  
الحرّة وتوسيع السوق . انه كان يكتب ضد رسوم الحماية  
الجمركية وروح الاحتكار عند التجار وأصحاب الصناعة اليدوية  
الذين لا يجب أن يكونوا حكاماً للجنس البشرى ، فمصلحهم هي  
النقيض المباشر للأغلبية العظمى من الشعب (٢٠) .



ووفق عرض ماركس لآراء آدم سميث ، نجد أن الأخير قد تحدث عن تعريفين اثنين وليس عن تعريف واحد للعمل المنتج .  
وأحد هذين التعريفين هو الذى أورد منه الدكتور عبد الفضيل عبارته المجترأة .

ورغم أن آدم سميث فى التعريف المذكور تحدث عن العمل المنتج بوصفه عملا « **ينتج سلعا** » أو عملا « **يثبت نفسه فى أشياء تدوم بعض الوقت بعد مضي العمل** » أو « **فى كمية محددة من الأشياء أو سلع قابلة للبيع** » نقول رغم ذلك ، صنف آدم سميث العمل المنتج وغير المنتج كما يلى « ... لقد صنفت العمال فى الصناعة اليدوية والتجار من بين العاملين المنتجين ، والخدم من بين العقيمين » (٢١) .

وعلى الرغم من أنه اعتبر عمل المزارعين وعمال الريف أكثر انتاجية من التجار والصناع أرباب الصناعات اليدوية (٢٢) كما حرص بالنسبة للصناعة اليدوية على تأكيد طابعها المادى السلعى ، ولكنه تناول الانتاج المادى السلعى نفسه دون تمييز دقيق بين مجالى الانتاج والتداول ، لهذا فقد وضع التجار فى قائمة العمل المنتج ، وليس ذلك الا انسجاما مع النظرة البورجوازية .

وبطبيعة الحال فهو لا يميز داخل كل فرع على حدة بين أصحاب الأعمال والعمال الحقيقيين . ففى الصناعة مثلا ، وكما يشير ماركس يصنف آدم سميث فى العمل المنتج « **ليس فقط العمال العاملين بأيديهم مباشرة أو بالآلات ، وانما أيضا الملاحظين والمهندسين والمديرين والكتبة الخ** » (٢٣) أى كل من لهم صلة بالمشروع .



أما قائمة العمل غير المنتج ، فقد وضع فيها الى جانب  
الخدم جميع الوظائف الحكومية وحسب نص كلماته : « ان عمل  
بعض المراتب المحترمة للغاية في المجتمع ، شأنها في ذلك شأن  
خدم المنازل ، لا تنتج أية قيمة . ان الملك ، على سبيل المثال ،  
وكل موظف سواء في المحاكم أو في الجيش أو الأسطول ، هم من  
العاملين غير المنتجين . انهم خدم عامون ، يعيشون على جزء من  
الانتاج السنوي من صنع غيرهم من الناس . . وفي نفس المجموعة  
ينبغي أن نضع . . رجال الكنيسة والمحامين والأطباء والفنانين  
من جميع الأنواع : الممثلين والموسيقيين ومغني الأوبرا ، وراقصي  
الأوبرا الخ . . » (٢٤) وسوف يتناقض في بعض ما أورده هنا  
وفق تعريفه الآخر .

ولكن الحاسم هنا أن آدم سميث يتخذ من مفهوم العمل  
المنتج سلاحا نقديا في مواجهة بقايا العلاقات القديمة ، لهذا نجده  
يركز على الخدم باعتبارهم أحد أشكال الاسراف الاقطاعي في  
استخدام العمل اذا ما قورن باستخدام الرأسماليين للعمل من أجل  
الربح ، ونجده يوجه نفس السلاح الى رجال الكنيسة الاقطاعية ،  
ثم أخيرا الى جهاز الدولة البيروقراطي ، ليس فقط من أجل تأكيد  
ضرورة هيمنة البورجوازية على الدولة التي تعيش على الدخل  
ولا تنتجه ، ولكن أيضا من أجل تقليص نفقات الدولة عند الحد  
الضروري ، لتكون رخيصة التكاليف ، كذلك من أجل تأكيد شعاره  
في حرية التجارة وعدم تدخل الدولة فيها . وكل هذا يوضح  
الأفق البورجوازي لطرح المسألة وطابعه المعادي لبقايا العلاقات  
القديمة في آن واحد .

أما التعريف الآخر لآدم سميث ، وهو ما يراه ماركس تعبيرا  
عن الموقف الأساسي له ، حيث أنه صاغ التعريف السابق تحت  
تأثير الجدل مع الفيزوقراط — اتفاقا واختلافا — من ناحية ،  
وكاشتقاق من التعريف الأخير من ناحية ثانية .



وخلاصة هذا التعريف هو هو أن « **العمل المنتج هو العمل المنتج لفائض القيمة** » أما العمل غير المنتج فهو الذى « **لا ينتج فائض قيمة** » . النوع الأول من العمل « **يبادل برأس المال** » ، ولما كان هذا العمل يحقق نفسه فى السلع ، فإنه يعيد الى الرأسمالى ما أنفقه مضافا اليه الربح . أما النوع الثانى ( العمل غير المنتج ) فهو « **ما يبادل بالدخل** » أى بفرض الاستهلاك (٢٥) . فهنا يكون الرأسمالى أنفق انفاقا استهلاكيا لا يسترجع ولا يعود عليه بربح جديد ، على عكس الأول ، الذى يمثل انفاقا انتاجيا لكونه يسترجع للرأسمالى ما أنفقه مع فائض قيمة وليس لكونه انتج سلعا مادية .

يقوم آدم سميث « ... ان عمل الصناعيين يضيف ، عموما ، الى قيمة المادة التى يعملون عليها ، وذلك من أجل معيشتهم ومن أجل أرباح مستخدميهم . ان عمل خدم المنازل ، على العكس ، لا يضيف شيئا من القيمة . وبالرغم من أن العمال الصناعيين يحصلون على أجورهم المقدمة اليهم من مستخدميهم ، إلا أنهم فى الحقيقة لا يكلفونه شيئا ، فالقيمة المتضخمة فى أجورهم تسترجع ، هى ومعها الأرباح .. ولكن وسائل معيشة خدم المنازل لا تسترجع . ان الانسان يصبح غنيا باستخدام كثرة من العمال الصناعيين ، ويصبح فقيرا باستخدام كثرة من الخدم » (٢٦)

ويعطى ماركس خلاصة تعريف آدم سميث ويعلق عليه فى الفقرة التالية :

« **العمل المنتج هنا معرف من وجهة نظر الانتاج الرأسمالى ، وآدم سميث أمسك بقلب الموضوع ودق المسمار فى الرأس . تلك هى واحدة من مآثره العلمية الكبرى . ذلك أنه عرف العمل المنتج** »



باعتباره العمل الذى يبادل برأس المال . . ذلك أيضا يعين تماما  
ماذا يكون العمل غير المنتج ، انه ذلك العمل الذى لا يبادل برأس  
المال ، ولكن مباشرة بالدخل . »

ويضيف ماركس « تلك التعريفات هي علاوة على ذلك  
لا تشتق من الخصائص المادية للعمل لا من حيث طبيعة منتجاته  
ولا من حيث السمات الخاصة للعمل كعمل مأموس ( ولكنها مشتقة  
من الشكل الاجتماعى المحدد لعلاقات الانتاج الاجتماعى ، التى  
يتحقق فى ظلها . فالمثل على سبيل المثال ، أو حتى المهرج حسب  
هذا التعريف يقوم بعمل منتج اذا عمل فى خدمة الرأسمالى  
( المقاتل ) ليعيد له عمل أكبر مما أخذه منه فى صورة أجور ،  
بينما وظيفة الخياط الذى يحضر الى منزل الرأسمالى ويصنع له  
سكرة ، أى ينتج له قيمة استعمالية ، تجعله غير منتج ، عمل  
الأول مبادل بالرأسمال ، وعمل الثانى مبادل بالدخل . عمل الأول  
منتج لفائض القيمة ، وعمل الثانى يستهلك الدخل » (٢٧) .

ان المقابلة المثيرة التى يعقدها ماركس بين عمل الممثل أو  
المهرج من ناحية ، وبين عمل الخياط من ناحية ثانية ، نجدها أيضا  
فيما يخص العمل الواحد ، الذى يكون هو نفسه مرة منتجا ومرة  
غير منتج ، حسبما كان أو لم يكن فى خدمة مشروع رأسمالى  
« فالكاتب هو عامل منتج ، ليس بقدر ما ينتج أفكارا ، ولكن بقدر  
ما يثرى الناشر الذى ينشر أعماله ، أو اذا كان عاملا مأجورا لدى  
الرأسمالى » (٢٨) كذلك « الطباقون والجرسونات فى فندق عام  
عم من العمال المنتجين ، بقدر ما يبادل عملهم برأسمال صاحب  
الفنادق ، ونفس هؤلاء الأشخاص عمال غير منتجين باعتبارهم  
خدم منازل ، مثلما لا يمكننى أن أصنع رأسمالا نتيجة خدماتهم  
ولكننى أنفق الدخل عليهم » (٢٩) .



بل مثالا آخر ، اعطاه ماركس ، وهو يمهّد لمناقشة آدم سميث ، لا لكى يوضح فقط مقدار فجاجة وزيف النظرية البورجوازية للعمل المنتج وغير المنتج ، وانما ليوضح الشكل الاجتماعى الذى تظهر من خلاله هذه المقولات .

« ... اذا كان يوم عمل يكفى للحفاظ على حياة العامل .. فانه من جهة الاعتبار المجردة لعمله سوف يكون منتجا لآته سوف يكون قد أعيد انتاجه ، ويقال ذلك لأنه بشكل مستمر يحل القيمة ( وهى مساوية لقيمة قوة عمله ) محل تلك التى استهلكها . ولكن من وجهة نظر الرأسمالى ، فان ذلك يكون عملا غير منتج ، لأنه لم ينتج فائض القيمة .. فالانتاجية من وجهة نظر الرأسمالى تقوم على العلاقات الرأسمالية » (٣٠) .

وهكذا نتوصل الى أن ماركس يلح على ضرورة استخلاص النتائج العامة التالية :

« العمل المنتج وغير المنتج مصوران هنا على طول الخط ، من وجهة نظر مالك النقود ، أى من وجهة نظر الرأسمالى . وليس من وجهة نظر العامل » ثم يقول « القيمة الاستعمالية للسلعة التى يجسد فيها عمل العامل المنتج ليست ذات جدوى . ان الخصائص المادية ( للسلعة ) لا تتصل بأى حال بطبيعتها ، التى على العكس ، يجرى التعبير عنها من خلال علاقات انتاج محددة ، ذلك هو تعريف العمل الذى لا يشتق من محتواه أو من نتائجه ، ولكن من خلال الشكل الاجتماعى الخاص » (٣١) .

أى بكلمة موجزة ، ان التعريف الصحيح هو أن « العمل المنتج من وجهة نظر الرأسمالية هو العمل المنتج لفائض القيمة » (٣٢) .



» ... وبتحليل عملية العمل الى عواملها الأولية البسيطة نراها عبارة عن نشاط ذى هدف مقصود ، هو انتاج القيم الاستعمالية ، أى ملائمة المواد الطبيعية للحاجات الانسانية ، أو هى الشرط العام لاتمام التبادل بين الانسان والطبيعة ، أو انها الحالة التى تفرضها الطبيعة دائما على الحياة الانسانية ، وبذا تكون مستقلة عن أشكال الحياة الاجتماعية ، أو بالأحرى مشتركة بالنسبة الى كافة الأشكال الاجتماعية « (٣٤) .

وهكذا فالعمل المنتج منحصر فى نطاق الانتاج المادى المباشر ، لينتج بالتأثير فى الطبيعة قيما استعمالية ملائمة لحاجات الانسان . وفى المقابل تستبعد جميع أنشطة التداول المحض من العمل المنتج ، التى رغم ارتباطها بتجديد الانتاج الرأسمالى ، الا انها لا تضيف قيما استعمالية جديدة ، التى هى شرط تجسيد العمل وحاملة للقيمة . ولهذا فالعمل فى نطاق التداول المحض هو عمل غير منتج .

ولكن يلاحظ أن جزءا من أعمال التداول تعتبر من قبيل العمل المنتج ، مثل أعمال النقل والتخزين والتوزيع الضرورية . وهذه الأعمال لا تضيف قيما استعمالية جديدة ، ولكن لما كانت قيم الأشياء الاستعمالية تتجسد فقط فى استهلاكها ، لهذا فكون هذه الأعمال الضرورية تحافظ على القيم الاستعمالية وتنقلها من مكان الانتاج الى المستهلك ، وبالتالي تعتبر شرطا ضروريا لتحقيق الهدف النهائى من انتاج القيم الاستعمالية ، لهذا تعتبر أعمالا ضرورية انتاجية امتدت الى نطاق التداول . ولكن كيف يتم التمييز بين هذا وذاك ؟ ان التمييز بينهما مستحيل على أساس نوعية العمل الملموس ، ذلك أن أعمال التداول المحض تتضمن من بين ما تتضمن أعمالا للنقل والتخزين والتوزيع ، أى أن هذه الأعمال الضرورية تتكرر وتتسع بفعل أعمال المضاربة والوساطة وأحابيل المنافسة . ولا يمكننا التمييز بينهما الا بدراسة متطلبات العملية الانتاجية بما هى كذلك ، أى بما هى مستقلة عن الشكل



الاجتماعى الذى تخضع له عملية العمل ( أى الرأسمالية فى حالتنا ) . وعلى هذا الأساس فان أعمال التداول المحض هى أعمال غير منتجة بوصفها أعمالا لا تتطلبها العملية الانتاجية ، وانما تفرضها العلاقات الرأسمالية وتختفى مع اختفائها .

ولا يعنى ذلك أما ماركس اعتبر كل انتاج سلعى مادم فى الرأسمالية من قبيل العمل المنتج . وأقرب مثال على ذلك أن أنشطة التداول المحض لا تتطلب عملا فقط ، وانما تتطلب أيضا مبانى ومخازن ومستودعات ووسائل نقل ومواد لحفظ السلع من التلف الخ .. وهذه كلها تكاليف باطلة للتداول المحض . ويعنى هذا أن جزءا من الانتاج المادى السلعى يوجه لهذه التكاليف الباطلة . وكما أن العمل المنفق فيها يكون عملا غير منتج ومبددا ، كذلك فان العمل المتبلور فى هذه الأشياء جميعا يكون عملا غير منتج ومبددا (٣٠) ويمكننا قول نفس الشئ بالنسبة الى العمل المتبلور فى السلع الاستهلاكية الراكدة والأصول الرأسمالية العاطلة أو التى يجرى اعدامها بفعل الأزمات الملازمة لنمط الانتاج الرأسمالى .

ان نظرية ماركس فى القيمة والعمل توضح بجلاء أنها سلاح للنقد فى مواجهة العلاقات الرأسمالية ، يعرى بها تبديدها لجزء من العمل الاجتماعى فى أعمال غير منتجة تتطلبها هذه العلاقات بالذات . والخط الفاصل بين العمل المنتج وغير المنتج ، وفق هذه النظرية ، لا يتمثل فقط فى الخط الفاصل بين نطاق الانتاج المادى ونطاق التداول ، ولكن يتداخل مع هذا الخط الفاصل خطا فاصلا أعظم شمو لا هو الخط الفاصل بين عملية الانتاج بوصفها علاقة بين الانسان والطبيعة من ناحية ، وبوصفها عملية تخضع لعلاقات انتاجية محددة من ناحية أخرى . وهذا يعنى أن المنتج لا بد أن يوسع نطاق الأعمال غير المنتجة كلما تطورت الرأسمالية



ووسعت من نطاق الانتاج المادى الذى يحدد العمل الاجتماعى  
لخدمة علاقاتها الانتاجية . كما سوف نرى بعض المحاولات فى  
هذا الصدد .

يلاحظ أن ماركس وهو يصوغ تعريفه السابق للعمل المنتج  
من وجهة نظر العامل ، قد حذر من استخدامه بشكل مباشر فى عملية  
الانتاج الرأسمالى ، فيقول : « هذه الطريقة فى تعريف ماهية  
العمل المنتج ، من وجهة نظر عملية العمل وحدها ، هى بالتالى  
لا تصلح للتطبيق مباشرة على حالة عملية الانتاج الرأسمالية » .  
ويكرر نفس التحذير بالنص فى موضع آخر من نفس الكتاب (٣٦) .

ثم يضيف ماركس ما سبق أن نقلناه من كتاب « نظريات  
فائض القيمة » قائلا أن النظرة الرأسمالية تضيق « ... العمل  
المنتج ، فالانتاج الرأسمالى ليس مجرد انتاج للسلع ، ولكنه انتاج  
لشيء أكثر من هذا . فهو فى أساسه انتاج لفائض القيمة ..  
فالعامل الآن « لا يعد منتجا » الا اذا أنتج فائض قيمة للرأسمالى  
وبذا يساعد على التوسع الذاتى لرأس المال . واذا سمح لى أن  
اضرب مثلا خارج مجال الانتاج المادى لقلت أن المدرس يعتبر  
عاملا منتجا اذا كان يكسب لاثراء صاحب المدرسة ، الى جانب  
( لاحظ الى جانب ذلك أنه لا يثريه من عمله الذى لا ينتج فائض  
قيمة ) ما يقوم به من عمل لتحسين مستوى ذكاء .. طلابه .  
وسواء استثمر صاحب رأس المال ما لديه فى مدرسته او فى مصنع  
صلصة ، فان هذا لا يغير شيئا من الموضوع الأساسى . وعلى  
ذلك فنظرية العامل المنتج لا تنطوى فقط على علاقة بين العمل  
المنتج ( بفتح التاء ) النافع ، أى بين العمل وثمره عمله ، وانما  
تتضمن علاقة اجتماعية خاصة ... (\*) ثم يحيل ماركس التفاصيل  
الى كتاب نظرية فائض القيمة .



ولقد حرصنا هنا على اقتباس تلك الفقرة التي يواجه بها  
ماركس تعريفه للعمل المنتج من وجهة نظر العامل ، بالتعريف من  
وجهة نظر الرأسمالي ، بما له من دلالات عميقة تجعلنا نضع في  
الاعتبار الشكل الاقتصادي الاجتماعي الذي تجرى في ظله عملية  
العمل ، الأمر الذي يجعل هذا التعريف بمثابة سلاح نقدي موجه  
للعلاقات الرأسمالية ( التي تزيف مفهوم العمل المنتج وغير المنتج )  
وليس مجرد مفهوم مصاغ لأغراض أكاديمية .

ان عدم الانتباه لهذا الذي حذر منه ماركس ( وقد حذر منه  
مبكرا في الجزء الأول من الرأسمال ) كان لا بد أن يقود الى سوء  
استخدام مفهوم ماركس عن العمل والقيمة وتحديده أن العمل  
المنتج ينحصر بشكل عام في نطاق الانتاج المادي ، ومن ثم يكون  
مصدر فائض القيمة الوحيد هو هذا النطاق .

ويتمثل سوء الاستخدام هذا في القول بوجود رأسمالية  
منتجة ورأسمالية غير منتجة . ويعتقد أصحاب هذا القول أنهم  
بهذا يطبقون النظرية الماركسية في انتاج القيمة وفائض القيمة في  
نطاق الانتاج المادي . ولو أنهم يقصدون مجرد الحديث عن  
رأسمالية منتجة أي تعمل في مجال الانتاج المادي ، ورأسمالية غير  
منتجة ، أي تعمل في المجالات غير الانتاجية ، لكنا أزاء خطأ هين .  
ولكن خطأ هذا القول يتعدى ذلك الى المطابقة بين العمل المنتج  
لفائض القيمة وبين الطبقة التي تنتزعه دون أن تنتجه ، والى  
نتائج سياسية زائفة تصل الى حد الحديث عن وطنية دائمة  
للرأسمالية المسماة « **منتجة** » في مقابل تبعية الرأسمالية المسماة  
« **غير منتجة** » ، فضلا عن أخطاء أخرى تكشف المدى الذي يصل  
اليه سوء استخدام النظرية الماركسية . ولنقف لنتفحص هذه  
الأخطاء .



( ج ) نظرية ماركس في نطاق التداول السيء ! :

يقول د. محمود عبد الفضيل :

« وإذا انتقلنا الى التحليل الماركسي ، نجد أن ماركس يفرق بين مجالين لتكون الدخل والثروات :

( أ ) مجال الانتاج : حيث يتم تحقيق « فائض القيمة » ، المصدر التقليدي للأرباح الرأسمالية .

( ب ) مجال التداول : حيث يتم تحقيق ثروات ودخول نتيجة عمليات الاتجار وتداول السلع والخدمات والأصول العينية والمالية . وفي إطار مجال التداول ، يمكن ادراج عمليات الاقتراض الربوي للمال السائل » ( ٣٧ ) .

( التشديد في الأصل واضفنا اليه ) . ويمكننا تلخيص ملاحظتنا على ذلك فيما يلي :

أولاً : ان التمييز بين مجال التداول ومجال الانتاج ، ليس اكتشافاً لماركس ، وان كان قد أسهم في الصياغة الدقيقة للمفهومين . فالاكتشاف ماركس الأساس هو نظرية فائض القيمة ، الذي تستولي عليه الطبقة الرأسمالية سواء أكانت تعمل في مجال الانتاج المادي ، حيث يجري انتاج فائض القيمة ، أو كانت تعمل في مجال التداول . ولكن الدكتور يصور الفرق بين المجالين عند ماركس بأن الأول يتم فيه تحقيق « فائض القيمة » والثاني يتم فيه تحقيق دخول وثروات . فكلاهما اذن يتحقق فيه « دخول وثروات » ، مع تغيير في الاسم . ويمكن قول العكس ، أي يتحقق في كليهما



« فائض قيمة » حيث أن الدخول بالنسبة للبورجوازية ليست سوى فائض القيمة (٣٨) .

**ثانيا :** إذا استخدمنا لفظ **تحقيق** بمعنى **خلق** فائض القيمة ، فإن هذا يعنى أن كلا المجالين يخلقان فائض القيمة . والصحيح أن خلق فائض القيمة لا يتم الا في نطاق الانتاج ، وعدا ذلك نكون مباشرة ازاء ادعاءات البورجوازية ، ولعل الدكتور عبد الفضيل لا يقصد أن يصل الأمر الى هذه النتيجة .

**ثالثا :** إذا استخدمنا لفظ تحقيق بمعناه الماركسى ، أى تحقيق فائض القيمة بتحويلها من الصورة السلعية الى الصورة النقدية ، فيصبح المعنى الذى يمكننا استخلاصه هنا ، هو أن كلا من المجالين يتم فيه تحويل فائض القيمة من الصورة السلعية الى الصورة النقدية . وهذا غير صحيح لأن تحقيق فائض القيمة يتم في مجال التداول وذلك بالنسبة الى الرأسمالية الصناعية أو الرأسمالية التجارية . فالرأسمالية الصناعية لا تحصل على فائض القيمة في مجال الانتاج الذى تتم فيه عملية خلق فائض القيمة ، التى تحصل على الانتاج الفائض في صورته العينية كما هو الحال في الاقطاع أو العبودية . كما أن الرأسمالية التجارية والمصرفية لا تخلق فائض قيمة في مجال التداول . ففى هذا المجال يقتسم فحسب مع الرأسمالية الصناعية فائض القيمة الذى جرى خلقه مسبقا في مجال الانتاج المادى .

بعبارة أخرى أن جميع فئات الرأسمالية تحصل على فائض القيمة الذى يخلقه **العمال** في دائرة الانتاج ، وجميع هذه الفئات تحقق نصيبها من هذا الفائض في نطاق التداول ، حيث يجرى تحويل فائض القيمة من شكله السلعى الذى لا يعنى الرأسمالى الا بوصفه حاملا للقيمة ، الى الشكل النقدى بوصفه التعبير المجرد



عن القيمة ، ومن ثم يمكنه من تحويله الى رأسمال من جديد . لهذا قال ماركس ان « ... **من المستحيل أن يخلق رأس المال في التداول ، ومن المستحيل أيضا أن ينشأ بعيدا عن التداول** » (٣٩) .

« **من المستحيل أن يخلق رأس المال في التداول** » حيث أن فائض القيمة يخلق في مجال الانتاج المادى للسلع ، حيث يجرى استهلاك القيمة الاستعمالية لقوة المل استهلاكا انتاجيا ، تلك السلعة الوحيدة التى تتميز قيمتها الاستعمالية بأنها تنتج القيمة ومن ثم تمكن رأس المال من التمدد وانتاج فائض قيمة تزيد عن القيمة التبادلية **لقوة العمل** ، تلك التى لا تساوى الا القيمة المجسدة فى السلع الضرورية للحفاظ على قوة عمل العامل وإعادة انتاجها .

« **ومن المستحيل أن ينشأ رأس المال بعيدا عن التداول** » لأن فائض القيمة فى نطاق التداول من ناحية ، وفيه يتاح اقتسامه بين البورجوازية الصناعية والتجارية والمصرفية وطبقة كبار ملاك الأراضي من ناحية ثانية ، وكذلك لأن عملية الاستغلال الرأسمالى بأسرها تركز على شراء قوة العمل فى نطاق التداول لقاء الأجور التى تمثل فى ذات الوقت طلبا على وسائل العيش من خلال التداول من ناحية ثالثة . فجوهر الرأسمالية انتزاع فائض القيمة الذى ينشأ فى نطاق الانتاج المادى ، ولكنها تكون بذلك شأنها شأن أية طبقة استغلالية سابقة عليها . أما خاصيتها المميزة فهى استثمار قوة العمل انطلاقا من التداول ، أى انطلاقا من سوق العمل .

**رابعا : يقول د. عبد الفضيل أن « فائض القيمة » المحقق فى مجال الانتاج هو « المصدر التقليدى » للأرباح الرأسمالية . ولكن ما هو المجال « غير التقليدى » للأرباح الرأسمالية ؟ هل هو مجال التداول ؟ ان الاجابة بالايجاب تعنى الخروج من مجال الماركسية الى مجال « التداول » أو التأويل السيء لها . وربما**



يعتقد الدكتور أن أرباح المضاربة على سبيل المثال هي هذا المصدر « **غير التقليدي** » باعتبار أن هذه الأرباح هي نقل رأس المال من رأسمالي الى آخر . ولكن ما هو مصدر هذا الرأسمال ؟ أليس هو فائض القيمة الذي تراكم وتكون منه الرأسمال ؟

ولكن في عبارة « **المصدر التقليدي** » لفائض القيمة يكمن السر في كل هذا الذي قرأناه . فالدكتور يريد أن يقول أن مجال الانتاج هو المجال الذي يخلق فيه « **العمل المنتج** » فائض القيمة ، ولكن لم يكن بمقدوره ترجمة تلك المقولة الصحيحة الى لغة « **البورجوازية المنتجة** » و « **البورجوازية غير المنتجة** » دون أن يرتكب تلك الأخطاء . ذلك أنه يريد أن يصطنع اختلافا في طبيعة الربح الرأسمالي الذي تحصل عليه البورجوازية في مجال الانتاج المادي ، عن طبيعة الربح الرأسمالي الذي تحصل عليه البورجوازية في مجال التداول . وذلك حتى يصل الى هدفه من التمييز بين بورجوازية « **منتجة** » وأخرى « **غير منتجة** » . فنحن لا نعتقد أن الدكتور يجهل كل ما سبق من حقائق ، ولكن محاولة تطويعها من أجل هذا الهدف ، دفعته دفعا الى ارتكاب تلك الأخطاء . ولو أنه التزم بالتحليل الماركسي لكان عليه أن يقول أن فائض القيمة الذي يخلقه العمل في مجال الانتاج ، هو المصدر الوحيد لفائض القيمة الذي يجري توزيعه على جميع فئات الرأسمالية في مجال التداول . وبالتالي فان مصدر جميع الدخول أو الأرباح الرأسمالية هو مصدر انتاجي ، والملكية الرأسمالية بأشكالها المختلفة ومجالاتها المختلفة تحصل عليه دون اسهام في العملية الانتاجية التي تقوم بها طبقة أخرى .

ولا بد من أن ننحى نظرية فائض القيمة جانبا ، ونتخذ من المظاهر الخارجية لعمليتي الانتاج والتداول معيارا لنا لكي يظهر



يعتقد الدكتور أن أرباح المضاربة على سبيل المثال هي هذا المصدر « **غير التقليدي** » باعتبار أن هذه الأرباح هي نقل رأس المال من رأسمالى الى آخر . ولكن ما هو مصدر هذا الرأسمال ؟ اليس هو فائض القيمة الذى تراكم وتكون منه الرأسمال ؟

ولكن فى عبارة « **المصدر التقليدى** » لفائض القيمة يكمن السر فى كل هذا الذى قرأناه . فالدكتور يريد أن يقول أن مجال الانتاج هو المجال الذى يخلق فيه « **العمل المنتج** » فائض القيمة ، ولكن لم يكن بمقدوره ترجمة تلك المقولة الصحيحة الى لغة « **البورجوازية المنتجة** » و « **البورجوازية غير المنتجة** » دون أن يرتكب تلك الأخطاء . ذلك أنه يريد أن يصطنع اختلافا فى طبيعة الربح الرأسمالى الذى تحصل عليه البورجوازية فى مجال الانتاج المادى ، عن طبيعة الربح الرأسمالى الذى تحصل عليه البورجوازية فى مجال التداول . وذلك حتى يصل الى هدفه من التمييز بين بورجوازية « **منتجة** » وأخرى « **غير منتجة** » . فنحن لا نعتقد أن الدكتور يجهل كل ما سبق من حقائق ، ولكن محاولة تطويعها من أجل هذا الهدف ، دفعته دفعا الى ارتكاب تلك الأخطاء . ولو أنه التزم بالتحليل الماركسى لكان عليه أن يقول أن فائض القيمة الذى يخلقه العمل فى مجال الانتاج ، هو المصدر الوحيد لفائض القيمة الذى يجرى توزيعه على جميع فئات الرأسمالية فى مجال التداول . وبالتالي فان مصدر جميع الدخول أو الأرباح الرأسمالية هو مصدر انتاجى ، والملكية الرأسمالية بأشكالها المختلفة ومجالاتها المختلفة تحصل عليه دون اسهام فى العملية الانتاجية التى تقوم بها طبقة أخرى .

ولا بد من أن ننحى نظرية فائض القيمة جانبا ، ونتخذ من المظاهر الخارجية لعمليتى الانتاج والتداول معيارا لنا لكى يظهر



الرأسمالى الصناعى بمظهر المنتج والرأسمالى التجارى بوصفه مجرد تاجر يقوم بتداول القيمة دون أن يضيف اليها (٤٠) .

ولكن فى النهاية ينبغى الإشارة الى أن ماركس يتحدث عن رأس المال « **الانتاجى** » ( ويمكن أن نترجم الكلمة الى رأس المال « **المنتج** » ) . والمعنى الذى يلحقه ماركس بهذا المصطلح هو الدور الوظيفى لهذه المرحلة من مراحل رأس المال الصناعى حيث يرى الجمع بين رأس المال الثابت ( وسائل الانتاج ومختلف شروط العمل ) وبين قوة العمل التى تبودلت برأس المال المتغير ، وذلك تمييزا لها عن المرحلتين الأخريين من مراحل دورة رأس المال الصناعى ( رأس المال السلعى ، ورأس المال النقدى ) . فى المرحلة الأولى تتم عملية الانتاج وخلق فائض القيمة ، وفى المرحلتين الثانية والثالثة لا ينتج أية قيمة أو فائض قيمة . واية نظرة سريعة على ميزانية أية شركة صناعية سوف نجد فيها مخزون سلعى ضرورى ، أى رأس مال سلعى عاطل فى صورة منتج نهائى أو فى صورة مستلزمات انتاج ، وكذلك سوف نجد فيها رأس مال نقدى عاطل كاحتياطى نقدى ووسيلة شراء . وفى المقابل اذا كان رأس المال التجارى والمصرفى لا ينتجان قيمة أو فائض قيمة بالتالى ، كونهما يعملان فقط فى مجال التداول ، فانهما يمثلان شرطا ضروريا لتجدد عملية الانتاج الرأسمالى ، واذا لم يضطلعا بوظائفهما فسوف يضطلع بها رأس المال الصناعى بنفسه وبصورة أقل كفاءة . وهكذا ينبغى النظر الى رأس مال الفئات الثلاث ( الصناعية والتجارية والمصرفية ) كأجزاء من رأس المال الاجتماعى الذى يجرى بينها تقسيم للعمل خلال الصيرورة المتجددة لعملية الانتاج الرأسمالى . فاذا خرجنا من نطاق المراحل الوظيفية تلك ، الى الحديث عن رأسمالية منتجة وأخرى غير منتجة فاننا نكون قد خرجنا تماما من اطار النظرية الماركسية حول فائض القيمة .



وبينما تنظر الرأسمالية لنفسها باعتبارها طبقة منتجة بجميع فئاتها ، طالما تحقق ربحا ، فان الطبقة العاملة تنظر الى الرأسمالية بجميع فئاتها بوصفها طبقة تستولى على فائض القيمة دون أن تنتجه ، فجميع الفئات الرأسمالية لها أدوار مختلفة في الجهاز الانتاجي للرأسمالية وحركة تجدد الانتاج الرأسمالي الذي يتكون من وحدة مجالي الانتاج والتداول ، وما يسرى على احدهما يسرى على الأخرى ، ايا كانت وجهة النظر الى ينطلق منها التحليل .

وهناك محاولة أخرى مرت بنا أثناء عرض تعريف البورجوازية « **المنتجة** » وقرينتها « **غير المنتجة** » ولننظر اليها مرة أخرى : « **بورجوازية منتجة تسهم في اعادة انتاج رأس المال وتمارس نشاطات انتاجية** » ، « **بورجوازية غير منتجة لا تسهم في تكوين أو اعادة انتاج رأس المال وتمارس نشاطات غير انتاجية** » .

ولا شك انه لا يقصد أن الأولى تملك رأسمالا والثانية لا تملك ، بدليل أن الحديث منصب على بورجوازية في الحالتين ، بل أن المهمة النضالية الأولى تدور حول النضال ضد ما تملكه الأخيرة بالذات من رأسمال . ولكن هل يتغير من الأمر شيء اذا تحدثنا عن « **اعادة رأس المال** » لتصبح المسألة على النحو التالي : « **بورجوازية منتجة تملك رأس المال وتسهم في اعادة انتاج رأس المال** » وأخرى « **غير منتجة تملك رأس المال ولكنها لا تسهم في اعادة انتاج رأس المال** » ! رغم أنها متهمة بتكوين الأرباح الخيالية التي تتحول بالطبع الى رأس المال الذي تملكه ! فكيف لا يعاد تكوين رأسمالها مع أنه قادر على التمدد بالأرباح الخيالية ؟! اللهم الا اذا كانت أرباحها غير حقيقية ورأسمالها مجرد وهم !

الحقيقة أننا ازاء محاولة غير موفقة لتطويع النظرية الماركسية حول انتاج القيمة وفائض القيمة واعادة انتاجهما من



خلال استغلال قوة العمل في نطاق الانتاج المادى ، من أجل اثبات  
نظرية البورجوازية « **المنتجة** » و « **غير المنتجة** » . ولكن لم يكن  
من الممكن الوصول الى ذلك الا اذا أغفل الأساس الآخر في النظرية  
الماركسية ألا وهو أن مجال الانتاج طالما يخضع لصيغة الانتاج  
الرأسمالى ، فان استخلاص فائض القيمة وتكوين رأس المال  
واعادة انتاجه يتطلب المرور بمجال التداول الذى يشكل مع مجال  
الانتاج وحدة عضوية لا تنفصم . فالانتاج الرأسمالى يرتكز كلية  
على التداول ، وكذلك ، كما يقول ماركس فى أكثر من مكان « ان  
رأس المال التجارى هو ببساطة رأسمال يعمل فى مجال التداول ،  
وعملية التداول مرحلة من مجموع عملية تجدد الانتاج » (٤١) كذلك  
يقول ان « **العلاقة الرأسمالية خلال عملية الانتاج لا تنشأ الا لأنها  
كافية فى عملية التداول** » (٤٢) . وسوف نذكر توضيحات أخرى  
لماركس حول وظائف رأس المال التجارى ، ولكن ما يعنينا هنا  
قوله أن عملية تجديد الانتاج ومن ثم تجديد انتاج رأس المال ،  
لا تتم بالضرورة اذا لم تمر بمجال التداول ، حيث يتم تحقيق فائض  
القيمة ومن ثم تتحول الى رأسمال ( اذا لم تنفق على الاستهلاك )  
وذلك بالنسبة لجميع الفئات الرأسمالية .

ان ماركس لم يكن يختلف على أن البورجوازية التجارية تحقق  
أرباحا حقيقية ، وبالتالي تكون رؤوس أموالها وتعيد تكوينها من  
جديد ، وانما اختلف فقط على مصدرها الحقيقى ، حيث أن التداول  
المحض لا يضيف قيمة ولا فائض قيمة ، فمصدرها الحقيقى هم  
العمال فى مجال الانتاج ، ثم يجرى توزيعها فى مجال التداول على  
مختلف الفئات الرأسمالية .

أما اذا كان المقصود بأن البورجوازية « **المنتجة** » هى التى  
تنتج وليس الطبقة العاملة ، أو ان الملكية الرأسمالية منتجة بذاتها ،  
فتلك قصة أخرى .



## ( د ) مفهوم العمل غير المنتج سلاح نقدي من وجهة نظر البورجوازية :

ان موقف الاقتصاد السياسي البورجوازي من العمل المنتج وغير المنتج لم يكن موفقا محايدا أو مؤسسا لأغراض أكاديمية ، فهو في الحقيقة من ناحية تعبير عن محاولة البورجوازية طمس المصدر الحقيقي لفائض القيمة التي هي هدف الاستغلال الرأسمالي لقوة العمل ، وهو من ناحية ثانية تعبير عن **السلوك الواقعي** للرأسمالي الذي لا يفرق بين مجال وآخر ، طالما يأتي بأوفر الأرباح ، وبغض النظر عن كونه مجالا انتاجيا أو غير انتاجي . فاقترام الرأسمالي الفرد لهذا المجال أو ذاك ، لا ينطلق من معايير أو دوافع أخلاقية ، وانما يمكنه أن يغير مجال نشاطه وفق معايير الربح والخسارة . والحال أن مقولات مثل « **البورجوازية المنتجة** » وقرينتها « **غير المنتجة** » تنطوي بلا شك على تلك المعايير الأخلاقية التي لا وجود لها في القوانين المحركة للاستغلال الرأسمالي .

أما على صعيد نمط الانتاج الرأسمالي بعيدا عن دوافع هذا الرأسمالي الفرد أو ذاك ، فان ضرورات العملية الانتاجية التي تجري تحت سيطرته ، تقتضي قبل كل شيء دورا حاسما للرأسمالية التجارية والمصرفية وبدونهما تكف عن أن تكون عملية انتاجية رأسمالية الطابع .

ان مفاهيم العمل المنتج وغير المنتج لم تكن بالنسبة للاقتصاد السياسي والبورجوازي ، الا سلاحا لخدمة العلاقات الرأسمالية الصاعدة ، وسلاحا في مواجهة العوائق التي تعترض طريقها . والخلافات التاريخية التي نشأت داخل هذا الفكر ، تعكس المراحل المختلفة من التطور البورجوازي في أوروبا الغربية . فالميركانتيليون الذين عاصروا مرحلة التراكم الأولى وازدهار البورجوازية التجارية



القديمة ، أرجعوا العمل المنتج الى التجارة الخارجية التى تؤدى الى مراكمة الثروة النقدية المجسدة فى الذهب والفضة . والفيزيوقراط الذين عاصروا بداية انطلاق الرأسمالية ، وان لم تكن قد انطلقت الثورة الصناعية بعد ، اعتبروا العمل الزراعى هو العمل الوحيد المنتج ، ولكن رغم تقريظهم للعمل الزراعى الذى كان قد تحول بشكل حاسم فى عدد من البلدان الى الأسلوب الرأسمالى ، الا أن جوهر آرائهم كانت تدعيما مباشرا للرأسمالية الصناعية الآخذة بالتكوين ، حيث طالبوا باقتصار الضرائب على الانتاج الزراعى وحده ، باعتباره الفرع الوحيد الذى يخلق الفائض .

أما آدم سميث وريكاردوا ( والأول يسبق الثانى بما لا يقل عن أربعين عاما حاسمة فى التطور الصناعى ) فقد دافعا عن الطابع الانتاجى للصناعة مواكبة منهما لروح الاندفاع الصناعى ، ولما كان ازدهار الصناعة يعنى بنفس القدر ازدهار التجارة بوصفها أدواتها الحاسمة فى التوسع وغزو الأسواق . لهذا كان لا بد أن يمتد دفاعهما الى التجارة ، لتوضع فى قائمة العمل المنتج . لهذا كان شعار هؤلاء الممثلون لنبورجوازية فى مرحلتها الصناعية ( او المتجهة الى الصناعة ) هو شعار حرية التجارة . فآدم سميث وهو أهم من صاغوا هذا الشعار لم يشهر سلاح المفاهيم النظرية حول العمل المنتج وغير المنتج فى مواجهة البورجوازية التجارية ، وانما شهره فى مواجهة العوائق المتبقية أمام التطور الرأسمالى مثل الاسراف الاستهلاكى والاحتكار التجارى وتبديد الفائض الاقتصادى فى مختلف أشكال الخدم والأتباع ، وهو ما كان يتعارض مع عمليات التراكم الرأسمالى المحمومة فى عصره . ليصبح طابع المرحلة هو احلال الطبقة التى تستخدم العمال المنتجين لفائض القيمة ، محل الطبقة التى تستخدم الخدم والأتباع المستهلكين للدخل . « ان الانسان يصبح غنيا باستخدام كثرة من العمال الصناعيين ، ويصبح فقيرا



باستخدام كثرة من الخدم » . لقد كان هذا هو الحافز في نظر آدم سميث .

### ( هـ ) العمل غير المنتج ونقد الرأسمالية :

وقبل كل شيء ينبغي القول أن ماركس لم يتناول بالتحليل العمل المنتج والعمل غير المنتج لأغراض أكاديمية ، وإنما قدم هذا التحليل في سياق نقده للعلاقات الرأسمالية . ولكن هذا النقد لم يكن إلا جانبا فرعيا من نقد شامل لهذه العلاقات ، يقوم على تشریح العلاقات الرأسمالية وكشف المصدر الحقيقي لفائض القيمة الذى ينتزعه الرأسماليون من المنتجين الحقيقيين : الطبقة العاملة .

وهنا نجد الفارق الحاسم بين تناول ماركس وتناول مفكرى الاقتصاد السياسى البورجوازي على اختلاف ألوانهم ، فبينما يرى هؤلاء أن العمل لا يصبح منتجا ، إلا اذا أنتج فائض القيمة ، أى الا اذا خضع لسيطرة رأس المال ، الذى يتخذ بذلك مظهر « المنتج الحقيقى » فى نظرهم ، فان ماركس يرى على العكس ، أن الطبقة العاملة هى المنتج الحقيقى ، بل يتوسع لكى يوضح أن العلاقات الرأسمالية تقتضى وفق ضرورات أسلوبها الخاص فى الانتاج تبديد قسم من العمل الاجتماعى فى أعمال غير منتجة . وهكذا فكما استخدم مفكرو الاقتصاد السياسى البورجوازي مفهومى العمل المنتج وغير المنتج كسلاح أيديولوجى فى مواجهة العوائق أمام تطور الرأسمالية ، فقد استخدمها ماركس فى مواجهة البورجوازية .

ولم يحصر ماركس نقده فى فئات الرأسمالية المصرفية والتجارية ، وإنما شمل بنقده العلاقات الرأسمالية ككل ، فهو لم يكن منظرا للبورجوازية الصناعية وإنما كان منظرا للبروليتاريا ، وهو الذى كشف وظيفة هذه الفئات التى لم تقحم نفسها بصورة



مصطنعة في جسم الرأسمالية العضوى ، وانما وجدت لتلعب دورا حاسما في أسلوب الانتاج الرأسمالى .

ان الرأسمال التجارى ، على سبيل المثال ، لا يمثل جسما غريبا ومستقلا عن الانتاج ، الا في النظم السابقة على الرأسمالية ، حيث كان انتاج القيم الاستعمالية هو السائد . وقد شرح لنا ماركس كيف أن التحول الى الرأسمالية . كان مقترنا بتحول الصانع الى تاجر والتاجر الى صانع ، ثم مع اكتمال نضج الرأسمالية ، وهيمنة الانتاج السلعى على كامل العملية الانتاجية ، تطور تقسيم العمل داخل الطبقة الرأسمالية ، ولكن رأس المال التجارى لا يعود مستقلا كما في السابق ، وانما كما يقول ماركس « **يعمل فقط كوكيل لرأس المال الانتاجى** » أما عملية الانتاج نفسها فتصبح « **مرتكزة كلية على التداول ، والتداول مظهر انتقالى من مظاهر الانتاج** » (٤٣) . بل يقول ماركس أيضا أنه « **طالما وبقدر ما يكون رأس المال التجارى موجودا على هيئة رأس مال سلعى ، فالواضح من وجهة نظر تجديد عملية انتاج رأس المال الاجتماعى الكلى ، أنه ليس الا جزءا من رأسمال صناعى بالسوق ويجرى تحوله ، وهو جزء موجود ويعمل كرأسمال سلعى** » (٤٤) . وذلك لأن عملية الانتاج الرأسمالى المرتكزة كلية على التداول ليست سوى حركة لا تنقطع في دورات محددة يتخذ فيها رأس المال الصناعى ثلاثة أشكال وظيفية : رأس المال النقدى ، والانتاجى ( لاحظ كلمة انتاجى هنا ) ثم السلعى ، تلك التى تقتضى في التحليل الأخير وجود الفئات الرأسمالية الثلاث : المصرفية والصناعية والتجارية . وما يبدو على أنه فئات منفصلة من الرأسمالية ، ليست سوى مراحل انتقالية متتابعة في عملية تجديد الانتاج الرأسمالى . ورغم أن الدور الوظيفى لرأس المال التجارى لا يخلق قيمة أو فائض قيمة ، وكذلك المصرفى ، إلا أنه بحكم الترابط المذكور في دورة الانتاج الرأسمالى ، يجعل ماركس يحدثنا عن الدور غير المباشر لرأس المال التجارى في انتاج القيمة وفائض



القيمة ، ويحدثنا أيضا عن أن تقسيم العمل ، الذى يعنى رأس المال الصناعى من القيام بوظائف التداول تاركا اياها لرأس المال التجارى ، من شأنه أن ينمى انتاجية رأس المال الصناعى .

وهذا هو ما يقوله ماركس :

« ... وعلى ذلك فرأس مال التاجر ، لا يخلق قيمة أو فائض قيمة ، على الأقل لا يخلقهما بشكل مباشر ، وبقدر ما يسهم فى تقصير وقت التداول فقد يساعد بشكل غير مباشر فى زيادة فائض القيمة الذى ينتجه الرأسماليون الصناعيون ، وبقدر ما يساعد على توسيع السوق وتحقيق تقسيم العمل بين رؤوس الأموال ، ومن ثم تدكين رأس المال من العمل على نطاق أكبر ، فان وظيفته تنمى انتاجية رأس المال الصناعى وتراكمه » (٤٥) .

وهكذا فان الفئات الرأسمالية العاملة فى نطاق التداول (التجارية والمصرفية) هى جزء عضوى من أسلوب الانتاج الرأسمالى ، ويصبح تحميل هذه الفئات وحدها دون الطبقة الرأسمالية ككل ، مسئولية تبديد جزء من طاقة العمل الاجتماعى فى أعمال غير منتجة فى مجال التداول كمن يحمل يد اللص وليس اللص نفسه المسئولية عن سرقاته ، أو يحمل عجلات السيارة وليس سائقها مسئولية حوادث الطريق ، أو كمن يحمل جهاز مباحث أمن الدولة وليس النظام السياسى للدولة مسئولية قمع الحريات الديمقراطية . والمثال الأخير ليس نكتة ، بل لقد كان وجهة نظر موثقة لبعض اليساريين فى منتصف الخمسينات ، وهم وثيقوا الصلة بمجادلينا الآن (٤٦) .

مختصر القول أن النظرية الماركسية لكل هذه الأسباب تحمل الطبقة الرأسمالية بأسرها — بعد أن تركت الرأسمالية عصر



صعودها وتقدميتها — مسئولية تبديد طاقة المجتمع في ذلك العمل غير المنتج الذى تقتضيه العلاقات الرأسمالية واستمرارها ، والذى لا تقتضيه العملية الانتاجية بما هى كذلك ، أى بما هى مستقلة عن هذه العلاقات .

ولكن ماركس لم ينتقد تبديد العمل الاجتماعى في مجالات التداول فحسب ، وانما انتقد أيضا مختلف أشكال التبديد الأخرى الملازمة لأسلوب الانتاج الرأسمالى والنتيجة عن فوضى الانتاج والأزمات الدورية ، وقانونها السـكـانى الذى يقذف خارج العمل ( المنتج وغير المنتج ) جيشا احتياطيا من العمال ، بل ويستهلك قوة العمل الحى نفسها ، كما يقول ماركس :

« عند ما نمعن النظر في الانتاج الرأسمالى ، بعيدا عن عملية التداول وفظائع المنافسة ، نلقاه مقتصدا جدا في استخدام العمل المتجسد في السلع . الا أنه يبذر الحياة البشرية أو العمل الحى بأكثر مما يبذره أى أساوب آخر للانتاج ، وهو لا يبذر اللحم والدم فحسب ، بل والاعصاب والدماغ أيضا » (٤٧) .

ولسنا في حاجة الى التوسع في عرض ماركس النقدى لتدمير البورجوازية للأصول الرأسمالية والمخزون السلعى مع كل أزمة دورية ، والتي نعنى في النهاية تبديد، للعمل الاجتماعى ، وذلك في نفس الوقت الذى تفرض فيه الحرمان وأحط مستويات المعيشة على الطبقة العاملة ، بل وعلى شعوب بأسرها .

ان هذه المنهجية في النظر الى تبديد قوة العمل بل واستهلاكها وتبديد الانتاج السلعى والآلات ، تنطلق من نقد طبقي للرأسمالية كنظام ، وتتناقض تمام التناقض مع نظرية « **الفئة الطفيلية** » التى تضىفى صفات القداسة على الرأسمالية الصناعية أو الرأسمالية



المسماة منتجة ، وتنحنى اجلالا لكل انتاج رأسمالى حتى لو دفع  
بجماهير العاملين الى الفاقة والبؤس والبطالة ، بل ان تلك النظرية  
تصل الى حد القول بأن الاستغلال الرأسمالى يصبح نافعا  
اجتماعيا ، طالما يتم فى الانتاج وليس فى التداول ، حتى ولو كان  
موجها لسد احتياجات الاستهلاك السفيه للقمم البورجوازية .  
فليس من الصحيح أن نتوقف عند حدود واقعة الانتاج فقط ، بل  
لا بد من دراسة مصير هذا الانتاج فى ظل هذا الشكل الاجتماعى  
المحدد من الانتاج .

وفضلا عن ذلك فان الرأسمالية منذ ولادتها ، ملتصقة  
بأساليب المضاربة والغش والنهب والاحتيال والمشروعات الوهمية ،  
سواء أكان الرأسمالى تاجرا أو مصرفيا أو صناعيا . ولا يخلو كتاب  
ماركسى أو بورجوازى عن تاريخ الرأسمالية من الأمثلة والنماذج فى  
هذا الصدد .

كتب ماركس « . . . والانجليز وهم معروفون بنشاطهم فى  
قراءة الكتاب المقدس يؤمنون أن على الانسان أن يكسب عيشه  
بعرق جبينه ( الا اذا كان بفضل الله من الرأسماليين وملوك الأراضي )  
ولكنهم لم يعلموا من قبل أن الانسان محكوم عليه أن يأكل الخبز  
بعد أن يكون العجين قد امتزج بقدر معين من عرق الانسان  
والافرازات من الخرايج ، وأنسجة العناكب ، والجعارين الميتة  
والخميرة الألمانية المتعطنة — ولا تقل شيئا عن الشبة والرمل وغير  
ذلك من العناصر المعدنية اللذيذة ! » (٤٨) .

ويذكر ماركس أن غش الخبز على هذا النحو يرجع الى  
« بداية القرن الثامن عشر أى الوقت الذى زالت فيه صفة الحرفة  
الطائفية لهذه الصناعة وقام بها الرأسمالى على هيئة صاحب المطحن  
مستترا وراء الخباز الاسمى » (٤٩) . ويذكر فى مكان آخر « ان ثلاثة



أرباع الخبازين في لندن يبيعون خبزا دون قيمته الكاملة ، وهم جميعا يبيعون خبزا مفشوشا » (°°) ويتحدث أيضا عن تقرير لجنة برلمانية يؤكد أنه حتى « غش الأدوية في إنجلترا ليس أمرا استثنائيا » (°¹) كما يذكر أنه في « السنوات ٤٤ — ١٨٤٧ كان ( الرأسمالي ) يسحب بعض رأسماله من مشروع « منتج » ( لاحظ منتج ) لكي يضارب في أسهم السكك الحديدية ، وكذلك في أيام الحرب الأهلية الأمريكية كان يفلق مصنعه ويلقى بعماله في عرض الطريق لكي يقامر في بورصة القطن في ليفربول » (°²) .

ويتحدث مؤرخ بورجوازي عن انتشار المضاربة والمقامرة بين طبقات الشعب الانجليزي في القرن ١٨ « وانشاء شركات وهمية لا هم لها سوى ابتزاز المال مثل الشركة التي أعلنت أن الغرض من انشائها تحويل الماء الأجاج الى عذب فرات ، والشركة التي أنشئت لاستيراد ذكور الحمير الأسبانية ، والشركة التي قالت أن الغرض من انشائها سوف يعلن على الناس في يوم من الأيام » (°³) وبالطبع لن نذكر الأعمال البربرية في المستعمرات ومحقق شعوب بأسرها من أجل الذهب وتجارة العبيد ، فضلا عن طرد الفلاحين .. الخ .. وهذه كلها أعمال لا يمكن أن تجرى في ظل التعلق بالأمانة والشرف .

ولا شك أن هذه الأمثلة شديدة الأهمية لأصحاب نظرية « **الفئة الطفيلية** » ، الذين عليهم أن يلوموا ماركس على عدم اكتشافه هذه النظرية ، رغم كل تلك الظواهر ، وظل يتحدث عن طابع جدلي للعلاقات الرأسمالية في تنمية قوى الانتاج أو وضع العوائق أمامها .

### ( و ) الطابع الطفيلي للرأسمالية في مرحلة انحدارها :

ان كل ما سبق يوضح أن ثمة طابعا طفيليا كامنا في صلب تكوين الرأسمالية ، وهو طابع تاريخي وليس أخلاقيا ولم يكن



الرأسمالية : مرحلة التراكم ، ومرحلة النمو وبداية ظهور أعراض الاسراف والتبديد .

ففى المرحلة الأولى يكون « ... الرأسمالى موضع الاحترام لأنه يمثل رأس المال ، وعلى هذه الصورة يشارك البخيل فى حبه للثروة بصفقتها هذه ، ولكن الذى يعتبر فى حالة البخيل مظهر جنون ، ما هو فى حالة الرأسمالى الا نتيجة الجهاز الاجتماعى الذى لا يزيد فيه الرأسمالى عن كونه احدى العجلات الدافعة » ويقول أيضا « يضطر الرأسمالى بفعل المنافسة الى أن يسعى دائما لمد نطاق رأس المال بقصد الابقاء عليه ... » . ويقول ماركس عن السلوك الاستهلاكى للرأسمالية فى تلك المرحلة القديمة من تطورها ، ان الرأسمالى كان « ينظر الى أن كل استهلاك من جانبه معناه سرقة ما يجب تراكمه » . وأن الرأسمالى كان « ينظر الى استهلاكه الفردى كأنه خطيئة ترتكب ضد الوظيفة التى يقوم بها أى كأنه « امتناع » عن التراكم » .

أما فى المرحلة التالية فقد انقلب سلوك الرأسمالى ، فيقول ماركس موضحا :

« ... ان زميله الحديث ينظر الى التراكم على أنه « تنازل » عن الشعور الذى يدفعه الى الاستمتاع » . ويستعير عبارة جوته فى عمله الأدبى الشهير « فاوست » « وأسفاه ان له قلبين فى جسد واحد كل منهما يسعى الى الانفصال عن الآخر » .

ويضيف « ... ان تقدم الانتاج الرأسمالى يفعل أكثر من خلق عالم من المتع ، اذ يفتح آلاف المصادر المؤدية الى الاثراء السريع وذلك عن طريق المضاربة ونظام الائتمان . وبهذا نصل



الى مظهر معين من التطور الاجتماعى ، وتستقر درجة من الاسراف  
تصلح في نفس الوقت مظهرا يذم عن الثروة ، كوسيلة للحصول على  
الثقة . ومثل هذه الدرجة من الاسراف قد تصبح في الأعمال ضرورة  
لا بد منها للرأسمالى « غير الموفق » فالتدرف صار الآن بالنسبة  
لرأس المال جزءا من نفقة الإبقاء على المظاهر ... » .

ولقد قال ماركس كل هذا برغم أن المرحلة التى يناقشها لم  
يكن قد بلغ فيها اسراف الرأسمالية درجة الاسراف الاقطاعى  
الفاخرة ، فواصل قائلا « ... وبرغم أن اسراف الرأسمالى  
لا يكتسب مطلقا الطابع الحقيقى للاسراف غير المحدود الذى تتميز به  
السادة والنبلاء الاقطاعيون ، وبرغم أن وراء الرأسمالى جشعا  
وتفريقا في الحساب ، نقول برغم هذا يزداد اسرافه بما يتناسب  
مع تجميعه للمال ، وليس من الضرورى أن يضع أى من الاثنين  
حدا للآخر » (٢٤) .

وله يترك ماركس الأشكال الجنينية لتطور الرأسمالية نحو  
المرحلة الاحتكارية دون تشريح ، ومثال ذلك التطور الذى أصاب  
شكل المشروع الرأسمالى والملكية الرأسمالية ، حينما حلت  
الشركات المساهمة محل المشروع الفردى والملكية الرأسمالية  
الفردية المنزلة ، وحينما جرى الفصل بين الملكية والإدارة ،  
وحيثما لاق نظام جديد من الائتمان المصرفى . وفيما يخص  
موقف كس عن هذا « الشكل الجديد من الإنتاج »  
يقيم احتكارا في مجالات معينة وبذا يتطلب  
حدد إنتاج أرسنقراطية مالية جديدة ، أى  
شكل مروجى مشروعات ومضارين  
، نظام بكامله من التدليس والفساد  
، وإصدار الأسهم ، والمضاربة



ولعله من الواجب التأكيد أن ماركس يتحدث عن كل هذه المظاهر الطفيلية بوصفها مظاهر تتعلق بذلك الشكل من الانتاج الرأسمالى عند ما بدأ يتجه نحو الاحتكار ، كما أنه يتحدث عن نوع جديد من الطفيليين الذين يقومون بتنشيط انشاء الشركات المساهمة بوجه عام وليس الشركات التى تعمل فى مجال التداول وحدها الخ .. وهو ما يتضح لنا أكثر من تحليل مرحلة الامبريالية .

### ( ز ) الطابع الطفيلى للرأسمالية فى المرحلة الامبريالية :

ويواصل لينين التحليل بعد أن تحولت الرأسمالية بشكل حاسم الى مرحلة الاحتكار ورأس المال المالى والامبريالية . ومن أجل الايجاز سوف نعرض النقاط الرئيسية لتحليل لينين حول تلك المرحلة ، وذلك بالتركيز المباشر على موضوعنا .

يعرف لينين الامبريالية بأنها « الرأسمالية فى مرحلة الاحتكار » . ثم بعد أن يضع التحفظات الفلسفية العامة حول « عدم كفاية كفاية التعريفات عموما » رغم « أنها تلخص الأمر الحقيقى » وأنها « ذات طابع نسبى شرطى وأنها لا تستطيع أبدا أن تشمل جميع وجوه علاقات ظاهرة فى حالة تطورها الكامل » . وبعد كل هذه التحفظات يقول لينين أنه « ينبغى اعطاء الاستعمار ( الامبريالية ) تعريفا يشمل المؤشرات الخمسة الأساسية التالية : ١ - تمركز الانتاج والرأسمال تمركزا بلغ فى عاو تطوره درجة نشأت معها الاحتكارات التى تلعب الدور الفاصل فى الحياة الاقتصادية ، ٢ - اندماج رأس المال المصرفى بالصناعى ونشوء الطغمة المالية على أساس « الرأسمال المالى » هذا ، ٣ - تصدير الرأسمال ، خلافا لتصدير البضائع ، واكتسابه أهمية فى منتهى الخطورة ، ٤ - تشكيل اتحادات رأسمالية احتكارية عالمية تقسم العالم ،



## ٥ - اكمال تقسيم اقطار الأرض من قبل كبريات الدول الرأسمالية « (٥٦) .

ان هذا التعريف بعناصره الخمسة شديد الأهمية لأن هناك من يعتمد على لينين ، ليخلط بين مفهوم البورجوازية الطفيلية ، وبين مفهوم لينين عن الطابع الطفيلي ، ذلك الذى يسم الرأسمالية فى مرحلة محددة من تطور الانتاج الذى يتشكل فى بنية لها تلك الخصائص المذكورة .

وقد استخلص الخلط المذكور من فقرة لينين التالية :  
« ... من هنا تنمو بصورة خارقة طبقة — أو بالأصح — فئة أصحاب الدخول ، أى الأشخاص الذين يعيشون من « قص الكوبونات » الأشخاص المنعزلون تماما عن كل اشتراك فى أى مشروع ، أشخاص مهنتهم الفراغ . وتصدير الرأسمال — وهو أساس من أسس الاستعمار ( الامبريالية ) الاقتصادية الجوهرية — يثدد لدرجة أكبر من عزلة فئة أصحاب الدخول التامة عن الانتاج ، ويسم بطابع الطفيلية تلك البلاد بأسرها التى تعيش من استثمار عمل عدد من بلدان ما وراء المحيطات والاستعمارات » (٥٧) .

ويخرج الدكتور عبد الشفيع من هذه الفقرة بفهم مغاوط مفاده ان لينين يتحدث مثله مثل أصحاب نظرية البورجوازية الطفيلية ، عن فئة أو طبقة طفيلية ، فيقول تعليقا على الفقرة السابقة « يتضح من هذا العرض أن الطفيلية هى صفة الرأسمالية المالية الاحتكارية طبقة ، أو فئة طبقية يقوم كيانها الاقتصادى على أنشطة بعيدة عن فروع الانتاج المادى وقائمة على اصدار السندات والأسهم والمضاربات المالية وأعمال الوساطة ، وأن المجال الرئيسى لنشاط هذه الطبقة هو الاستثمار المالى ( = تصدير رؤوس الأموال ) الى



الخارج بما في ذلك المستعمرات ، وبحيث تكتفى هي بدور « صاحب  
الايراد » وتلقى بعبء العمل الانتاجى الشاق على أكتاف الشعوب  
( الملونة ) « (٨٥) .

نلاحظ أن الدكتور عبد الشفيع ، قلب المسألة رأسا على عقب  
وأصبح يتحدث بلغة أصحاب نظرية الرأسمالية الطفيلية رغم أنه  
قد كتب مقالا في معارضتها ، فهو لا يعارض هذه الفكرة من حيث  
أسسها ، ولكنه يعارضها من نقطة غير صحيحة على الإطلاق ،  
وهي أن نظرية الطفيلية بالمعنى الذى فهمه منها ، ليست صالحة  
للتطبيق الا على الامبريالية وحدها ويرفض تطبيقها في بلادنا .

وسوف نعود الى هذه النقطة في مكان لاحق لندرس الطابع  
الطفيلى للرأسمالية المصرية في خصوصية أوضاعها المحلية ، ان  
ما يعنيننا هنا هو أن هذا الفهم المحدد من الدكتور عبد الشفيع لنص  
لينين ، يثبت في الحقيقة نظرية الفئة الطفيلية ، على عكس  
ما يتصور بالضبط . وذلك لأنه اختزل فهمه لهذه الفئة التى تحدث  
عنها لينين الى فئة تعمل في فرع واحد من فروع التداول وهو سوق  
الأوراق المالية أو حسب نص كلامه فئة يقوم « كيانها الاقتصادى  
على أنشطة بعيدة عن فروع الانتاج المادى وقائمة على اصدار  
السندات والأسهم المالية وأعمال الوساطة » . أى أنه عاد لتكرار  
حكاية مجالى الانتاج والتداول ، بل لقد اختصر نطاق نشاط تلك  
الفئة في بعض دوائر التداول وحدها كما هو واضح . فلماذا يعارض  
اذن نظرية البورجوازية الطفيلية في حين أنه يتحدث بلغتها ؟ وكل  
ما يركز عليه الدكتور ليس مناقشة نظرية الطفيلية مناقشة دقيقة ،  
وانما نفى وجود البورجوازية أصلا في مصر مرة ، ثم تطبيق هذا  
المفهوم باعتباره خاصا بالامبريالية وحدها مرة أخرى (٨٦) .



وعلى أية حال فاذا كان « **كل تعيين سلبي أو نفي** » كما يقول هسبينوزا ويتابعه المنهج الجدلي ، فلنتساءل هل تحدث لينين عن فئة أخرى « **ليست طفيلية** » أو منتجة توجد في فروع « **الانتاج المادي** » على حين توجد الفئة الطفيلية « **بعيدة عنها** » في السوق ، أو في ركن صغير منه هو سوق الأوراق المالية ، كما لو كان لينين يتحدث عن فئة سمسرة الأوراق المالية ؟ .

ومشروعية هذا التساؤل تكمن في حقيقة أن نظرية البورجوازية الطفيلية تقوم على طرفي معادلة ، الطرف الأول الفئة الطفيلية ، وطرفها الآخر البورجوازية المنتجة ، وجوهر هذه النظرية هو شهادة جدارة ، وليس شهادة ادانة للنظام الرأسمالي ، فهدفها الأساسي دعم وتأييد الفئة الأخرى « **المنتجة** » وتبرئتها من أدران الطفيلية ، لتواصل مسيرة النمو الرأسمالي .

والحقيقة أننا لن نجد أى شيء من هذا في كتاب لينين « **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية** » فهو لا يتحدث عن مجال تداول الأوراق المالية ، وإنما يتحدث عن مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية ، حدث فيها تحول في بنيتها الى رأسمالية احتكارية امبريالية اندمج فيها رأس المال الصناعي والمصرفي ، لينشأ رأس المال المالي ، الى آخر العناصر الخمسة التي سبقت الإشارة اليها . وفوق هذه البنية الجديدة للرأسمالية تتربع هذه « **الفئة الطفيلية** » ، وهي ليست منحصرة في مجال التداول أو على نحو أضيق في سوق الأوراق المالية ، فهي ليست مجرد مالك للأوراق المالية ، وإنما هي فئة من ملوك المال التي تسيطر على الشركات الصناعية والتجارية وعلى البنوك التي اندمجت في ظل الشكل الاحتكاري . أى أن لينين يتحدث عن الفئة الاحتكارية للبورجوازية الصناعية والمصرفية المندمجين في ذلك الشكل الفريد : رأس المال المالي .



وهذا التطور في بنية الرأسمالية ، يشهد تطورا آخر في شكل الملكية الرأسمالية ، يتمثل في ظهور ثم انتشار الشركات المساهمة العملاقة ، وفيها تنفصل الملكية عن الإدارة ، ليتحول الملاك البورجوازيون الى متبطلين مهنتهم الفراغ أو مديرين اسميين ، وفق تعبير ماركس ، على حين تنشأ فئة أخرى **تابعة** تقوم بالإدارة الفعلية . وبهذا التطور تصبح تلك الفئة الاحتكارية من البورجوازية الصناعية والمالية في وضع شبيه بكبار ملاك الأراضي الغائبين المعتمدين على الريع ، وبطبيعة الحال تظل لهذه الفئة السيطرة الحاسمة على تلك الهياكل الاحتكارية ، على خلاف النظريات التي يروج لها بعض الاقتصاديين الامبرياليين حول الاستقلال المطلق لفئة المديرين أو ما يسمى « **ثورة المديرين** » (٦) .

ان لينين في هذه النقطة يتابع تحليلات ماركس وانجلز ، اللذين أكدا أنه قد ولت تلك المرحلة التي كانت فيها الرأسمالية ضرورية للعملية الانتاجية وادارتها في ظل نظام المنظمين الفرديين للمشاريع الرأسمالية . وفي تلك المرحلة كان يجرى تبرير ضرورة الطبقة الرأسمالية بدورها في الاشراف والإدارة ، وكان يجرى تبرير الربح باعتباره عائدا لدورهم في الإدارة وتنظيم العملية الانتاجية . وبزوال تلك المرحلة ، ومع هيمنة البنية الاحتكارية والفصل بين الملكية والإدارة وتعمق واتساع الطابع الاجتماعي للعملية الانتاجية ، أصبحت الطبقة الرأسمالية زائدة عن الحاجة بل وعائقا أمام تطور القوى المنتجة . ولهذا نظر مؤسسو الماركسية جميعا الى تلك المرحلة الجديدة من الرأسمالية باعتبارها التمهيد الموضوعي المباشر للاشتراكية .

ان لينين بحديثه عن تلك الفئة التي تمتلك في نفس الوقت الوزن الحاسم في الطبقة الرأسمالية بأسرها ، كان يريد أن يشدد على الظاهرة سالفة الذكر ، وأن يبرز الافراز الطفيلي الخصوصي



الناشئ من البنية الاحتكارية الجديدة ممثلا في تلك الفئة . كما أن لينين لم يكن يريد حصر الطابع الطفيلي فيها وحدها . ولم يكن لينين معنيا في كتابه بالحديث عن الفئات الأخرى ، خاصة أنها لا تمثل ظاهرة مناقضة للطابع الطفيلي للرأسمالية الامبريالية . وحيثما وجدت فئات أخرى في بعض البلدان الامبريالية فانها طبقية كبار الملاك العقاريين والبيروقراطية الحكومية والعسكرية التي تنصهر مع الطفمة المالية ، ومن الواضح أنها فئات ليست أقل طفيلية بأى حال (٦١) .

نعود فنقول أن لينين لم يحصر الطابع الطفيلي في « الطفمة المالية » وحدها ، وانما تحدث قبل فقرته التي نناقشها هنا عن طابع طفيلي أكثر شمولاً بقوله :

« لقد سبق أن رأينا أن الاحتكار هو أعمق أساس اقتصادي للامبريالية ، وهو احتكار رأسمالي ، أى أنه ناشئ عن الرأسمالية ، وقائم ضمن الظروف العامة للرأسمالية والانتاج السلعي والمنافسة ، ضمن تناقض مع هذه الظروف العامة دائم ولا مخرج منه ، يولد حتما الميل الى الركود والتعفن . بمقدار ما تفرض الاحتكارات أسعارها ، ولو لزم من محدود ، تزول لدرجة معينة بواغث التقدم التكنيكي ، وتبعاً لذلك كل تقدم آخر ، كل حركة الى الأمام ، ومن ثم تظهر الامكانية الاقتصادية لاعاقه التقدم التكنيكي بصورة مصطنعة » ويلاحظ أن لينين يتحدث هنا عن ميل أو اتجاه وليس عن قانون مطلق ، ولهذا يوضح الميول المعاكسة فيقول « وبطبيعة الحال لا يستطيع الاحتكار في نظام الرأسمالية أن يزيل المزاحمة من السوق العالمية بصورة نهائية ولبرهة طويلة . . ومن الواضح أن امكانية تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة الأرباح عن طريق ادخال التحسينات التكنيكية تعمل في صالح التغييرات . ولكن ما فطر عليه



الاحتكار من ميل الى الركود والتعفن يواصل عمله بدوره وهو يتغلب خلال وقت معين في بعض فروع الصناعة وفي بعض البلدان « (٦٢) .

وهذا الطابع الطفيلي الشامل ، وما ينطوى عليه من رجعية على الصعيد الاقتصادي ، يؤدي الى سيادة الرجعية السياسية التي تتمثل خارجيا في الاستعمار والسيطرة على الشعوب والحروب العدوانية التي تتخذ أبعادا عالمية مدمرة ، وتتمثل داخليا في الاستبداد والرجعية السياسية والفكرية ، لنكون أمام أهم أوجه الطابع الطفيلي للرأسمالية في مرحلتها الامبريالية .

وهذا ما يقوله لينين : « ان الاحتكارات والطفمة المالية والنزوع الى الاستبداد بدلا من النزوع الى الحرية ، واستغلال عدد متزايد من الأمم الصغيرة . . كل ذلك قد خلق السمات المميزة للامبريالية ، والتي تحمل على وصفها بأنها الرأسمالية الطفيلية أو المتقيحة ( المتعفنة ) . ويظهر ببروز مشدد ميل الامبريالية الى انشاء « الدولة صاحبة الدخول » الدولة المرابية التي تعيش بوجوازيها ( لاحظ أن لينين يتحدث عن الطبقة بأسرها ) أكثر فأكثر من تصدير رؤوس الأموال و « قص الكوبونات » . . . » (٦٣) .

وثمة نقطة هامة بالنسبة لمجادلينا ، أشار اليها لينين عرضا ، أثناء عرضه لبعض البيانات المأخوذة من أحد الاصلاحيين فيقول « . . . ويقسم المؤلف رؤوس أموال البنوك الى « منتجة » موظفة ( في التجارة والصناعة ) و « مضاربة » موظفة ( في البورصة والعمليات المالية ) حاسبا بما فطر عليه هو البورجوازي الصغير من تفكير اصلاحي بوجوازي صغير ، أن بالامكان ، مع بقاء الرأسمالية ، فصل التوظيف الأول عن الثاني وازالة الثاني » (٦٤) .



وليس ذلك من قبيل الصدفة ، فهذا التفكير الاصلاحى ، هو نفسه الذى يواجهنا اليوم ، وان لم يكن فى زمن لينين يمتلك أهمية كبيرة ، لهذا لم يستحق سوى تلك الاشارة السريعة ، ولكن المراكز جدا والبليغة جدا . ولعله من الجدير بالملاحظة أن الكاتب الاصلاحى وضع رؤوس الأموال الموظفة فى التجارة فى عداد رؤوس الأموال « المنتجة » مثلها مثل الصناعة .

وفى عبارات موجزة نقول أن لينين حينما تحدث عن طفيلية الرأسمالية وتعفنها فى مرحلتها الاحتكارية الامبريالية ، ثم يكن يعنى مجرد الغش والاحتيال والمضاربة الخ . . كما يفعل مجادلينا اليوم ، وانما كان يعنى فى المحل الأول ركود الرأسمالية ووقوفها فى وجه تطوير القوى المنتجة ، فضلا عن رجعيته السياسية ، لنكون أمام مفهوم علمى لا يقف عند مبادئ الأخلاق فحسب ، وطابع طفيلى يسم الرأسمالية فى مرحلة معينة من تطورها .

### ( ج ) عودة الى العمل غير المنتج :

لقد سبق الاشارة الى أن مفهوم العمل غير المنتج لا بد أن يتسع ليستوعب كل التطورات فى تركيب الرأسمالية وطابعها الطفيلى فى المرحلة الامبريالية ، والتي اتخذت أبعادا هائلة تتجاوز بما لا يقاس ما شهدته ماركس وانجلز ولينين ، خاصة فى ظروف الانتشار الكاسح للنزعة الاستهلاكية للقمم البورجوازية المتسمة بالسفه ، والتي يصبح معها اسراف نبلاء الاقطاع نزوة ضيقة النطاق محصورة فى القصور ، وكذلك فى ظروف ظاهرة الركود المزمع فى الرأسمالية ، فضلا عن الأزمات الدورية . فلم يعد تبديد واعدام الأصول الرأسمالية والانتاج السلعى الراكد مقصورا على زمن الأزمات الادورية وحدها ، بل لقد أصبح سمة حاسمة فى زمن « الازدهار » حيث يجرى تبديد ما يقرب من نصف الطاقة الانتاجية للمجتمع فى صورة طاقات عاطلة الخ . .



ونقف هنا عند محاولة هامة لبول باران ، في كتابه الشهير « **الاقتصاد السياسى للتنمية** » ، فبعد عرض تاريخى لمفهوم العمل غير المنتج وتوضيح صعوبات المشكلة والتأكيد على أن التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج هو أداة « **للقدر الاجتماعى** » ، **ويمكن أن ينقلب ضد النظام الرأسمالى نفسه** » . يضع بول باران تعريفه للعمل غير المنتج فى ظل المرحلة الامبريالية من تطور الرأسمالية كما يلى :

« يتكون ( أى العمل غير المنتج ) ، بشكل عام ، من كل العمل الذى يترتب عليه ناتج من السلع والخدمات التى يفرى الطالب اليها الى الظروف والعلاقات الخاصة بالنظام الرأسمالى ، والذى تختفى فى نظم قائم على الترشيح . وعلى ذلك فهناك عدد كبير من هؤلاء العمال غير المنتجين يعملون فى صناعة الأسلحة والسلع الكمالية من جميع الأنواع وبيع التفاخر ومظاهر التمايز الاجتماعى ، ويعمل آخرون كموظفين حكوميين وأعضاء فى المؤسسات العسكرية ، ورجال الكنيسة ومحامين متخصصين فى التهرب من الضرائب وخبراء العلاقات العامة ، وهلم جرا . ومن المجموعات غير المنتجة أيضا وكلاء الاعلان والسماسرة والتجار والمضاربون وأمثالهم » (٦٥) .

وهكذا نكون أمام اشارة سديدة وسلاح للنقد الاجتماعى ، فالمؤلف لا يحصر نفسه فى مجال التداول ، بل يتوسع الى مجال الانتاج السلعى نفسه ، خاصة فى مرحلة أصبح الاستهلاك السفية للرأسمالية لا يختلف فى شئ عن التبيد ، وكذلك الانتاج السلعى فى صناعات الأسلحة التى تخدم أغراض الدفاع الوطنى وانما تخدم النزعة العدوانية الامبريالية وحماية النظام الرأسمالى العالمى . أى أننا أزاء تحايل لا يضىف صفة القداسة على أى انتاج سلعى لمجرد كونه كذلك ، بغض النظر عن مصيره فى ظل



النظام الرأسمالى ، الذى دخل مرحلة التدهور والركود والتعفن .  
( وبطبيعة الحال نحن لا نناقش ولا نتبنى آراء المؤلف الأخرى ،  
والتي قد تستوجب التحفظ فى بعضها ، بل والرفض فى بعضها  
الآخر ) .

ومن الضرورى اذن أن يتوسع مفهوم العمل غير المنتج  
ليستوعب قسما عظيما من العمل الموجه للانتاج السلعى ، بعد كل  
تلك التغيرات التى لحقت بتركيب الرأسمالية أو بنيتها . وإذا كان  
ماركس لم يتوسع فى هذه النقطة ، فقد عاش فى مرحلة الرأسمالية  
السابقة على الأمبريالية ، الا أنه استشف تلك الاتجاهات ، حينما  
سلط سياط النقد على صورها الجنينية التى سبق عرضنا لها  
فيما سبق .

ولا يفوت بول باران أن يستبعد من تعريف العمل غير المنتج ،  
والذى يشمل جميع الأعمال التى تزول مع زوال النظام الرأسمالى ،  
وظهور نظام قائم على « **الترشييد الكلى** » أى النظام الاشتراكى ،  
نقول يستبعد جميع الاعمال النافعة اجتماعيا ، وهى تلك الموجهة  
للخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والثقافة الخ . . . . .  
سوف تتسع فى ظل النظام الاشتراكى فضلا عن اتساع مضامينها  
الطبقية .

كذلك لا يفوت بول باران أن يدرج فى العمل غير المنتج ،  
ذلك العمل الاجتماعى الذى يتم تبديده فى صورة الطاقات المعطلة .  
وهو يؤكد أنه لا يقصد تلك الطاقات المعطلة ابان انفجار الأزمات  
الدورية فحسب ، وانما يقصد أيضا الطاقات المعطلة فى فترات  
الازدهار بوصفها احدى ظواهر الركود المزمين ، والتى تصل الى  
حوالى نصف الطاقة الانتاجية فى الولايات المتحدة على سبيل  
المثال . بل أن بول باران يرى أن هذه التقديرات تقديرات  
محافظة .



ويشير أيضا الى احدى ظواهر المرحلة الاحتكارية ، وهى تضخيم التكاليف ، على خلاف مرحلة المنافسة التى كانت تجبر الرأسمالى الفرد على تخفيض التكاليف الى أدنى حد ممكن . ونلاحظ هنا أن المقصود تضخيم التكاليف فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى .

كما يشير الى تضخم الأجهزة الادارية للشركات العملاقة ( صناعية ، أو تجارية ، أو مصرفية ) والأعداد الوافرة من أعضاء مجالس الادارة الذين لا يسهمون بشكل فعلى فى الادارة ، أى المديرين الاسميين وفق تعبير ماركس ، وذلك من نواتج ظاهرة الفصل بين الملكية والادارة ، التى نشأ مع ظهور الشركات المساهمة ، واستفحلت مع التحول الى الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية .

ويمكننا أن نضيف بعض الكلمات حول وضع قسم من العمل الموجه للانتاج السلعى فى عداد العمل غير المنتج . فاذا كان العمل المبذود فى أنشطة التداول هو **العمل الحى** ، بحيث لا تكون أمامه الفرصة لكى يجسد نفسه فى سلعة مادية ، فان العمل المبذود من خلال الانتاج السلعى ، هو العمل المتبلور ، أى ذلك العمل الذى أخذ فرصته فى التبلور فى سلعة مادية ، ولكن هذه السلعة نفسها يتم تبديدها ومعها العمل الذى تبلور فيها ، وذلك بشكل لاحق . وينطبق ذلك على انتاج الأسلحة وبيع الاستهلاك الترفى الفاخر السفىه التى تشبع حاجات زائفة قد تكون شديدة الضرر ، على حين تتصور طبقات وشعوب بأسرها جوعا . وينطبق ذلك أيضا على الطاقات المعطلة التى هى عبارة عن سلع انتاجية لا يتم الاستفادة بما تبلور فيها من عمل ، وتضيع فرص تبلور عمل جديد ، على حين تتفشى البطالة . وكذلك المخزون الراكد أو الذى يجرى تآكله ، على حين تحرم الطبقات الشعبية من استهلاكه ،



بسبب ضعف قوتها الشرائية في ظل الاستغلال الرأسمالي ،  
وسياسة الاحتكارات الهادفة الى الاحتفاظ بالأسعار في مستويات  
مرتفعة .

من كل ما سبق يمكن القول أنه قد اتضح لنا المفهوم العلمى  
للعمل المنتج وغير المنتج ، واتضح لنا أنه في المحل الأول سلاح  
للقد الطبقي . وقد كان في يد البورجوازية سلاحا موجهها ضد  
العلاقات المتخلفة من أجل التنمية البورجوازية ومحاربة الاسراف  
والتبديد من قبل الطبقات القديمة أو بقاياها . وهو بالمثل في يد  
الطبقة العاملة سلاح موجه الى صدر العلاقات الرأسمالية في غمار  
النضال من أجل أفق اشتراكي للتنمية الاقتصادية .

كما اتضح لنا أن الوضع الصحيح للمسألة يتمثل في مفهوم  
الطابع الطفيلي للرأسمالية ، الذى يصبح ميلا أساسيا في مرحلة  
تدهورها ، وكما هو واضح يشتمل على ما هو أوسع من الفساد  
والجرائم الاقتصادية والمضاربة الخ التى يجرى الصاقها بفئة  
خرافية من الرأسمالية ، على حين يجرى تبرئة باقى فئاتها من  
أمراض نظامها . ومن الطريف أن تلك الفئة الطفيلية التى هى  
بمثابة كبش الفداء قد فشل كل من تحدث عنها فى الامساك بها من  
قرونها أو الاشارة الى فئة محددة يمكن وضعها فى اطار هذا  
المفهوم .

بقى علينا أن نستخلص من كل ما سبق الأسس العامة  
لتحليل الطابع الطفيلي للرأسمالية المصرية ، وخصوصيته فى  
ظروف بلادنا .



## الفصل الثالث

### خصوصية الطابع الطفيلي للأسمالية المصرية

تقبل كل شيء ينبغي أن نتساءل : هل من الصائب أن نطبق مفهوم « **الطابع الطفيلي** » على بلادنا ، وهى البلد التابع ، بينما ظهر هذا المفهوم فى الأصل كاحدى خصائص الرأسمالية فى مرحلتها الامبريالية ؟

ونحن نجيب الايجاب ، ولكن قبل أن نستطرد فى اجابتنا ، من الواجب أن نشير الى أن الدكتور عبد الشفيق له رأى مخالف ، ولم يقدم لنا تدعيما لرأيه سوى التمسك ببعض العناصر الأشد خصوصية فى هذا المفهوم ، مثل « **الدولة الريعية** » الذى لا شك فى أنه يخص الرأسمالية الامبريالية ، فالدخل ناشئ عن السيطرة الاستعمارية وتصدير رأس المال .

ولعل القارىء يذكر أن الدكتور قد انزلق الى مواقع مجادلةية ، حينما قام بتكريس مفهوم « **الفئة الطفيلية** » ( بدلا من الطابع الطفيلي ) . وقد اعتقد أنه بتضييق هذا المفهوم يكون قد تمكن من دحض مجادليه أصحاب نظرية « **الفئة الطفيلية** » ، رغم أنه قدم لهم سلاحا اضافيا ، بل لقد نفى وجود طبقة بورجوازية فى بلادنا طالما هى بلد تابع !! واضعا بذلك حالة من التعارض بين الخضوع لعلاقات التبعية وبين نشوء وسيطرة العلاقات البورجوازية فى بلادنا ، وكذلك ( دون فخر ) الطابع الطفيلي ، باعتبارها أشياء تخص الغرب الامبريالى المتقدم والمسيطر .

وليس هنا مجال مناقشة كل زوايا آراء الدكتور عبد الشفيق وأركانها ، وما يعنينا هنا هو تأكيد أن العلاقات البورجوازية



وتطورها وخصوصيتها هي التي تفسر علاقات التناقض والصراع مع الامبريالية وحدود وآفاق هذا الصراع في مراحل سابقة ، ثم تحول البورجوازية في النهاية الى قاعدة اجتماعية للتبعية الامبريالية . وفي سياق هذا التحول يبرز بشدة الطابع الطفيلي للرأسمالية المصرية .

ولا شك أن تنوع الظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ، لا يجعل كل المفاهيم قابلة للتطبيق على مختلف البلدان والحالات والظروف ، ولكن كما توجد مفاهيم تنطبق على أوضاع خاصة ، فإن الكثير من المفاهيم العامة يمكن تطبيقها على ظروف متنوعة أشد التنوع . ومن الضروري لكي يصح مفهوم الطابع الطفيلي على بورجوازيتنا المصرية التابعة أن نستخلص العناصر الأشد عمومية في هذا المفهوم ، وأن نخلصها من العناصر الصيقة بالامبريالية على وجه الحصر ، وكشف التجسيدات الخصوصية لهذا المفهوم في حالتنا الخاصة ، كما علينا البحث عما هو مشترك دون أن تكف بلادنا عن أن تكون تابعة ودون أن تكف الامبريالية عن أن تكون كذلك .

وفي الحقيقة أن مفهوم الطابع الطفيلي ليس منحصرا في الطابع الريعي للامبريالية ودولتها فحسب ، وهو لا يصلح بالطبع للتطبيق في بلادنا ، لا لأنها لا تملك دولة امبريالية ، ولكن أيضا لأنها موضوع للنهب الامبريالي .

ان الجوهر الدقيق لمفهوم « **الطابع الطفيلي** » يكمن في تعويق العلاقات الرأسمالية تطور القوى المنتجة عند مرحلة محددة من التطور الرأسمالي ، وذلك بعد أن كانت تلعب دورا تقدما في مرحلة سابقة . فنحن ازاء مفهوم نقدي موجه لكشف خصائص الرأسمالية في مرحلة تدهورها وتفسخها ورجعيتها ، وتجسيدات



هذا المفهوم لا تقف ، بطبيعة الحال ، عند حدود الاقتصاد وانما تتعداها الى السياسة والفكر والثقافة الخ ..

وما الدولة الامبريالية الريعية سوى تجسيد خصوصى لها الجوهر الأعم للطابع الطفيلى للرأسمالية الامبريالية ، فاذا لم نربط بين هذا الشكل من النهب الامبريالى وبين دور العلاقات الرأسمالية فى المرحلة الامبريالية المعوق لتطور القوى المنتجة ، فإنه يفقد خصوصيته ويتحول نقدنا الى نقد أخلاقى . ذلك أن الرأسمالية مارست شكلا آخر من النهب الاستعمارى منذ ميلادها ، ولكن الرأسمالية كانت توظف هذا النهب فى تراكمها الأولى ( الأصلى ) فى سياق مرحلة الصعود وتطوير القوى المنتجة تطورا ثوريا ، ولهذا لم يصنف أحد الرأسمالية وفى هذه المرحلة كطبقة طفيلية ، دون أن يعنى ذلك الكف عن ادانة أعمال النهب الاستعمارى تلك ، ولكن الادانة فى هذه الحالة تنطلق من زاوية مختلفة تماما توضح الوجه المظلم لتقدمية الرأسمالية وثوريتها فى تطوير المجتمع وقواه المنتجة . أما فى مرحلة الهبوط والرجعية فان الأمر ينعكس تماما .

كذلك الحال مع مختلف أشكال المضاربة والتلاعب والغش والفساد التى لم يخل منه تاريخ الرأسمالية منذ ميلادها الآن ، ولكن كل ذلك يختلف دوره ووزنه فى مرحلة الصعود والتقدمية والثورية عن مرحلة التدهور والرجعية وتبديد الفائض والنزعات الاستهلاكية وتعويق القوى المنتجة .

وبهذا المعنى العام الجوهرى ، يمكننا تطبيق مفهوم الطابع الطفيلى على الرأسمالية المصرية ، وهو يتجسد بأشكال خصوصية تعززها علاقات التبعية التى أصبحت الرأسمالية قاعدتها الاجتماعية فى هذه المرحلة الأخيرة من تطورها .



ويمكننا أن نقول على سبيل التعميم أن النظام الرأسمالي  
العالمى ( ومصر واحدة من بلدانه المتخلفة ) الذى يعيش مرحلته  
الأخيرة وأزمته العظام ، أى مرحلة تدهوره وتعفنه ، تنعكس  
أمراضه بشكل أشد كثافة وتركيزا على أجزائه المتخلفة والتابعة ،  
لنشهد رأسمالية متخلفة تابعة تمثل عائقا فى وجه تطوير القوى  
المنتجة وتعيد انتاج التخلف ، الذى لم يعد منه فكاك دون آفاق  
اشتراكية للتنمية القادرة فى نفس الوقت على تقويض أسس  
علاقات التبعية . بل ان هذه الأمراض قد شهدنا عناصر منها  
تصيب الرأسمالية فى البلدان المتخلفة ، وهى فى مرحلة شبابها  
فما بالنا بمرحلة الشيخوخة والتدهور .

وعلى سبيل المقارنة نجد أن الرأسمالية فى مهدها الأوروبى  
قد عرفت مرحلة التراكم والتقشف ومعاداة النزعات الاستهلاكية  
والتطور الثورى المتوازن للقوى المنتجة بأقصى ما يمكن استيعابه  
داخل إطار العلاقات الرأسمالية ، لتنتهى بعد بلوغها شأوا عظيما  
من التطور الى المرحلة الامبريالية والبنية الاحتكارية والركود  
المزمن ( الذى لم يمنع بطبيعة الحال من احداث الثورة العلمية  
التكنولوجية ولكن دون تحقيق كامل منجزاتها الكامنة ) وطفيلان  
النزعة الاستهلاكية ومختلف أشكال التبيد والأمراض الطفيلية  
التي سبق عرضها .

أما رأسماليتنا المصرية التى عاصرت مرحلتها المبكرة ،  
المرحلة الأخيرة الامبريالية من تاريخ الرأسمالية العالمية بكل  
أمراضها ، فلم تكن تكرارا لتلك الأطوار فى تاريخ الرأسمالية ،  
وانما كان لها طريق خاص لتطور رأسمالى مشوه ظل خاضعا  
لقانون تقسيم العمل الدولى الامبريالى . ورغم النجاحات النسبية  
التي تحققت فى بعض المراحل فى تقويض أشكال التبعية المباشرة  
وتحقيق دفعة من التنمية الصناعية ، فان طريق التطور الرأسمالى



وصل في النهاية الى طريق مسدود وأثبت عجزه عن بلوغ مستويات التطور التي تنطوى عليها — من الناحية النظرية — العلاقات الرأسمالية . وهكذا تشكل السمات النوعية لطريق التطور الرأسمالي في بلد تابع متخلف الأساس الجوهرى لفهم التجسيديات الخاصة للطابع الطفيلي للرأسمالية المصرية الذى وصل الى أشد تحققاته فداحة في عصر « الانفتاح » .

وفضلا عن ذلك ، فقد استوردت الرأسمالية المصرية منذ النشأة النزعات الاستهلاكية الترفيفية السفيفية من الغرب الامبريالى ، خاصة أنها نشأت من قلب طبقة كبار ملاك الأراضي بنزعاتهم الاستهلاكية الأصلية . كما اتسمت رأسماليتنا المصرية بأشكال عالية من التركيز وبأوضاع احتكارية دون أن تكون لها قاعدة تكنولوجية متطورة لتنتقد قوى الدفع الذاتى لتطوير القوى المنتجة وتوسيع السوق القومى والاستقلال به استقلا تاما . فهي وان كانت قد أقامت صناعات استهلاكية بنفس المستويات التكنولوجية الحديثة في الغرب الامبريالى ، الا أنها كانت صناعات مفتقدة للقاعدة التكنولوجية المحلية وغابت منها أهم فروع انتاج وسائل الانتاج ( صناعة الآلات ) والقسم الأعظم مما يلزمها من الصناعات الوسيطة ، لنشهد هيكلا صناعيا مشوها ومفككا ويحمل في صلب تكوينه عوامل الركود والتعفن السريع والأزمة وضيق السوق ومشكلات التمويل .

كذلك عرفت الرأسمالية المصرية منذ البداية دور البنوك في التمويل الصناعى ، وشهدنا بنك مصر يسيطر على مجموعة من الشركات الصناعية التى لعبت الدور القيادى في تطور الرأسمالية المصرية . كما أن أوضاع التركيز في الصناعة المصرية قبل ١٩٥٢ شديدة الشهرة (٦٦) . وكان من المنطقى أن تلعب أعلى أشكال الملكية الرأسمالية ( على رأسها الشركات المساهمة ) دورا حاسما



في بناء الرأسمالية المصرية منذ نشأتها المبكرة ، تلك التي لم تنتشر في الغرب الامبريالى الا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر (٦٧) . ورغم الدور الايجابى لهذا الشكل من الملكية ، الا أنه كان من المنطقى أن نشهد معه كل أمراض فصل الملكية عن الادارة وما صاحبها من احتراف السياسيين وكبار رجال الدولة فضلا عن الممولين ، العضوية الشكلية في مجالس ادارة عشرات الشركات (٦٨) . فضلا عن اتجاه البورجوازية المصرية نحو الصناعات الخفيفة ذات الربح المرتفع السريع ، كذلك رغم الدور التقدمى للحماية الجمركية ، الا أن الرأسمالية المصرية اتخذت منها وسيلة لتضخيم أرباحها على حساب المستهلكين من الطبقات الشعبية ، كما أدت الى اضعاف الحافز على التطور والابتكار .

واذا كانت مرحلة مابعد ١٩٥٢ ، بما أحدثته من تنمية صناعية نسبية ، واستقلال نسبى ، وتعبئة للفائض من خلال رأسمالية الدولة التي أحيطت بشعارات اشتراكية ديماجوجية ، قد أخفت على البعض خصائص الطابع الطفيلى لطريق التنمية الرأسمالية في ظل تقسيم العمل الدولى الامبريالى ، وقد خففت بالفعل من بعض جوانبه ، الا أن العديد من هذه الخصائص استمرت بأشكال أخرى ، وأطلقت العنان لعناصر أخرى جديدة ، أخذت تستفحل في عصر « **الانفتاح** » بعد أن تجاوزت البورجوازية الحاكمة مرحلتها التقدمية المعادية ( بشكل نسبى ) للاستعمار ، ولم يبق منها سوى أسوأ أمراض البيروقراطية في سياق استعادتها بعض الأشكال المباشرة للتبعية الاقتصادية .

فتلك الدفعة من التنمية الصناعية ، رغم ما أحدثته من تطوير معين للهيكل الصناعى ، الا أنها ظلت تدور داخل دائرة تقسيم العمل الدولى الامبريالى ، فقد كان مجرد توسع لاستراتيجية "حلال الواردات الاستهلاكية التي سارت على هديها الرأسمالية



المصرية منذ نشأتها ، بكل ما سبق الحديث عنه من تشوه واعتماد على القاعدة الصناعية للغرب الامبريالى . ولأن ظاهرة التصنيع المشوه تلك ، أصبحت تحتل وزنا هاما فى الهيكل الاقتصادى ، ولأنها أصبحت تشمل معظم البلدان المتخلفة ، لهذا يمكن القول أن تقسيما دوليا امبرياليا جديدا للعمل قد نشأ .

وكان من شأن تبعية الهيكل الصناعى المشوه لتقسيم العمل الدولى ، أن يؤدى الى احتدام مشكلات التمويل الصناعى الذى شكل أهم أركان العجز المزمن فى ميزان المدفوعات ، فالقاعدة الصناعية لا يتم بناؤها مرة واحدة للأبد ، وانما لا بد من تجديدها ( الاحلال والتجديد واعادة التأهيل ) بشكل دورى ، فضلا عن توسيعها . وما دامت هذه القاعدة المشوهة معتمدة على الآلات والمستلزمات الوسيطة المستوردة من الغرب الامبريالى ، فمن المنطقى أن يؤدى العجز فى ميزان المدفوعات الى أزمة مستعصية فى تجديد الانتاج الموسع ، بل أيضا فى تجديد الانتاج البسيط ، لنشهد ظاهرة الطاقات العاطلة المزمدة ذات الصلة الوثيقة بالعجز عن توفير مستلزمات الانتاج وقطع الغيار المستوردة وقدم الآلات التى انتهى عمرها الافتراضى ، ولنشهد مشكلات التضخم التى تقود فى النهاية الى ظاهرة المخزون السلعى الراكد عن التصريف نتيجة لضعف القوة الشرائية لجماهير الطبقات الشعبية فى ظل التضخم المستفحل والسياسة الرامية الى اطلاق العنان لارتفاع الأسعار .

ولم يؤد هذا التصنيع المشوه الى الافلات من تقسيم العمل القديم ( الزراعى / الصناعى ) ، بل لقد عمل على تكريسـه وتوسيعه ، ليتشابه تقسيم العمل الجديد ( صناعى / صناعى ) مع تقسيم العمل القديم ، ذلك أن مشكلات تمويل الهيكل الصناعى المشوه ، تطلبت تكريس الزراعة التصديرية التقليدية ( القطن )



وأضيف إليها الأرز والخضر والفاكهة الخ لتتوسع هذه الفروع على حساب انتاج الغذاء ، أى فى النهاية المزيد من تشويه الهيكل المحصولى الزراعى ، لتنشأ تبعية « **غذائية** » أو فجوة غذائية متزايدة ، مكنت الامبريالية الأمريكية من استخدام سلاح القمح فى فرض شروطها .

وكانت النتيجة فى النهاية عجز الصادرات الزراعية عن الوفاء بمتطلبات الواردات الغذائية ، ناهيك عن الواردات اللازمة للصناعة . وبحثا عن مخرج اتجهت البورجوازية المصرية الى مصادر أخرى للنقد الأجنبى تغلب عليها السمة الريعية : استنزاف البترول فى التصدير بدلا من تصنيعه أو حتى توفيره لمستقبل مهدد فيه بالنضوب ، قناة السويس ، والسياحة ، فضلا عن تصدير القوى العاملة ( تصدير البشر بدلا من السلع ) لتحتل هذه المصادر التى أطلق عليها « **الأربعة الكبار** » المصادر الرئيسية للنقد الأجنبى ، ولتشكل واحدا من أهم مظاهر الطابع الطفيلى للرأسمالية المصرية فى عصر الانفتاح ، بل ان اثنين منها يمثلان تبديدا للثروة الطبيعية ( البترول ) وللثروة البشرية ( تصدير العمالة ) .

ومن الجدير بالذكر أن استخدام سلاح الهجرة يرجع الى تاريخ قديم سابق على الانفتاح ، فقد أصدرت السلطات الحكومية عددا من القرارات لتشجيع الهجرة ابتداء من ١٩٦٧ فصاعدا . وفى وقت مبكر بعض الشيء كتب كمال الدين رفعت : وهو من أعمدة مرحلة « **البناء الاشتراكى** » : « **اتجهت الدولة الى ايجاد نوع من التناسب أو الموازنة بين السكان وموارد البلاد . . وهذا التناسب والتوازن يتحقق عن طريق تنمية موارد الثروة الزراعية والصناعية ، كما يتحقق عن طريق تصدير قوى بشرية للخارج** » ثم يعدد مزايا تصدير القوى البشرية فيما يلى « **المساعدة فى تحقيق**



التوازن بين زيادة السكان وزيادة الانتاج ، الاسهام في تخفيف حدة النمو السكاني وما يؤدي اليه من تخفيف أعباء تقديم الخدمات العامة للمواطنين ، استبعاد شبح البطالة الكلية أو الجزئية ، تشجيع المزيد من الهجرة ( ! ) ، فضلا عن ذلك فان الاقبال على الهجرة يعتبر من الحلول المساعدة لمشاكل النقل والاسكان وباقي الخدمات العامة ، كما أنه من عوامل الزيادة في الدخل القومي من العملا الصعبة « بل يقول في موضع آخر « واذا كانت الدولة تحرص على الفنيين من أبنائها فانها مع ذلك لا توصل الأبواب أمام من يطلب العمل أو الهجرة خارج البلاد ، لأن المهاجر سوف يكون مصدرا من مصادر الدخل لأهله ووطنه » . وفي مجال المفاضلة بين تصدير القوة البشرية الى أوربا وأمريكا وبين تصديرها الى الدول العربية ، يفضل كمال الدين رفعت الوجهة الأخيرة مضافا عليها القداسة القومية فيقول « ولا مرأى في أننا كعرب نعتز بقوميتنا ونؤمن بأن الوطن العربي هو قبلتنا التي تهم وجوهنا شطرها دائما . ومن ثم يجب أن نعمل على تشجيع الهجرة اليه لتلبية احتياجاته من الخبرات والكفايات الفنية ، وأن تذلل الصعاب التي قد تعترض تحقيق هذا الهدف القومي » .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن تشجيع الهجرة والعمل في الخارج اقترن باجراءات مالية معينة لاجتذاب المدخرات ، فكما يذكر كمال الدين رفعت نفسه « استحدث البنك الأهلي المصري منذ عام ١٩٦٧ جهازا جديدا يسمى « جهاز أمناء الاستثمار » يقوم بأعمال الوكالة عن عملائه في كافة المجالات المالية والاقتصادية والمصرفية والقانونية التي قد يطلبون من الجهاز مباشرتها داخل الجمهورية العربية المتحدة ، ومنهم المهاجرون المصريون » . كذلك صدر في أول يونيو ١٩٦٨ « قرار السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتعديل بعض أحكام لائحة الرقابة على النقد والذي بموجبه أصبح المصريون المهاجرون يعاملون معاملة غير المقيمين ،



ومن ثم أصبح لهم الحق في فتح حسابات غير مقيمة خارجية بأسمائهم ومنحهم العلاوة التي تمنح عند تجميع مدخرات المصريين العاملين بالحكومة بدولتي الكويت وليبيا والتي تقدر بحوالى ٣٥ ٪ من الأسعار المعلنة « (٦٩) ومن الواجب الإشارة الى أن عام ١٩٦٨ نفسه كان بدء العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

وبطبيعة الحال أن نظام تشجيع الهجرة والعمل في الخارج خضع قبل عصر الانفتاح لعدد من الضوابط ، الا أنها لم تكن السبب الرئيسى في المحدودية النسبية لأعداد المهاجرين والعاملين في الخارج . ولكن السبب الرئيسى كان يكمن في محدودية استيعاب الأسواق العربية . وعند ما حل عصر الثروة البترولية بعد ١٩٧٣ وسالت الأموال أنهارا في أيدي مشايخ البترول العرب ، شهدنا حلم تصدير القوة البشرية المصرية يتحقق بسرعة بتلك الصورة التي شهدناها وبذلك الآثار العميقة على كل شيء تقريبا في البلاد .

وفي أول سبتمبر ١٩٧٦ يكتب الدكتور لطفى عبد العظيم مقالا بعنوان « وهم اسمه زيادة الصادرات السلعية » وفيه يستعرض أوضاع العجز عن تنمية الصادرات السلعية لينتهى الى القول « . . . ليس هذا بدعوة الى اليأس ولكن الى الواقعية المفيدة . . . اننا على الأقل في الأمد القصير لا يمكن أن نعول على صادراتنا السلعية في الأزمة الاقتصادية العنيفة التي نواجهها حاليا . بل ان ذاك يتطلب حولا جذرية لن تظهر نتائجها الا في الأمد المتوسط . وما المخرج إذن ؟ اننا على يقين من أن الحل الوحيد انما يكمن في تركيز الاهتمام والجهد على صادراتنا الحقيقية . ألا وهى السياحة والقوى البشرية . والتي تمتاز بأن عائدها يتحقق فورا دون انتظار لما يطلق عليه فترة تفريخ الاستثمار « (٧٠) .



ومن الواضح أن لهجة الدكتور لطفى عبد العظيم اختلفت بشكل عظيم عن لهجة كمال الدين رفعت ، فالأزمة الاقتصادية العنيفة ، على حد تعبيره أصبحت تلقى بظلمها . وبعد أن كان المخرج عند كمال رفعت يتضمن تصدير القوى البشرية الى جانب زيادة الثروة الزراعية والصناعية ، أصبح المخرج عند الدكتور لطفى يقوم على مفاضلة حاسمة للسياحة وتصدير القوى البشرية على الاستثمار الصناعى والزراعى ( الانتاجى ) الذى يحتاج الى انتظار « فترة تفريخ الاستثمار » .

ولا شك أن أكثر من ١٠ سنوات من هذا الطريق كافية تماما لأن تكون أمدا متوسطا والذى انتظر منه الدكتور لطفى ظهور النتائج ( الايجابية بالطبع ) .

ولكن النتيجة كانت على العكس من التوقعات والأمانى ، فتعاظم تشويه الهيكل الاقتصادى وتفاقم طابعه الطفيلى ، حيث زاد الدخل المتحقق فى القطاعات غير الانتاجية ( التوزيع والسياحة والخدمات ) من ٤٠.٢ ٪ الى ٤٥.٧ ٪ من اجمالى الدخل القومى فيما بين سنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٣/٨٢ . وقطاع التجارة بالذات زاد نصيبها من ١٠.٨ ٪ الى ١٩.١ ٪ أى تضاعف تقريبا . كذلك زاد نصيب البترول ( وهو قطاع ريعى أكثر منه انتاجى ، فضلا عن أن تصديره خاما يوثل استنزافا مباشرا للثروة الطبيعية للبلاد ) الى ١٨.٥ ٪ .

وفى المقابل هبط نصيب الزراعة فى الدخل القومى من ٣.١ ٪ الى ١.٨ ٪ فى نفس الفترة . والصناعة من ١٨.٣ ٪ فى ١٩٧٤ الى ١٢.٤ ٪ فى ٨١/٨٠ وهى وان كانت قد عادت الى الزيادة لتصل الى ١٦.٦ ٪ ، الا أن ذلك يرجع فى المحل الأول الى زيادات سعرية .



والصورة نفسها نجدها منعكسة في هيكل توزيع العمالة بين مختلف فروع الاقتصاد فقد انخفضت العمالة في القطاعات السلعية من ٦٣٢٪ سنة ١٩٧٤ الى ٥٤٤٪ في ١٩٨٣/٨٢ . ويعود النقص أساسا الى الزراعة التي انخفض نصيبها من العمالة من ٤٦٦٪ الى ٣٥٥٪ . أما الصناعة فقد ظلت تدور حول ١٢٥٪ طوال الفترة . وفي المقابل زاد نصيب قطاع النقل والتوزيع ( التجارة والمال والسياحة ) من ١٤٪ الى ١٥٤٪ . أما الزيادة في قطاع الخدمات فقد كانت مريضة حيث زاد نصيبها من ٢١٣٪ الى ٣٠٢٪ في نفس الفترة (٧١) .

ومن الواضح أن هذه الصورة ذات الطابع الطفيلي التي اتسم بها الاقتصاد البورجوازي في عصر « **الانفتاح** » تعود الى تناقضات طريق النمو الرأسمالي وأزمته المستعصية ، وليس الى الميول الشريرة للبورجوازية « **غير المنتجة** » . فالتورم التجاري والخدمى الملحوظ كان النتيجة الحتمية للبحث عن مخارج لتمويل القطاعات الانتاجية ، في تلك المصادر الأربعة الكبار سابقة الذكر . ويمثل تصدير القوى البشرية بالذات واحدا من أهم أسباب تلك الظاهرة ، بما جلبته من تحويلات نقدية ومن ثم تعاظم الطلب على السلع الاستهلاكية ليس عند هؤلاء العاملين في الخارج وأسرههم وحدهم ، ولكن أيضا نتيجة لسلسلة تفاعلات تعمل على أحداث رخاء زائف لدى قطاع ملحوظ من البورجوازية الصغيرة ، فضلا عن تفاقم النزعة الاستهلاكية السفهية للبورجوازية الكبيرة السائدة . وكل ذلك في ظل جمود القطاع الانتاجي وعجزه عن الوفاء بهذه الاحتياجات ، الأمر الذي أدى الى تلبية هذا الطلب الاستهلاكي الجديد عن طريق الاستيراد من الخارج ، ليكون واحدا من أسباب فتح باب الاستيراد على مصراعيه رغبة في جذب العاملين في الخارج الى الشراء من السوق المحلية بدلا من اصطحاب احتياجاتهم معهم من الخارج والاستفادة بالتالى من تحويلاتهم للنقد



الأجنبي . ومن المنطقي أن يصاحب ذلك تحول عظيم في نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وتضخم تجارة السوق السوداء في النقد الأجنبي . ومما يؤكد هذا الترابط اقتران تشجيع الهجرة والعمل بالخارج في نهاية الستينات بالاجراءات المالية والنقدية التي سبق أن تعرفنا عليها من خلال كمال الدين رفعت ، والتي حملت الاتجاهات الحالية في السياسة الاقتصادية بصورة جنينية في اطار اتجاه كان لا يزال معاكسا .

ورغم كل ذلك ، لم تتح تلك المخارج الزائفة بكل ما انطوت عليه من تناقضات وتبديد ونزعات استهلاكية ، حل أزمة التمويل بالنقد الأجنبي . لتشهد من جهة تضخم القروض من المعسكر الامبريالي والتي ذهب معظمها الى القطاعات الانتاجية وعلى رأسها الصناعة في القطاع العام الصناعي . ومن جهة ثانية استمرار العجز عن تزويد الصناعة بكفايتها من النقد الأجنبي لتجديد الآلات وإعادة التأهيل وكذلك حاجاتها من مستلزمات الانتاج الوسيطة وقطع الغيار ، ومن ثم استمرار ظاهرة الطاقات العاطلة بل واستفحالها أكثر فأكثر .

ولا ينبغي النظر الى أحجام القروض فقط ( والتي يعرف الجميع أنها وصلت الى أرقام فلكية وان كان الرقم الدقيق غير معروف بالضبط ) . وانما ينبغي النظر أيضا الى استخداماتها في مختلف فروع الاقتصاد ، تلك التي توضح المدى الذي وصلت اليه تبعية القطاعات الانتاجية من خلال أخطر أشكال التبعية المتمثل في قروض الدولة من الغرب الامبريالي . ويكفي في هذا المجال التعرف على توزيع مخصصات القروض الأمريكية .

ومن الجدول رقم ( ١ ) يتضح أن القطاع الصناعي حصل على ٣٩ر٨ ٪ من اجمالي « المساعدات » الأمريكية . وحصلت



القطاعات الانتاجية والمرتبطة بها ككل على حوالى ٧٠ ٪ .  
 فمشروعات البنية الأساسية ليست بعيدة عن الانتاج ، وقد كان  
 نصيبها ٢٦٨ ٪ ومعظمها موجه الى الكهرباء ( وهى قطاع  
 صناعى ) والنقل والمواصلات ( السكك الحديدية وقناة السويس  
 والمواصلات السلكية واللاسلكية ) الخ ..

### جدول رقم ( ١ )

الموقف المالى الكامل « للمعونة » الاقتصادية الأمريكية  
 خلال الفترة من عام ١٩٧٥ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣ (٧٢)

المبالغ المخصصة بالمليون جنيه	نسبة مئوية ٪	
٢٠٦٥	٢٤ر٢	المعونة الغذائية
٣٣٨٨	٣٩ر٨	المعونة الاقتصادية :
٢٤٩	٢ر٩	١ - قطاع الصناعة
٢٢٨٣	٢٦ر٨	٢ - قطاع الزراعة
٥٣٣	٦ر٣	٣ - البنية الأساسية
٦٤٥٣	٧٥ر٨	٤ - التنمية الاجتماعية ونقل التكنولوجيا
٨٥١٨	١٠٠ر٠	اجمالى المعونة الاقتصادية
		الاجمالى العام

ومن الجدول رقم ( ٢ ) يتضح أن القطاع الخاص الصناعى  
 لم يحصل على أكثر من ٣٩ ٪ من اجمالى القروض المخصصة



جدول رقم ( ٢ )

توزيع قروض القطاع الصناعي  
من الولايات المتحدة الأمريكية (٧٣)

بالمليون جنيهه	%	المبالغ المخصصة	نسبة مئوية
١ — الاستيراد السلعى	٢٨٢٤	٨٣ر٤	
٢ — المشروعات الصناعية	٤٣٤	١٢ر٨	
٣ — المشروعات الاستثمارية ( قطاع خاص )	١٣٠	٣ر٨	
اجمالى	٣٣٨٨	١٠٠ر٠	

للصناعة ، أى أن القطاع العام الصناعى هو المقرض الأساسى .  
ويلاحظ أيضا أن قروض القطاع تتوزع بين شكلين : الأول  
القروض المخصصة للمشروعات الصناعية ولم يتجاوز نصيبها  
١٢ر٨ % أما الشكل الثانى فهو ما يسمى بالقروض السلعية وكان  
نصيبها ٨٣ر٤ % . وهى قروض تتميز بأنها موجهة للحصول على  
مستلزمات الانتاج وقطع الغيار والتجديدات الجزئية ، أى أن  
الجانب الأعظم من قروض القطاع العام الصناعى موجهة لتجديد  
الانتاج البسيط أو ما يمكن أن نسميه « **الفداء اليومى** » للصناعة  
من أجل ادارة عجالات الانتاج فى الهيكل الصناعى القائم . ومن  
الواضح أن توقيف هذا النوع من القروض يعنى اصابة الصناعة



بالشلل التام . الأمر الذى يعنى أننا ازاء قروض لبورجوازية تملك هيكل انتاجيا مشوها ومريضا ، وبلغ به المرض الى حد العجز عن الاعتماد على النفس حتى فى ادارة عجالات الانتاج ، كما يعنى ايضا الأسلوب الامبريالى المخطط والقصدى فى توجيه الاستثمارات بشكل يعاظم من تعميق تبعية الهيكل الانتاجى على تلك الصورة الخطيرة . فضلا عن الشروط الامبريالية المغلفة التى تفرضها فى ظل تلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية .

وفى وضع كهذا من المستحيل أن يحصل القطاع الصناعى على كفايته من النقد الأجنبى ، ويمكننا التعرف على حجم التبديد الناجم عن ظاهرة الطاقات العاطلة من البيانات الموجزة التالية عن متوسط الفترة من ( ٧٠/٧١ الى ١٩٧٧ ) وهى أحدث بيانات متوفرة (٧٣) .

١ - يصل التبديد الناشئ عن الفجوة بين الطاقة القصوى للقطاع الصناعى وبين الطاقة المتاحة ٣١ ٪ فى الصناعات المعدنية الأساسية ( وهى أسوأ حالة ) ٧ ٪ فى المنتجات المعدنية والمعدات ( كأفضل حالة ) وباقى الصناعات تدور الطاقة المبددة حول نسبة ٢٠ ٪ . وهذه الطاقة المبددة ناشئة عن تشويه داخل خطوط الانتاج نفسها يتمثل فى اختناقات فى طاقة بعض الخطوط تجبر الخطوط الأخرى على العمل بأقل من طاقتها .

٢ - ولكن الطاقة المتاحة بدورها لا تستغل بالكامل ، لتصل الطاقة المبددة نتيجة للفجوة بين الطاقة المتاحة وبين الطاقة المستغلة فعليا ، الى ٢٢ ٪ ( كمتوسط للفترة المذكورة ) فى حانة الصناعات الكيماوية ، ١٠ ٪ فى الغزل والنسيج .

والأسباب تعود فى المحل الأول الى قدم الآلات ونقص مستلزمات الانتاج المستوردة من ناحية ، وإلى المخزون السلعى



الراكد ( من السلع تامة الصنع ) والذي يدفع الى تخفيض الطاقة بشكل قصدي تفاديا للمزيد من تراكم المخزون . أى أن الأسباب تعود في المحل الأول الى عواقب التبعية التكنولوجية من ناحية وإلى علاقات الاستغلال البورجوازي ، التى تضعف بحدتها المتزايدة من قوة الجماهير الشعبية الشرائية . مع ملاحظة أن هذه الأرقام الرسمية ترسم للواقع صورة وردية .

٣ — وتقدر الزيادة في الانتاج الصناعى نتيجة التغلب على هذين الشكلين من تبديد الطاقة الانتاجية الى ٧٥٪ في صناعة المنتجات المعدنية الأساسية ( التى من المفترض أن تمثل أهم فرع صناعى في القطاع العام ) ، ٢٣٪ في الصناعات الغذائية . ومعظم الصناعات الباقية بأكثر من ٣٠٪ . أى أن ثلث الانتاج الصناعى يتم تبديده بشكل عام .

٤ — تضاعفت الطاقة العاطلة تقريبا في الفترة المذكورة حيث زاد الرقم القياسى من ١٠٠ الى ١٨١ ، الأمر الذى يعنى أن هذه الظاهرة تتزايد ولا تنقص .

والى جانب تبديد الطاقة الانتاجية ، يتم تبديد الانتاج السلعى في صورة مخزون راكد . ويكفى أن نذكر رقم سنة ٨٢/٨١ ( وهو أحدث بيان متوفر ) فقد بلغ المخزون الراكد في القطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة وحدها ( أى عدا صناعات الأدوية ومواد البناء والصناعات الحربية وغيرها التابعة لوزارات أخرى ) ٢٦ مليار جنيه منها ٨٠٠ مليون جنيه ( عبارة عن سلع تامة الصنع وغير تامة الصنع وبضائع لذى الغير وبضائع بغرض البيع ) . والباقى خامات ووقود وقطع غيار الخ . . والرقم الأخير يمثل حوالى ٦٠٪ من اجمالى القيمة المضافة المنتجة في تلك السنة (٧٤) ويجب أن نلاحظ أن الأرقام السابقة تمثل المخزون



المتراكم من السنوات السابقة . كما يجب أن نلاحظ أنه من الضروري وجود مخزون سنوئ من المواد الخام وقطع الغيار من أجل ضمان استمرار العملية الانتاجية بدون انقطاع ، أو من المواد تمام الصنع لضمان استمرار تدفق السلع في السوق دون اختناق ، ولكن عند ما يتجاوز ذلك المخزون حدودا معينة نكون أمام ظاهرة مرضية وركود في التصريف ، وهو ما تكشفه البيانات السابقة . وهكذا فان الطاقات العاطلة والمخزون السلعي أصبحا عنوانا عريضا لمشاكل القطاع العام الصناعى الذى ما زال يمثل العمود الفقرى للصناعة المصرية ، واذا كانت تلك الطواهر ترتبط في الغرب الامبريالى بفائض رؤوس الأموال والأزمات الدورية ، فانها في بلادنا ترجع الى أزمة التمويل ( أى نقص رؤوس الأموال ) والتبعية للرأسمالية العالمية في تشابكها مع العلاقات البورجوازية المتخلفة .

ويعانى القطاع العام فضلا عن ذلك من تضخم بيروقراطى مقترن بسوء الادارة وفسادها ، وهى ظاهرة وثيقة الصلة بالطابع القومى البورجوازى للتأميمات ومصادرة الحريات النقابية والحريات الديمقراطية في المجتمع عموما . وهى أيضا ظاهرة طفيلية تؤدي الى تبيد قوة العمل في أعمال ادارية متضخمة غير منتجة حتى داخل القطاع العام الصناعى نفسه ، فضلا عن تبيدها للفائض . ومن واقع بيانات عن القطاع الصناعى التابع لوزارة الصناعة في سنة ٨٢/٨١ . نجد أن عدد العاملين في مركز الانتاج لم يتجاوز ٥٤٨ ٪ من اجمالى عدد العاملين ، علما بأن هذه النسبة تتضمن وظائف الاشراف والادارة الانتاجية . وكان نصيب الخدمات الصناعية ٢٥٢ ٪ ، أما باقى العاملين ونسبتهم ٢٠ ٪ فكانوا من نصيب مراكز النشاط التسويقي ( لاحظ أن جزءا من نشاط التداول لا بد أن يقوم به القطاع الصناعى نفسه ) والادارى والخدمات الاجتماعية وعمال آخرون (٧٥) .



وثمة ظاهرة أخرى تتمثل في تضخيم تكاليف الاستثمارات وتشوه هيكل توزيعه على عناصره العينية المختلفة . ففي ١٩٧٨ بلغ الانفاق الاستثماري على الأراضي والمباني الادارية والتشييدات والأثاث والتجهيزات ٥١٢ ٪ من جملة الانفاق الاستثماري ؛ بينما لم يتجاوز الانفاق على الآلات والمعدات ٣٣ ٪ فقط ، ووسائل النقل والانتقال ١٠٥ ٪ والأخيرة ليست خالصة لوسائل نقل السلع ، وإنما يدخل فيها وسائل الانتقال للأفراد ونسبة عظيمة منها تخصص بالطبع للصفوة الادارية . . ومعنى ذلك أن أرقام الاستثمار تتضمن في الأساس انفاقا مظهريا أكبر حجما من الاستثمار الانتاجي ، فضلا عن أن تضخم الانفاق على التشييدات والمباني الادارية الفخمة يعود إلى فساد قطاع المقاولات . ومما يثير الانتباه أن يبلغ الانفاق على المباني الادارية ٦٣٤٥ مليون جنيه في ( ٨٢/٨٣ ) ، بينما لم تحصل المباني السكنية الا على ٤٩٦ مليون جنيه فقط ، والأخيرة تمثل ثلث الانفاق على الأثاث ومعدات المكاتب التي بلغت ١٤٨٨ مليون جنيه (٧٦) .

ويلاحظ أن الأرقام السابقة تتعلق باجمالي الانفاق « **الاستثماري** » العام ( اداري ، هيئات ، شركات قطاع عام ) . وومن المنطقي أن تختلف تلك النسب في القطاع العام الصناعي ولكن التشويه يظل قائما .

ويستكمل ملامح الصورة القاتمة ، الجهاز البيروقراطي للدولة الذي تضخم بصورة سرطانية منذ ١٩٥٢ ، حيث لم يكن عدد العاملين المدنيين يتجاوز في تلك السنة ٩٥ ألف موظف ، فأصبح في ١٩٨٠ : ٢١ مليون ، أي تضاعف حوالي ٢٢ مرة في تلك الفترة . ويعنى ذلك أن الجهاز البيروقراطي ( المدني فقط ) يلتهم ١٩ ٪ من اجمالي عدد العاملين في مختلف فروع النشاط الاقتصادي ( الانتاجي وغير الانتاجي ) (٧٧) .



وقد بلغ اجمالى الانفاق على الجهاز الادارى للدولة ( جارى  
وجديد ) ( <sup>٧٨</sup> ) حوالى ٤ر٨ مليار جنيه ( فى سنة ١٩٧٩ ) بنسبة  
٣٦ر٧ ٪ من الدخل المحلى الاجمالى بسعر السوق . ويلاحظ أن  
التعليم كان نصيبه من هذا الانفاق ٨ر٤ ٪ فقط والصحة ٣ ٪ .  
ولكن يلاحظ أن هذا الانفاق على ضآلته ليس كله خالصا للتعليم  
والصحة ، ذلك أنهما يعانيان كآى مجال آخر من التضخم  
البيروقراطى . فقد بلغ اجمالى أعداد العاملين بوزارتى التربية  
والتعليم والتعاليم العالى والجامعات بما فيها جامعة الأزهر ٥٨٥  
ألف موظف ٨ ١٩٧٨ ، على حين أن عدد المدرسين فى سنة ١٩٧٦  
( لا تتوفر بيانات عن عام ١٩٧٨ ولكن المقارنة تظل ممكنة ) فى  
القطاع الحكومى لم تتجاوز ٢٤٨ ألف مدرس بنسبة ٤٢ر٤ ٪ ، أى  
فى مقابل توظيف مدرس واحد يوظف ٥ر١ من الإداريين وغيرهم .  
ونفس الشئ نجده فى قطاعات الخدمات الصحية ، حيث بلغ عدد  
العاملين فيه حوالى ١٩٠ ألفا ، بينما كان عدد الأطباء فى جميع  
التخصصات وكذلك الممرضين والممرضات والفنيين فى الأشعة  
والتحاليل الخ ٦٨ ألف فقط بنسبة ٣٥ ٪ أى فى مقابل توظيف كل  
طبيب أو ممرض أو صيدلى الخ يوظف اثنان من الكتبة والإداريين  
والسعاة ! وناهيك عن سوء خدمات التعليم والصحة وتحيزهما  
الطبقى .

وكل هذه الظواهر ، هى ظواهر ركود وتبديد للعمل  
الاجتماعى والفائض الاقتصادى . وهل ينفصل ما سبق عن العنصر  
السياسى الملازم للطابع الطفيلى للحلف البورجوازى السائد ،  
ونعنى به الرجعية السياسية الشاملة فى كل شئ ، وفقدان  
الطاقات الوطنية ؟

أخيرا فان العنصر المتعلق بالجريمة الاقتصادية والفساد  
السياسى والمضاربة والسوق السوداء الخ .. لا يمكن النظر اليه



في ذاته ومنفصلا عن كل تلك الخصائص التي تسم طريق النمو  
الرأسمالي في ظل السيطرة الامبريالية ، والذي انتهى الى كل  
تلك الظواهر الطفيلية وغيرها . فهي وحدها القمينة بتفسيره  
ووضع أيدينا على جذوره ، باعتباره مجرد صارخ لتلك الميول  
الأشد أثرا والأعمق غورا في تبيد العمل الاجتماعي والفائض  
الاقتصادي وتعويق تطور القوى المنتجة .



## الهوامش

(١) خليل أبو راشد ، كتابات مصرية ، دار الفكر الجديد ، بيروت ، العدد الثالث ، يوليو ( تموز ) ١٩٧٥ ، ص ٥٠ .

(٢) بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ بقصر أعمال مقاولات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات هيئة الحكومية على الشركات التي تساهم فيها الحكومة والمؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأسمالها ، نقول بعد صدور هذا القرار وجدت شركات المقاولات الكبرى والمتوسطة نفسها في موقف لا تحسد عليه ، في وقت مثلت الاستثمارات العامة المجال الرئيسي لأعمال المقاولات ، ومن ثم طالبت بدخولها القطاع العام ( أى التأميم الجزئى ) وهو أفضل بكثير من توقفها عن العمل . وقد يقال أن هذه الشركات كان يمكن أن تمارس نشاطها من الباطن ، ولكن في الحقيقة أن شركات الباطن هي غالبا شركات صغيرة نسبيا ، وكان هناك من الضوابط التي تحول دون التعاقدات الكبيرة من الباطن . وبالفعل فقد صدر القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦١ في شأن جواز السماح بقبول بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة في القطاع العام بنسبة ٥٠٪ من رأسمالها ، وطبق هذا القانون على ٢٠ شركة ومنشأة . وبطبيعة الحال انتهى الأمر في النهاية بالتأميم الكامل . ( النشرة التشريعية يوليو ١٩٦١ ص ٢٢٥٣ ، سبتمبر ١٩٦١ ص ٢٣٦٠ - ٢٣٦٣ ، يوليو ١٩٦٣ ص ١٧٣٣ - ١٧٣٨ - كذلك مقال د. عبد الرازق حسن : عرض للتطور الاقتصادي ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، أغسطس ١٩٦٣ ، ص ٤٦ - ٤٧ ) .

(٣) د. إبراهيم العيسوي : اصلاح ما أفسده الانفتاح ، صدر في سلسلة كتاب الأهالي ، مقال الطفيلية معناها وكيفية محاصرتها ، ص ١٩١ .

(٤) نفسه ، ص ١٩٣ .

(٥) نفسه ، ص ١٩٤ .

(٦) نفسه ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٧) نفسه ، ص ١٩٥ .



(٨) نفسه ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٩) نفسه ، ص ١٩٦ .

(١٠) نفسه ، ص ٢٠٢ .

(١١) نفسه ، ص ٢٠٢ .

(١٢) نفسه : ص ٢٠٣ .

(١٣) نفسه : ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(١٤) نفسه : ص ٢٠٤ .

(١٥) نفسه : ص ٢٠٤ .

(١٦) د. محمود عبد الفضيل : مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح ،  
مجلة الطليعة ، مايو ١٩٨٤ ، ص ٥٢ .

(١٧) د. محمد عبد الشفيع عيسى : الرأسمالية الطفيلية في مصر .. هل هي  
مفهوم علمي ، مجلة الطليعة ، أكتوبر ١٩٨٤ ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(١٨) نفسه : ص ١٠٩ .

(١٩) اذا تجاوزنا عن أن ظروف بلادنا ( هيمنة العلاقات البورجوازية في  
السلطة والسوق ) لم تعد تتوافر فيها شروط استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية ،  
أي الثورة البورجوازية الديمقراطية الجديدة - المتمثلة في هيمنة العلاقات الاقطاعية  
التي تمثل في ذات الوقت القاعدة الاجتماعية للتبعية الامبريالية : نقول اذا ما  
تجاوزنا عن كل ذلك وقبلنا مؤقتا صحة استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية ،  
فان ربط هذه الاستراتيجية باقامة نظام رأسمالي هو خطأ فادح ، ذلك أن الهدف  
منها هو التعجيل بولوج المرحلة الثانية من الثورة ( أي الثورة الاشتراكية ) وليس  
تأجيلها لتصبح مهمة الطبقة العاملة بناء الرأسمالية وليس هدمها .

(٢٠) موريس دوب : نظريات القيمة والتوزيع منذ آدم سميث ، نشر جامعة  
كمبريدج ، الطبعة الانجليزية ، ١٩٧٣ ، ص ٥٤ .

(٢١) ماركس ، نظريات فائض القيمة ( الجزء الرابع من رأس المال ) ،  
المجلد الأول ، الطبعة الانجليزية ، دار التقدم ، ١٩٦٩ ، ص ١٦٣ .



- (٢٢) موريس دوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .  
 (٢٣) كارل ماركس ، نفس المرجع السابق ، ص ١٦٤ .  
 (٢٤) نفسه : ص ١٦٠ .

(٢٥) يشير ماركس الى أنه ، والى أن معاصريه من الاقتصاديين الانجليز والفرنسيين ، يستخدمون كلمة الدخل ( الايراد ) بمعنى مزدوج ، أولهما للدلالة على فائض القيمة ، وثانيهما للدلالة على الجزء المستخدم في استهلاك الرأسمالى ، والمعنى المستخدم للكلمة هنا وفيما يلى ذلك ، هو المعنى الأخير ، ما لم نشر الى خلاف ذلك ( كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، الترجمة العربية ، راشد البراوى ، ص ٥٦١ ) .

(٢٦) ماركس ، نظريات فائض القيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

- (٢٧) نفسه : ص ١٥٧ .  
 (٢٨) نفسه : ص ١٥٨ .  
 (٢٩) نفسه : ص ١٥٨ .  
 (٣٠) نفسه : ص ١٥٢ - ١٥٣ .  
 (٣١) نفسه : ص ١٥٨ .  
 (٣٢) نفسه : ص ١٥٢ .

(٣٣) كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، الترجمة العربية ، راشد البراوى ، ص ١٤٢ - ١٤٣ ، روجعت على الطبعة الانجليزية ، دار للتقدم ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٦ .

ويلاحظ أن ترجمة د. راشد البراوى غير دقيقة ، بل تعطى أحيانا معنى مخالفا ، فبالعبارة الأخيرة على سبيل المثال يترجمها البراوى كما يلى « ولا تخذ للعمل نفسه مظهر عمل المنتج ، بدلا من « وكان العمل نفسه عملا منتجا » . ومن هنا فصاعدا سوف ندقق كل المقتبسات من رأس المال على الطبعة الانجليزية ، ولكننا لن نشير الى الطبعة الانجليزية الا عند الحاجة لمثل تلك التحقيقات ، حتى يسهل على القارئ الرجوع الى الترجمة العربية ، طالما كانت صالحة .



(٣٤) نفسه : الترجمة العربية ، ص ١٤٦ .

(٣٥) كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الثاني ، الترجمة العربية ، راشد

للبراوى ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٣٦) كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، الطبعة الانجليزية ، دار

التقويم ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٦ ، ص ٤٧٦ . ويلاحظ أن د . راشد البراوى ذكر في ترجمته

مرة أن تلك الطريقة في التعريف « ... ثلاثم تماما الشكل الرأسمالى من الانتاج ،

( ص ١٤٣ ) . ونترجمها مرة أخرى بأنها « ... لا ثلاثم مطلقا الشكل الرأسمالى من

الانتاج ، ( ص ٤٧٥ ) . وكلا الترجمتين خطأ كما هو واضح ، فالمقصود هو

صلاحية التعريف ، ولكن مع التعديل المناسب للعلاقات الانتاج الرأسمالية .

(\*) نفس المرجع السابق ، ص ٤٧٦ .

(٣٧) الطليعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ .

(٣٨) نستخدم الدخل هنا بمعنى فائض القيمة ، أنظر الملاحظة رقم ٢٥ .

(٣٩) كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .

(٤٠) أثناء كتابة هذه الدراسة ، ظهر في مجلة الطليعة رد الدكتور محمود

عبد الفضيل على مقال د . محمد عبد الشفيع عيسى ، وتعرض مرة أخرى للنقطة التى

نناقشها هنا ، وقال ما يلى :

« ... أنه يمكن الحديث عن : عمل منتج ، و « عمل غير منتج ، بالرجوع

الى كتابات الاقتصاديين الأقدمين من رواد المدرسة الكلاسيكية ( آدم سميث ،

ربكاردو ، ماركس ) كذلك يمكن تصنيف الأنشطة الى « أنشطة انتاجية ، تخلق

دخلا جديدا ، و « أنشطة غير انتاجية » لا تخلق دخلا وقيما جديدة ، وانما تمتص

الدخول والقيم السابق توليدها ... ولكن القول بأن هناك « رأسمالية منتجة ،

وأخرى « غير منتجة » لا يتم بنفس السلسلة المنهجية ، لان هذه التفرقة تصطم

بتحديد معايير « انتاجية » الرأسماليين وفقا لدورهم في تنظيم العملية الانتاجية

... » وهنا اقترب الدكتور بنفسه من جذور أخطائه ، ولكنه للأسف ترك المسألة

مفتوحة ، ولو أنه استمر فى تتبع للنتائج المترتبة على تلك المقدمات ، لا تنتهى الى

للتخلّى عن فكرة البورجوازية « المنتجة » وقرينتها « غير المنتجة » .



(٤١) ماركس ، رأس المال ، الجزء الثالث ، الترجمة العربية ، ص ٢٩١ .

(٤٢) ماركس ، رأس المال ، الجزء الثاني ، الترجمة العربية ، ص ١١ .

(٤٣) ماركس ، رأس المال ، المجلد الثالث ، الترجمة العربية ، ص ٣٤٨ -

٣٤٩ ، ومن المهم الرجوع الى فصل « حقائق تاريخية عن رأس المال التجارى »  
كله .

(٤٤) ماركس ، نفسه ، ص ٢٨٥ .

(٤٥) ماركس ، نفسه ، ص ٢٩٢ .

(٤٦) والمدهش أن وزير الداخلية نفسه كان في نظرهم بريئا من المسئولية ،

فقد ورد ذلك في صورة خطاب مفتوح موجه الى وزير الداخلية على صفحات جريدة

« صوت الفلاحين » تشكو فيه من استفزازات رجال المباحث ، التى على حد قولهم

« تساعد الى حد كبير على تفتيت وحدتنا » ، أى الوحدة مع النظام .

انظر د . رفعت السعيد ، منظمات اليسار المصرى ( ١٩٥٠ - ١٩٥٧ ) ، دار

الثقافة الجديدة ، ص ٨١ .

(٤٧) ماركس ، نفسه ، ص ٧٤ .

(٤٨) ماركس ، رأس المال ، الجزء الاول ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٤

(٤٩) ماركس ، نفسه ، ص ٢١٦ .

(٥٠) ماركس ، نفسه ، ص ١٣٦ - ١٣٧ ( الهامش ) .

(٥١) ماركس ، نفسه ، ص ٥٧١ .

(٥٢) ماركس ، نفسه ، ص ١٥٤ .

(٥٣) س . س . اشتين ، الانقلاب الصناعى ، ترجمة احمد عبد الخالق ،

الألف كتاب ، مكتبة نهضة مصر ، ص ١٤ ، الهامش .

(٥٤) ماركس ، المرجع السابق ، ص ٥٦٢ - ٥٦٣ .

(٥٥) ماركس ، رأس المال ، الجزء الثالث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧٨ .

(٥٦) لينين ، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ، المؤلفات المختارة ( ٦

مجلدات ) ، الترجمة العربية ، ج ١ م ٢ ، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ .



(٥٧) لينين ، نفسه ، ٤١٨ .

(٥٨) الطليعة ، عدد سبق فكره ، ص ١١٠ .

(٥٩) لقد رأى د. عبد الفضيل في هذا الفهم الذى استخلصه د. عبد الشفيق من لينين عن طفيلية الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية ، تأكيداً لنظريته « الفئة الطفيلية » وبالتالي لم يجد مبرراً لعدم تطبيقه على الرأسمالية المصرية كما يذهب الدكتور عبد الشفيق . وفي الحقيقة ان له الحق في ذلك تماماً ، ما دام المفهوم أصبح متفقاً عليه بينما ، وتصبح القضية بذلك لصالحهم تماماً ، ويصبح رفض تطبيقه على ظروف أخرى نوعاً من الجمود والنصوصية . فالقضية هي في المحل الأول صحة أو عدم صحة المفهوم الذى تروجه تلك المدرسة اليسارية عن لفئة الطفيلية ، وليس في تذكيرهم بأن مصر ليست امبريالية .

(٦٠) روج لنظرية « ثورة المديرين » عدد من الاقتصاديين الامبرياليين من أمثال د. بار نهيايهم ، ج. جالبريث وغيرهما وتتلخص في أن الهيمنة انتقلت من المالكين الى الفنيين الذين لا يحركهم الربح . ومن مواقع أخرى تماماً نجد اجتهادات احادية عند بعض الاقتصاديين الماركسيين ويشير الى ذلك العلماء السوفييت فيقولون ، لقد طرح الاقتصادى الأمريكى بول باران وكذلك بول سوزى في كتابيهما « رأس المال الاحتكارى » نموذجاً ليس له علاقة بحياة المجتمع الرأسمالى ، عندما فضلا الرأسماليين ورؤوس مجموعة الوزراء ، وكذلك المصارف والشركات الصناعية عن بعضهم البعض بصورة قسوية ، بحيث اختفت مصطلحات رأس المال المالى والمجموعات المالية أيضاً ، ( الاقتصاد السياسى للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ، تأليف مجموعة من الاقتصاديين والمؤرخين السوفييت ، ترجمة محمد زبيدة ، حمزة برقوى ، توزيع مكتبة ميسلون ، دمشق ، الجزء الثانى ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

ولهذه الانتقادات ما يبررها فنحن نجد في « كتاب رأس المال الاحتكارى » المذكور وصفاً لنموذج الشركة العملاقة في عدد من النقاط منها ما يلى « يظل الاشراف في يد الادارة ( أى مجلس الادارة بالإضافة الى المديرين المسئولين عن التنفيذ . وكثيراً ( لكن ليس دائماً ) ما تمثل المصالح الخارجية في مجلس الادارة لتسهيل تنسيق مصالح الشركة وسياستها مع مصالح العملاء والموردين ورجال المصارف ... الخ



ولكن السلطة الحقيقية تظل في أيدي العناصر الداخلية . وهم أولئك الذين يكرسون كل وقتهم للشركة وترتبط مصالحهم ومستقبلهم بمصيرها . . . كذلك « تستهدف كل شركة وتحقق في العادة ، استقلالها المالى عن طريق التكوين الداخلى للأموال التى تبقى تحت تصرف الادارة . وقد تقوم سياسة الشركة أيضا على الاقتراض من المؤسسات المالية أو عن طريقها ، ولكنها ليست في العادة مضطرة لذلك ، ومن ثم فإنها تستطيع تجنب ذلك النوع من الخضوع للسيطرة المالية الذى كان شائعا في عالم الأعمال منذ خمسين عاما . . . وهكذا يكون النموذج عبارة عن شركات عملاقة مستقلة أو منعزلة تماما ، كذلك انتقال مركز الثقل الى رجال الادارة أيا كانوا من الملاك أو مجرد مديرين . وكان لابد أن يؤدي هذا النموذج الى القول « . . . أن وجود السلطة داخل وليس خارج الشركة المساهمة العملاقة بحيل فكرة « جماعة المصالح » كوحدة أساسية في بناء المجتمع الرأسمالى ، الى فكرة بالية و « جماعة المصالح » ليست الا « الطغمة المالية » المسيطرة من خلال « رأس المال المالى » ذلك المصطلح الذى اختفى بالفعل من هذا الكتاب . وليس هنا مجال التوقف طويلا عند هذه الآراء ، ولكن من الواجب التاكيد أن الكتاب المذكور يوجه نقدا رغم كل ذلك لفكرة « ثورة المديرين » ويؤكد أن الربح هو المحرك الأساسى للشركة ، كما أن الكتاب يلفت النظر الى بعض التطورات الهامة وإن كانت المعالجة بمنهجية أشمل من الممكن تؤدي الى نتائج مخالفة لتلك التى توصل اليها المؤلفان ( أنظر : بول باران ) بول . سويسزى ، رأس المال الاحتكارى ، ترجمة حسين فهمى مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ ، الفصل الثانى الشركة المساهمة العملاقة ، خاصة صفحات ٢٤ - ٢٧ .

(٦١) أنظر كتاب الاقتصاد السياسى للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة . الجزء الثانى ، ص ١٤٥ . ونقرأ فيه أن الاتجاه نحو فصل وظيفة رأس المال عن ملكية رأس المال موجود لدى جميع البلدان الرأسمالية . . . الا أن هذا القانون العام يمارس تأثيره بصورة مختلفة بالنسبة لظروف كل بلد من البلدان . وهناك بعض العوامل التى لها أهمية كبيرة في هذا المجال مثل وجود أو عدم وجود أرستقراطية الملاكين العقاريين ، ووجود جهاز للدولة ذو تقاليد عسكرية وملكية



استعمارية ... الخ وحيثما تواجدت هذه العوامل الاضافية ، كلما نمت وانصهرت سلطة الطغمة المالية ، مع قمم طبقة كبار الملاكين العقاريين ، ومع « أرستقراطية الدم » ومع البيروقراطية الحكومية والعسكرية ، ومع الجهاز المخصص لاستثمار المستعمرات . من هنا يمكن استنتاج السمات الدقيقة لوجود رأسماليين ماليين مرابين تخدمهم فئة المدراء » . وينطبق هذا الوضع على إنجلترا ، أما في أمريكا فتوجد « البنية الاجتماعية للطغمة المالية بأنقى أشكالها ، وذلك نظرا لخواص التطور التاريخي هناك » . وهناك أوضاع مختلفة بعض الشيء في ألمانيا الاتحادية وفرنسا ... الخ .

(٦٢) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، مرجع سابق ، ص ٤١٧ .

(٦٣) لينين ، نفسه ، ص ٤٤٧ .

(٦٤) لينين ، نفسه ، ص ٣٠٩ .

(٦٥) بول باران ، الاقتصاد السياسي للتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبح ، مجموعة الألف كتاب ، دار القلم بالقاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٦٦) في ١٩٥٢ بلغ عدد المنشآت الصناعية التي يعمل بها ٥٠٠ مشغل وأكثر ٧٨ منشأة تمثل ٢٪ من اجمالي عدد المنشآت التي يعمل بها ١٠ مشغلين فأكثر ، ولكنها استوعبت ٤٧٪ من عدد المشغلين ، وبلغ نصيبها ٥٧٪ من القيمة المضافة ( انظر ، كتاب اللجنة العامة للإحصاء ، مجموعة البيانات الأساسية ، مايو ١٩٦٣ ، ص ٩٢ ) .

ويوضح هذا البيان مدى تركيز الهيكل الصناعي ، ولكن الصورة تصبح أشد في دلالتها حيثما نضع في اعتبارنا الجانب الآخر من الصورة ، وهو المركزة ، فهذه المنشآت وغيرها كانت تجميعها مجموعات احتكارية مثل مجموعة بنك مصر ، ومجموعة الرباط ، وعبود ، فضلا عن الاحتكارات الامبريالية التي كانت تملك القسم الأعظم من الملكية الرأسمالية في مصر ، في ذلك الوقت .

(٦٧) في ١٩٥٥ بلغت رؤوس أموال الشركات المساهمة الصناعية ٦٦٫٧٪ من اجمالي رؤوس أموال الشركات العاملة في الصناعة . وكانت نسبة الشركات



المساهمة في التجارة أقل من ذلك فقد بلغت ٥١٪ فقط ( نشرة البنك الأهلي ، المجلد ٢٠ ، ١٩٦٧ الملحق الإحصائي ) .

(٦٨) في ١٩٤٥ كان من بين ٣٣٩ عضوا مصرياً في مجالس إدارة الشركات المساهمة ، ٣٣ عضواً من السياسيين ، ٧٠ عضواً من كبار موظفي الدولة ، ٢٣٦ ممولاً . وكان القسم الأعظم يجمع بين عضوية أكثر من شركة وأحدهم وصل الى ٣٠ شركة ( أنظر د . محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٣ ) .

ومن الواضح أننا ازاء ظاهرة المديرين الاسمين التي لازمت الرأسمالية منذ نشأتها ، بينما كانت ظاهرة جديدة في أوروبا وأصبحت منتشرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، أى بعد أن بلغت الرأسمالية مرحلة النضج .

(٦٩) كتيب طريق الهجرة ، صدر ملحق للأهرام الاقتصادى ، في أول أبريل ١٩٧٠ ، تقديم كمال رفعت ، الذى كان يشغل منصب وزير العمل وقتها . ومن الجدير بالذكر أن نظام الهجرة وضع موضع التنفيذ ، ابتداء من مايو ١٩٦١ ، ثم بعد احتدام الأزمة صدرت عدة قرارات لتشجيع الهجرة ابتداء من ١٩٦٧ ، منها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٦ بتسيير الهجرة للفنيين أو خريجي الجامعات . توصية اللجنة الوزارية للقوى العاملة في ١٩٦٧/١٠/١٦ في نفس الاتجاه ، على أن يحصل حملة الدكتوراه والماجستير وما يعادلها على موافقة اللجنة الوزارية للقوى العاملة . ومن عداهم يكتفى بالحصول على موافقة الجهات التي يعملون بها . ومن الضوابط التي أقرها مجلس الوزراء في ١٩٧٠/٢/١ ما يلي : توفير حاجة القوات المسلحة الى التخصصات المختلفة ، توفير مطالب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مختلف التخصصات مراعاة حاجة الدول العربية الشقيقة الى بعض الخبرات . . . الخ . ( أنظر التقديم ص ٥ - ١١ ) .

(٧٠) الأهرام الاقتصادى ، العدد ( ٥٠٥ ) ، أول سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ٦ ، ومن الجدير بالذكر أن الدكتور لطفى عبد العظيم أخذ يهاجم في ذات الوقت أسلوب الدولة ازاء السياحة والتي وصفها بأنها « تعيش فيما يشبه الكارثة » وكذلك



» القوة البشرية المصرية التي تعمل خارج مصر تعيش في ضياع استهلاكي وضياع ادخاري وضياع استثماري ومن الواضح أن تصورات الدكتور تنطلق من الامكانية شبه المستحيلة لأسلوب آخر يمكن من الاستفادة بهذه المصادر للنقد الأجنبي .

(٧١) الملحق الاحصائي لنشرة البنك الأهلي ، أعداد مختلفة .

(٧٢) الجدولين مأخوذين من البيان المنشور بالآهرام الاقتصادي ، العدد

٧٩٧ ، في ٢٣ أبريل ١٩٨٤ .

(٧٣) د . فتحى الحسينى خليل ، الطاقة الانتاجية العاطلة في القطاع العام

الصناعى وآثارها الاقتصادية في مصر في السبعينات ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ( ١٣٤٣ ) ، مارس ١٩٨٣ الجداول المنشورة في الصفحات ٣٣ ، ٤٦ ، ٦٩ ، ٧١ .

(٧٤) تقرير انجازات نتائج أعمال شركات وزارة الصناعة عن عام ١٩٨١ /

١٩٨٢ ، صادر عن وزارة الصناعة ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٠ .

(٧٥) نفس المرجع السابق ، ص ٦ .

(٧٦) الأهرام الاقتصادي ، العدد ٧٠٣ ، ٥ يوليو ١٩٨٢ ، اقتصاد مصر

من واقع الخطة الاقتصادية ٨٣/٨٢ . الجدول رقم (٤) (ب) .

(٧٧) رقم ١٩٥٢ مأخوذ من كتاب اللجنة المركزية للإحصاء : مجموعة

البيانات الاحصائية الأساسية ص ٤٥ : ورقم ١٩٨٠ مأخوذ من الأهرام الاقتصادي العدد ٦١٦ ، ٣ نوفمبر ١٩٨٠ ص ٣٥ ، عن الحصر الوظيفى الذى قامت به الادارة العامة للإحصاء الوظيفى بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة من الحالة في ١/١/١٩٨٠ .



(٧٨) الاحصاءات الاقتصادية القومية ، التصنيف الاقتصادي والوظيفي  
لنشاط قطاع الادارة الحكومية في ١٩٧١ ، مرجع رقم ٧١ - ١٢٧١٣ / ٨٤ ، فبراير  
١٩٨٤ .

ويلاحظ أن الانفاق الجديد في قطاع الادارة الحكومية يسمى انفاقا استثماريا  
أو رأسماليا في سياق تزييف شامل للاستهلاك الحكومي ، حتى أن هذا المرجع  
يسمى مجموع الأجور والمرتبات وما في حكمها + الايجارات ، بالنتائج الحكومية  
أو القيمة المضافة : وعندها يضاف الى ذلك المستلزمات الخدمية والسلعية للاستهلاك  
الحكومي الجاري نحصل على يسمى بالانتاج الخدمي ! أي أن الاستهلاك الجاري  
الحكومي يسمى في ذات الوقت انتاجا ، ومن المنطقي أن يسمى أيضا الانفاق الجديد  
استثمارا رأسماليا ! .

ويلاحظ الأرقام الواردة تتضمن التحويلات الجارية وما يسمى التحويلات  
الرأسمالية ولكننا استبعدنا منها التحويلات الموجهة الى قطاع الأعمال . وبطبيعة  
الحال أن هذه الأرقام هي أوسع من الأرقام المعرفة عن الاستهلاك الحكومي التي  
تتضمن فقط الاستهلاك ( أجور + ايجارات + مستلزمات خدمية وسلعية جارية )  
ويستبعد منها الانفاق الجديد وأعباء الديون العامة الموجهة لقطاع الادارة الحكومية .  
ومن الواضح أن مفهوم الاستهلاك الحكومي ( العام ) على هذا النحو تزييف بشكل  
واضح عبيء الانفاق الحكومي .



## تصويب

الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
٤	٢٠	من أجل بورجوازي
١٣	ينقل السطر الأخير الى السطر الثالث عشر ليبدأ الفقرة الثالثة	
٢٠	١١	سمسرة
٢٥	٤	مجتمع
٢٩	٤	محاولة اختفاء
٢٩	١٥	النشاط الطبقي
٣٤	قبل الأخير	حينما يقارن بين
٣٩	٢١	ادانة البتوى
٤٦	١١	ان « ثروة الأمم »
٤٩	١٦	فالقيمة المتضخمة
٥٢	١٥	هامة
٥٤	٥	أما ماركس
٦١	٦	يرى الجمع
٦٢	١٧	« اعادة رأس المال »
٦٣	١٢	كافية
٧٦	٢١	طبقة
٨٣	٩	يفرى
٨٩	٣	لها
٩١	١٢	لتنقذ
١٠٧	٤	مجرد صارخ



أصبحت فكرة « البورجوازية الطفيلية » تلقى اجماعا كاسحا ، ليس فقط بين صفوف مدرسة معينة من مدارس اليسار المصرى ، ولكن أيضا بين فصائل المعارضة البورجوازية ، بل امتدت أيضا الى كتاب الحكومة ومنظريها وصحفييها ورسمييها ، حتى أن السادات نفسه لم يشأ أن يترك القضية دون أن يدلى بدلوه فيها ، رغم أنه فارس الطفيلية ورمزها عند معظم هؤلاء .

ولكن هذا الاجماع الكاسح هو فى حد ذاته من أهم نقاط الضعف فى هذا المفهوم ، وذلك عندما يتعلق الأمر بيسار يكرس نفسه بالتحديد لتوجيه سهام النقد الطبقي ، لاسهام النقد الأخلاقى أو القانونى الخالى من المضامين الطبقية ، فالنقد الأخلاقى هو فى حقيقة الأمر جوهر فكرة « البورجوازية الطفيلية » أو الطبقة أو الفئة الطفيلية ، ولا يعفى استخدام كل تلك الألفاظ ، الحصول بالضرورة ، على مضامينها الحقيقية ، فما أكثر المضامين الزائفة التى توضع لها .

دار الفكر المعاصر  
للنشر والتوزيع

الثمن ١٠٠ قرش